جامعة أحمد دراية أدرار- الجزائر-

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

ميدان علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية

شعبة: العلوم الاقتصادية

تخصص: مـــــــــــــــــالية وبنوك

بعنوان:

تأثير الأزمة النفطية لسنة 2014 على الاقتصاد الجزائري

إعداد الطالبتين:

- فرح فرج
- رشيدة مولاي عمار

إشراف الأستاذ:

* أ.د علي يوسفات

أعضاء لجنة المناقشة:

أ. عبد الهادي حاج قويدر..... رئيسا

د. صالح عياد ..... ممتحنا

أ.د.علي يوسفات ..... مشرفا

الموسم الجامعي: 2015- 2016

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وإهداء

أول الشكر لله القهار صاحب الفضل والإكرام، أكرمنا بنعمة الإسلام ويسر لنا سبل العلم والمعرفة ، فله الشكر حتى يرضى وله الشكر بعد الرضى.

هذا وإن كامل الشكر والتقدير للأستاذ المشرف أ.ديوسفات علي صاحب الفضل بعد الله على ما قدمه لنا من نصائح وتوجيهات قيمة خلال كل مرحلة من مراحل انجاز هذا المتواضع، فله منا كامل التقدير والاحترام.

كما نشر أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم تناول هذه المذكرة بتسخير وقتهم وجهدهم لقراءتها ومناقشتها.

كما لايفوتنا أن نشكر كل من تزودنا بعلمهم وكل من ساعدنا في إنجاز هذا العمل.

فهرس المحتويات

الفهرس العام	
الاهداء والتشكرات	I
الفهرس العام	II
قائمة الجداول	IV
قائمة الأشكال	V
مقدمة عامة	أ
الفصل الأول:واقع قطاع المحروقات في الجزائر	**24-01**
المبحث الأول:تقديم عام للنفط ومنظمة الدول المصدرة للنفط " الأوبك	02
المطلب الأول: عموميات حول النفط	02
1-تعريف البترول	02
2-أصل النفط الخام	03
3-أنواع البترول	04
4-خصائص النفط	05
5-طرق استكشاف النفط	05
المطلب الثاني:منظمة الدول المصدرة للبترول "الأوبك"	06
1-نشأة المنظمة	06
2-الهيكل التنظيمي للمنظمة	09
3-أهداف المنظمة	09
4-سلة الخامات	09
5-ميكانيزمات تحديد سعر النفط	12
المبحث الثاني: المراحل التي مر بها قطاع المحروقات في الجزائر	14
المطلب الأول: التطور التاريخي لقطاع المحروقات الجزائري	14
المطلب الثاني : أهمية النفط في الاقتصاد الجزائري	17
المبحث الثالث : الجباية البترولية و مكانتها في الاقتصاد الوطني	19
المطلب الأول:الجباية البترولية في الجزائر	19
1-التطور التاريخي للجباية البترولية في الجزائر	19
2-تعريف الجباية البترولية	20
3-أنواع ضرائب الجباية البترولية	20
المطلب الثاني: أهمية الجباية البترولية وآلية حسابها	22
1-أهمية الجباية البترولية في الجزائر	22
2-آلية حساب الجباية البترولية	23
خلاصة الفصل الأول	24
الفصل الثاني: المتغيرات الاقتصادية العالمية في السوق البترولية و أبعادها على وتيرة التنمية في الجزائر	**46-25**
تمهيد الفصل	25
المبحث الأول: الأزمتين النفطيتين العالميتين لسنوات 1986 و1998 و أثرهما على الاقتصاد	25

الجزائري.	
المطلب الأول: أزمة 1986 وآثارها على الاقتصاد الجزائري	25
المطلب الثاني :أزمة1998وآثارهاعلىالاقتصادالجزائري	29
المبحث الثاني :إجراءات السلطات الجزائرية لاحتواء آثار تقلبات سوق النفط	33
المطلب الأول : صناديق الثروة السيادية و صندوق ضبط الإيرادات الجزائري	33
1-صناديق الثروة السيادية	33
2-علاقة صناديق الثروة السيادية بتقلبات أسعار النفط	38
المطلب الثاني : البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش في الفترة (2001-2014)	43
1-برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)	43
2--البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009)	45
3-تقييم برنامج مواصلة دعم النمو (2010-2014)	46
الفصل الثالث: الاقتصاد الجزائري في ظل أزمة النفط 2014 وتحديات المستقبل	**69-47**
المبحث الأول: الأزمة النفطية العالمية لسنة 2014	47
المطلب الأول: أسباب انهيار أسعار النفط لسنة 2014	47
المطلب الثاني: الاقتصاد الوطني والأزمة النفطية لسنة 2014	52
المبحث الثاني: مستقبل الاقتصاد الجزائري بعيدا عن قطاع المحروقات	55
المطلب الأول: تقييم الاقتصاد الجزائري	55
المطلب الثاني: الحلول المقترحة لانطلاق الاقتصاد الوطني	65
الخاتمة	68
قائمة المراجع	70

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	محتويات النفط الخام بالنسبة المئوية	03
02	مقارنة بين النفط الجزائري و بعض الأنواع من سلة خامات الأوبك	11
03	الاحتياطات الجزائرية البترولية و الغازية في سنة 2014 مقارنة ببعض الدول	18
04	تطور رصيد ميزان المدفوعات في الفترة 1985-1990 (الوحدة: مليار دج)	27
05	تطور معدل النمو والاستثمار خلال الفترة 1985-1990	29
06	الميزان التجاري الجزائري سنة 1997و 1998	31
07	أهم صناديق الثروة السيادية في العالم سنة 2016	37
08	تصنيف صناديق الثروة السيادية حسب المصدر	38
09	التوزيع القطاعي لمشاريع برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004	44
10	مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009	45
11	مضمون برنامج مواصلة دعم النمو (2010-2014)	46
12	أسعار النفط اللازمة لموازنة ميزانية الدول المصدرة للنفط لسنة 2015	51
13	مقارنة بين قانون المالية 2014، 2015 و 2016	54
14	يوضح تطور نسبة السياح الأجانب من مجموع السياح الوافدين إلى الجزائر	64

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	التركيبة الهايدروكاربونية للنفط	03
02	شعار المنظمة أوبيك	06
03	الدول الأعضاء في المنظمة	08
04	رسم بياني يوضح تصنيف أنواع النفط في العالم حسب نسبة الكبريت و درجة الكثافة النوعية	11
05	تطور رصيد ميزان المدفوعات الجزائري في الفترة 1985-1990.	28
06	تطور معدل النمو و الاستثمار خلال الفترة 1985-1990.	29
07	تمثيل بياني للميزان التجاري لعامي 1997-1998	32
08	تصنيف صناديق الثروة السيادية	39
09	مقارنة بين الصادرات النفطية في العالم وقيمة أصول صناديق الثروة السيادية في العالم	39
10	منحنى هبوط أسعار النفط خلال سنة 2014	47
11	إنتاج النفط الصخري الأمريكي مقابل منصات الحفر	49
12	إنتاج الأوبك اليومي بالمليون برميل من النفط	50
13	تطور حجم اليد العاملة في القطاع الصناعي في الفترة 2006-2013	60

مقدمة عامة

تمهيد:

يعتبر النفط العصب الرئيسي للتطور الصناعي الذي عرفه العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وقد أضحى الارتباط القوي للاقتصاد العالمي باستهلاكه من الحقائق الأساسية المتعارف عليها اليوم، فلا شك أبدا في أهميته البالغة لدرجة أن القرن العشرين سمي بعصر النفط ، فهو يساهم بنسبة 39% من إمدادات الطاقة العالمية [1]، وأي اضطراب في تدفق الإمدادات النفطية يكون له أثر مباشر على اقتصاديات مختلف دول العالم.

ويلعب قطاع المحروقات دور مهم باعتباره المحرك الأساسي في بناء الاقتصاد الوطني، خاصة وأن الجزائر تمتلك ثروات طبيعية هامة تتمثل في موارد الطاقة، حيث أنها تمتلك ثالث أكبر احتياطي نفط في إفريقيا بالإضافة إلى كميات كبيرة من الغاز الطبيعي والصخري، ويعتبر الذهب الأسود العنصر الأساسي في صادرات البلاد التي تمثل أكثر من 95% من عائدات التصدير و 60% من إيرادات الميزانية[2]. وبالتالي فهو مصدر التمويل الأساسي للخطط الإنفاقية والتنموية الك برى، أي ما يجعل الجزائر معرضة لأزمات جراء انخفاض أسعار البترول مثل ما حدث معها في أزمة سنة 1986 و أزمة 1998 .

ونظرا لانهيار أسعار النفط منذ النصف الثاني من سنة 2014 حيث فقدت أكثر من 50% من قيمتها، بالإضافة إلى قرار منظمة الأوبك التي أصرت على إبقاء مستوى الإنتاج دون تخفيضه– عكس ما دافعت عليه الجزائر –، ما جعل الدول المصدرة للبترول وعلى رأسها الجزائر تواجه مرحلة اقتصادية صعبة بسبب تناقص العوائد النفطية.

أولا:إشكالية البحث: بناءا على ما سبق جاءت اشكاليتنا الرئيسية على النحو الآتي:

" **ما مدى تأثير أزمة 2014 على الاقتصاد الوطني ؟** "

ومن أجل الإحاطة والإلمام بالتساؤل الرئيسي قمنا بطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو النفط وما مكانته في الاقتصاد الوطني؟
- ما هي محددات أسعار النفط في الأسواق العالمية؟
- ما هي أهم أسباب انهيار أسعار النفط سنة 2014؟
- ما هي بدائل الجزائر لمواجهة تأثيرات انهيار أسعار النفط على الاقتصاد الوطني؟

[1]-بوريش أحمد،"**تداعيات و انعكاسات انهيار أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري** " ، المؤتمر الأول : السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية و تأمين الاحتياجات الدولية ، جامعة سطيف 1 ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، ص 1 .
[2]-بوريش أحمد ، المرجع أعلاه، ص 1.

الفرضيات:على ضوء الدراسات السابقة وضعنا الفرضيات التالية:

- تتعدد محددات أسعار النفط في الأسواق العالمية، وأغلبها متغيرات خارجية .
- يعتبر زيادة المعروض النفطي وتراجع الطلب عليه من أهم أسباب انهيار أسعار النفط.
- الجزائر لديها كل المقومات الطبيعية و السياحية و الصناعية للتخلص التدريجي من تبعيتها للنفط.

ثانيا: أهداف الدراسة: يسعى بحثنا هذا إلى جملة الأهداف التالية:

- إبراز أهمية القطاع النفطي في الاقتصاد الوطني .
- محاولة معرفة أهم أسباب الأزمة النفطية لسنة 2014.
- محاولة معرفة الآثار الناجمة عن انخفاض أسعار النفط سنة 2014 على الاقتصاد الوطني.
- طرح جملة الاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات في الجزائر.

ثالثا : مبررات اختيار الموضوع :

1-مبررات ذاتية: و تتمثل فيما يلي:

- محاولة فهم العوامل المؤثرة على أسعار النفط الخام .
- الرغبة الشخصية في الدخول إلى البحث في عالم النفط .

2-**مبررات موضوعية:** و تتمثل فيما يلي:

- إبراز الوضعية الحالية لقطاع المحروقات و أهميته في العالم ، بالإضافة إلى معرفة أهم انعكاسات و تداعيات الأزمة النفطية لسنة 2014 على الاقتصاد العالمي و الجزائري .

رابعا : المنهج المستخدم في الدراسة : من أجل تحقيق أهداف البحث تم اعتماد المنهج التاريخي حيث تم التطرق إلى التطور التاريخي لقطاع المحروقات في الجزائر مع دراسة أثر بعض الأزمات النفطية على الاقتصاد الجزائري ، كما تم استخدام المنهج الوضعي التحليلي في دراسة و تحليل الإحصائيات الخاصة بسعر النفط ، قيمة أصول صناديق الثروة السيادية .. الخ .

خامسا: حدود الدراسة :من أجل بلوغ أهداف البحث تم رسم حدود له كما يلي :

- **الحدود المكانية:** تتمثل الحدود المكانية في الدول النفطية مع التطرق لحالة الجزائر.
- **الحدود الزمانية** : أما بالنسبة للحدود الزمانية فلقد تطرقنا لبعض الأزمات النفطية العالمية كأزمة 1986 و أزمة 1998 ، بالإضافة إلى دراستنا و المتمثلة في أزمة النفط سنة 2014 .

سادسا:الدراسات السابقة :

1 - **دراسة الباحثين راهم فريد و بوركاب نبيل (2015) :** قدمت كورقة بحثية في إطار المؤتمر الأول حول السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية و تأمين الاحتياجات الدولية ، جامعة سطيف 1 ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، الورشة الأساسية الثانية بعنوان :" **انهيار أسعار النفط : الأسباب و النتائج** " ، هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن أسباب انخفاض النفط في السوق الدولية و على تداعيات هذا الانخفاض على اقتصاديات الدول المصدرة و المستهلكة له .

2 - **دراسة الباحث بوريش احمد (2015):** قدمت كورقة بحثية في إطار المؤتمر الأول حول السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية و تأمين الاحتياجات الدولية ، جامعة سطيف 1 ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، الورشة الأساسية الثانية بعنوان : " **تداعيات و انعكاسات انهيار أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري** " ، هدفت هذه الدراسة إلى دراسة إمكانيات الجزائر البترولية بالإضافة إلى التحديات المستقبلية و بدائل مواجهة تأثيرات انهيار أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري.

سابعا: خطة الدراسة : من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة قسمنا دراستنا إلى ثلاثة فصول والتي جاءت على النحو التالي:

الفصل الأول: نتطرق في هذا الفصل إلى " **واقع قطاع المحروقات في الجزائر**" وذلك من خلال ثلاث مباحث، حيث جاء المبحث الأول حول تقديم عام للنفط و منظمة الدول المصدرة للنفط " الأوبك "، أما المبحث الثاني فيتناول المراحل التي مر بها قطاع المحروقات في الجزائر منذ الاستقلال و إلى غاية 2014 بينما يختص المبحث الثالث بالجباية البترولية و مكانتها في الاقتصاد الوطني.

الفصل الثاني : بعنوان " **المتغيرات الاقتصادية العالمية في السوق البترولية و أبعادها على وتيرة التنمية في الجزائر** " حيث يتضمن المبحث الأول الأزمتين النفطيتين العالميتين 1986 و 1998 وأثرهما على الاقتصاد الجزائري ، أما المبحث الثاني يتعلق بإجراءات السلطات الجزائرية لاحتواء آثار تقلبات سوق النفط .

الفصل الثالث:و جاء بعنوان " **الاقتصاد الجزائري في ظل أزمة النفط 2014 و تحديات المستقبل** " وينقسم بدوره إلى مبحثين يتضمن الأول الأزمة النفطية العالمية لسنة 2014 أما المبحث الثاني فيتضمن آفاق الاقتصاد الجزائري بعيدا عن قطاع المحروقات.

الفصل الأول

تمهيد الفصل:

يعتبر النفط المصدر الرئيسي للطاقة في العالم منذ خمسينيات القرن الماضي حيث يعتبر التحول من الفحم إلى النفط نقطة تحول تاريخية في النشاط الاقتصادي العالمي نظرا للمزايا التي يوفرها هذا الأخير، وقد اكتسى النشاط النفطي منذ بداياته خصوصية شديدة و بالغة الأهمية بين الدول المنتجة و الشركات النفطية العالمية التي حاولت تغليب مصلحتها للحصول على أكبر عائد مالي من القطاع النفطي ، هذا الوضع أثار حفيظة الدول المنتجة و حتم ضرورة اتخاذ موقف موحد و من أجل هذا تكتلت هذه الدول في شكل منظمة عالمية هي " الأوبك " سنة 1960 لتوحيد السياسات النفطية و البحث على أفضل الطرق لحماية مصالحهم و قد انضمت الجزائر لهذه المنظمة سنة 1969 من منطلق أنها دولة منتجة و مصدرة للنفط و تعتمد في تمويل برامج التنمية و تنفيذ المخططات الاقتصادية على إيراداته بشكل كبير و التي ترتكز على إيرادات الجباية البترولية .

و بناءا على ما سبق تفصيله سنقسم الفصل الأول إلى ثلاثة مباحث كما يلي:

1 - **المبحث الأول : تقديم عام للنفط ومنظمة الدول المصدرة للنفط " الأوبك"**
2 - **المبحث الثاني: المراحل التي مر بها قطاع النفط في الجزائر**
3 - **المبحث الثالث : الجباية البترولية و مكانتها في الاقتصاد الوطني**

المبحث الأول :تقديم عام للنفط ومنظمة الدول المصدرة للنفط " الأوبك "

المطلب الأول:عموميات حول النفط

لعب البترول أو النفط الخام و الكهرباء المستمدة من المساقط المائية دورا ثانويا في إنتاج الطاقة حتى الحرب العالمية الثانية ، حيث كان العالم يعتمد على الفحم و مشتقاته كمصدر رئيسي لإنتاج الطاقة ومع تدمير مناجم الفحم في أوروبا الغربية ، تزايد الاعتماد على البترول خاصة مع توافر العديد من المزايا فيه و التي لا تتوافر في الفحم .

و لا بد لنا من أن ننوه قبل البدء بهذا المطلب بأن النفط أو البترول كلاهما له نفس المعني ، ولكنهما يختلفان باختلاف المكان الذي ينتمي إليه مستخدم المصطلح حيث أن استعمال المصطلحين ليس موحدا في جميع الأوساط العلمية سواء كانت عربية أو غربية ، فالبلدان العربية في حد ذاتها تختلف في استخدام المصطلحين ، أما الدول الغربية فتستخدم البترول بدل النفط نظرا لأصله اللاتيني .

1 **تعريف البترول:**كلمة بترول Petroleum هي من أصل يوناني و مشتقة من كلمتين هي كلمة Petraو تعني الصخر و Oleumو تعني الزيت ، و بذلك يكون معناها زيت الصخر نظرا لتكونها بين الصخور و يسمى[1]:

- **"نفط"باللغة العربية.**
- **" Petroleum " باللغة الانجليزية.**
- **" Pétrole "باللغة الفرنسية.**
- **"Petroleo " باللغتين الاسبانية و البرتغالية.**

وعرفت مصر و فارس في العصور القديمة هذه المادة الخام و التي استخدمت في التدفئة و في الإضاءة و في رصف الطرق.

أما في العصر الحديث اكتشفه الكولونيل Auden Drake بولاية بنسلفانيا الأمريكية بحفره أول بئر بحثا عن البترول و عثر عليه عام 1859 على عمق 69.5 قدم[2].

و يستخدم مصطلح أو كلمة البترول بصورة عامة للدلالة على جميع المواد الهيدروكربونية التي تتكون في باطن الأرض بصورة طبيعية، و لكن بالمعنى التجاري يطلق على المواد السائلة مصطلح الزيت أو الزيت الخام (Crudeoil) بينما يطلق على المواد الغازية اسم الغاز الطبيعي Natural

[1]– محمدي فوزي أبو السعود و آخرون ، " **الموارد و اقتصادياتها**" ، الدار الجامعية جامعة الإسكندرية مصر 2001 ، ص139.

[2]– محمدي فوزي أبو السعود و آخرون المرجع أعلاه ، ص139.

(gas) و على المواد الصلبة المتبقية اسم البتومين أو الإسفلت في مناطقها المختلفة من العالم و التي تكونت منذ زمن سحيق من بقايا النباتات و الحيوانات الميتة[1].

2-أصل النفط الخام: هو عبارة عن مادة سائلة عضوية توجد عادة في باطن الأرض ، وتتكون من آلاف الجزيئات التي تتكون بدورها من ذرات مختلفة من الهيدروجين و الكربون . و يطلق على هذه المركبات اسم المواد الهيدروكربونية التي تحتوي على نسب مختلفة من الشوائب مثل الأوكسجين و الكبريت و النيتروجين و ذرات المعادن الثقيلة ، مثل ماهو موضح في الشكل التالي :

الشكل رقم -01- : التركيبة الهايدروكاربونية للنفط

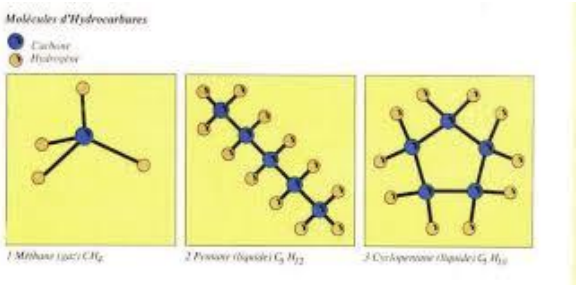

المصدر: Revue de Sonatrach – faites connaissances des hydrocarbures- direction générale,1989.p:6

- **نقلا عن مجموعة محاضرات حول اقتصاد النفط للدكتورة أمينة مخلفي – جامعة قاصدي مرباح ورقلة - -**

كما يحتوي على مجموعة من المواد الأخرى مثل الهيدروجين،الماء،الكبريت..الخ، وسنستعرض فيما يلي جدول يوضح متوسط محتويات النفط الخام:

الجدول رقم-01- : محتويات النفط الخام بالنسبة المئوية

العنصر	المتوسط بالنسبة المئوية
- كربون	- 84
- هيدروجين	- 14
- كبريت	- بين 1 و 3
- أكسجين	- أقل من 1
- نيتروجين	- أقل من 1
- أملاح	- أقل من 1
- فسفور	- أقل من 1
- رماد	- بين 0.05 و 0.11

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على مجموعة محاضرات للدكتورة أمينة مخلفي.

[1]- محمد حلمي صيوح ، "**طرق الاستخلاص المحسن للبترول**"، النشر العلمي و المطابع، المملكة العربية السعودية 1993، ص2.

وقد تكون النفط من تحلل المواد العضوية الناتجة عن الملايين من الحيوانات و النباتات الموجودة – عبر ملايين السنين – في طبقات من الطمي الناعم و تحت ظروف ضغط و حرارة شديدة.و ظل داخل مسام الطبقات الرسوبية إلى أن حدثت التواءات أو انكسارات في القشر الأرضية حتى يتجمع فيما يسمى بالمصيدة البترولية*. و يستقربها حيث لا يستطيع الهجرة منها لأنه يحاط بطبقات صخرية غير مسامية تسمى صخر الغطاء .

و يتطلب تكون حقل االنفط توافر عدة شروط من أهمها [1]:

1 -وجود المواد العضوية – النباتية أو الحيوانية – المطمورة في قاع البحار و المغطاة بالأتربة و الرمال مكونة للبترول .
2 -وجود طبقات من الصخور المسامية الرسوبية التي تسمح للبترول بالحركة بين مسامها .
3 -وجود مصائد نتجمع فيها قطرات البترول المختلطة بالماء
4 -وجود موائع في تلك الصخور الخازنة و هي الزيت والغاز و الماء[2].

3-أنواع البترول :تختلف أنواع البترول الخام من حيث خواصها الطبيعية كالمظهر و التماسك باختلاف مصدرها، و يرجع هذا الاختلاف إلى نسب مكونات البترول من الهيدروكربونات المختلفة خاصة نسبة البارافينات والنفثينات.

وتتحكم طبيعة البترول الخام إلى حد ما في نوع المنتجات المستخلصة منه و ملائمتها للاستعمال في مجالات معينة. فالبترول الخام النفثيني هو أنسب من غيره لإنتاج الإسفلت، و البترول الخام البارافيني انسب لإنتاج الفحم[3].

يصنف النفط الخام إلى 3 أنواع :

أ -**البترول البرافيني** : الذي يحتوي على شمع البرافين و مجموعة من الزيوت الممتازة .
ب **النفط الإسفلتي** : الذي يحتوي على نسبة عالية من المواد الإسفلتية و قليل من شمع البراقين .
ت **النفط الخليط**:من شمع البرافين و المواد الإسفلتية .

*المصيدة البترولية : تنقسم إلى نوعين رئيسيين هما : المصائد التركيبية وتنشأ من التراكيب الأرضية التي تحدث أثناء الحركات الأرضية البانية للجبال و القارات ، و المصائد الاستراتجرافية و تتكون نتيجة للتغير في التكوين المعدني للصخر .

[1]– محمدي فوزي أبو السعود و آخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص 140 .

[2]محمد حلمي صيوح، مرجع سبق ذكره، ص4.

[3] محمد مجدي واصل، "**أسس الكيمياء الصناعية**"، دار الفجر للنشر و التوزيع، مصر 2005، ص 58.

وبصفة عامة تزداد جودة النفط كلما انخفضت كثافته ونسبة الشوائب فيه، و تختلف الكثافة النوعية لأنواع النفط الخام و التي تتراوح بين 0.80 و 0.98 ، و كلما انخفضت درجة الكثافة النوعية للزيت زادت نسبة المقطرات الخفيفة التي تستخدم وقودا للسيارات و للطائرات [1].

و يتم التعبير عن درجة الكثافة باستخدام مقياس معهد البترول الأمريكي American Petroleum Institute (API) كما يلي[2]:

API = (141.5/ specific gravity at 60 F) - 131.5

فمثلا النفط الخام الذي كثافته النوعية 0.855، يعادل درجة 34 (API)وهو النفط السعودي المعروف بزيت القياس الذي تستخدمه منظمة الأوبك **كأساس لتحديد سعر نفطها و فقا للزيادة أو للنقص في درجة الكثافة عن النفط الأساسي.**

4- <u>خصائص النفط</u>:تتفاوت خصائص النفط الخام تفاوتا كبيرا على حسب الموقع الذي يوجد فيه و الظروف التي تكون فيها و عليه فان هذه الأنواع يمكن أن تتفاوت في اللون و التركيب و التماسك حسب مزيج المواد الهيدروكربونية المكونة لها ، حيث تساهم الخصائص الطبيعية المختلفة لل نفط في تصنيفه مثل: خام غرب تكساس الوسيط أو خام عمان ، و كذلك تحديد السعر المناسب له بالإضافةإلى تصميم النوع المناسب من المصافي – معامل التكرير –[3] .

و تتمثل خصائص ا لنفط في ثقله النوعي يسمى – API gravity– و قد أشرنا إليه سابقا، و محتوى النيتروجين، و بقايا الكربون ، و معدل التقطير ، و محتوى الكبريت .

و لكل خاصية من هذه الخصائص أهمية ما لأسباب مختلفة ، فمثلا تكمن أهمية معرفة محتوى الكبريت في النفط الخام في تحديد نوعية المعالجة التي يتطلبها في المصفاة ، فكلما زاد مستوى الكبريت فيه زاد أثره في تآكل المعدات و زادت آثاره السيئة على البيئة .

5-<u>طرق استكشاف النفط</u> :تتمثل أهم طرق الاستكشاف في الأساليب التالية [4]:

---

[1]–سيدة إبراهيم مصطفى و آخرون ، " **اقتصاديات الموارد و البيئة** "، الدار الجامعية ، جامعة الإسكندرية مصر 2007 ، ص 186 .

[2]–أحمد عبد الرزاق ، " **تقييم النفط و مشتقاته** "، مجموعة محاضرات منشورة في الكيمياء الصناعية ، المحاضرة الثانية ، ص 1.

[3] –محمد محروس إسماعيل و آخرون ، " **اقتصاديات الموارد و البيئة** " ، 1966 ، ص128 .

[4]– حسين عبد الله، " **اقتصاديات البترول** " ، دار النهضة العربية ، الطبعة الثانية ، القاهرة 1979 ، ص35 .

1 **المسح الجوي و الاستشعار عن بعد** :في هذه الطريقة تستخدم الطائرات أو الأقمار الصناعية، حيث يتم تصوير منطقة البحث من الجو، و بعد دراسة هذه الصور يتم وضع خرائط جيولوجية تساعد الجيولوجيون في تقدير أفضل أماكن البحث عن النفط.

2 **المسح الجيولوجي السطحي :** بعد تنفيذ المرحلة الأولى، تؤخذ عينات من الصخور في المنطقة التي تم اختيارها لفحصها بالمعامل، ثم وضع خرائط أكثر تفصيلا لتحديد أكثر المناطق ملائمة لاستخراج النفط .

3 **طريقة المسح الجيوفيزيائي:**من أكثر أساليب البحثاستخداما في الكشف عن البترول و تنقسم إلى :

أ –**طريقة فرق قياسات الجاذبية** :تعتمد على قياس التفاوت البسيط في قوة الجاذبية الأرضية وفقا لنوع الصخور الموجودة في منطقة البحث.

ب **طريقة المسح المغناطيسي :** تعتمد على قياس درجة و اتجاه المغناطيسية للطبقات تحت الأرضية، هذه الطريقة لا تكفي منفردة في الكشف عن النفط.

4 **الطريقة السيزموجرافية:**تقوم على إحداث هزات أرضية صناعية باستخدام الديناميت مع استقبال و تسجل صدى الصوت.

المطلب الثاني:منظمة الدول المصدرة للبترول "الأوبك"

1–نشأة المنظمة :تستمد المنظمة اسمها من الحروف الأولى المكونة للكلمات التالية :

OPEC: organization of petroleum exporting countries

OPEP: Organisation des pays exportateurs de pétrole

الشكل رقم –02–: شعار المنظمة

المصدر: موقع منظمة الأوبك

منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) تتألف حاليا من 12 دولة ، و جاء تأسيسها ردا على الأنشطة و الممارسات التي كانت تنتهجها "الأخوات السبع " و التي كانت آنذاك تستغل الموارد الطبيعية

للدول المنتجة للنفط و تضر بنموها ، و قد بادرت فنزويلا بالاتصال بأربع دول من الدول النامية المنتجة للنفط سنة 1949 و هي : إيران ، العراق ، الكويت و المملكة العربية السعودية ، حيث اقترحت عليها البحث في سبل و آليات تحقيق التعاون فيما بينها في المسائل المتعلقة بالنفط[1].

وفي سنة 1959 تم عقد أول مؤتمر للدول العربية المنتجة لل نفط بالإضافة إلى حضور فنزويلا وإيران بصفة مراقب بسبب قيام شركات النفط العالمية بتخفيض سعر البترول دون الرجوع إليها ، و في نهاية الاجتماع تم الاتفاق على قرار يطلب فيه من شركات النفط العالمية الرجوع إلى الحكومات المنتجة قبل تغيير أسعار النفط و لكنها تجاهلت هذا القرار بعد رجوعها مرة أخرى إلى تخفيض الأسعار في أوت 1960 ، ليتم عقد مؤتمر آخر في بغداد بحضور : العراق ، إيران ،فنزويلا ،المملكة العربية السعودية والكويت لمناقشة التغيرات التي تطرأ على أسعار النفطحيثتوصلت هذه الدول إلى ضرورة تأسيس منظمة تدافع على مصالحها ومن هنا تم إنشاء منظمة الأوبك لتكون منظمة دائمة ممثلة لعدة حكومات. واختير أول مقر لها بجنيف في سويسرا سنة 1960 ، ثم نقلت أمانتها العامة إلى فيينا في النمسا سنة 1965 .

و سنوضح في الشكل رقم –03– الأعضاء وتاريخ انضمامهم إلى المنظمة.

[1]– الأمانة العامة لمنظمة الدول المصدرة للبترول "أوبك" إدارة العلاقات العامة و الإعلام ، " **أريد أن أعرف – مقدمة عن صناعة البترول و منظمة الدول المصدرة للبترول "الأوبك""** ، دار يو بيريتير برينت آند ديجيميديا ،كورينيبيرغ ، النمسا ،2011، ص 50.

الشكل رقم -03-الدول الأعضاء في المنظمة :

*:الأعضاء المؤسسون .

**: علقت الإكوادور عضويتها من شهر ديسمبر 1992 إلى شهر أكتوبر 2007 .

***: انسحبت الغابون من عضوية الأوبك سنة 1995 .

****:علقت اندونيسيا عضويتها في شهر يناير 2009 .

المصدر : من إعداد الطالبتين برءا على الموقع الرسمي لمنظمة الأوبك .

2 - **الهيكل التنظيمي للمنظمة**:تتكون المنظمة من ثلاثة أجهزة هي[1]:

1 - **المجلس الوزاري**:وهو السلطة العليا للمنظمة، ويتكون من وفود تمثل الدول الأعضاء، وبموجب دستور المنظمة يعقد المجلس الوزاري اجتماعين عاديين كل سنة، وقد ينعقد المجلس في دورة غير عادية بناء على طلبأي دولة عضو في المنظمة بواسطة الأمين العام للمنظمة الذي يقوم بالتشاور معرئيس المؤتمر .

2 - **مجلس المحافظين**:ويتكون من مندوبين يرشحون من قبل حكوماتهم، ومن حق المجلس الوزاري للمنظمة أن يشكل أجهزة متخصصة كلما تطلبت الظروف ذلك .

3 - **السكرتارية**:تتكون من الأمين العام، ورؤساء الإدارات، وبقية الموظفين المعارة خدماتهم من الدول الأعضاء، وتضم سكرتارية المنظمة خمسة أقسام رئيسة، وتباشر أعمالها ونشاطها ضمن حدود المواد الخاصة بها في دستور المنظمة وعلى ضوء تعليمات مجلس المحافظين.

3 - **أهداف المنظمة :** تتمثل أهداف المنظمة فيما يلي [2]:

1 - توحيد السياسات النفطية بين الدول الأعضاء و البحث على أفضل الطرق لحماية مصالحهم الفردية والجماعية مع تحسين عائداتها النفطية بواسطة عمليات التنسيق بين سياساتها للاستفادة من هذه الثروة.

2 - العمل على استقرار أسعار النفط في الأسواق العالمية.

3 - تطوير الخبرات الفنية في مجال الاستغلال والتصنيع.

4 - فرض رقابة على الثروات النفطية للدول الأعضاء في المنظمة و على عمليات الاستخراج و النقل والأسعار.

5 - تحقيق مردود عادل لرؤوس الأموال المستثمرة في الصناعة النفطية .

6 - التعاون البناء بين الدول الأعضاء و توحيد الجهود لتحقيق أفضل السبل لتطوير الصناعة ا لنفطية في شتى مجالاتها، و الاستفادة من مواردها و إمكانياتها لإقامة المشاريع المشتركة و خلق صناعة بترولية متكاملة في إطار التكامل الاقتصادي و بناء جسور التواصل بين الدول المنتجة للبترول.

---

[1]– موقع الجزيرة. نت ، منظمة الدول المصدرة للنفط ، نشرت يوم 2007/12/6 .
/ http://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2007/12/6

[2]-سمير صارم ، **"انه النفط يا (...) !!: الأبعاد النفطية في الحرب الأمريكية على العراق "**،دار الفكر ، دمشق ، 2003،ص 106.

4-سلة الخامات : سلة خامات أوبك OPEC REFERENCE BASKET هي مزيج من النفوط الخفيفة و الثقيلة تعتبر كمرجع لقياس متوسط سعر البرميل لدول الأوبك وهي 7 خامات تم اعتمادها منذ 1987/01/01 ، وهي:

1 خام دبي الفاتح.
2 خام بوني الخفيف النيجيري.
3 النفط العربي السعودي الخفيف.
4 خام الصحراوي الجزائري.
5 تياخوانا الخفيف الفنزويلي .
6 ميناس الاندونيسي.
7 بالإضافة إلى نوع سابع لا تنتجه وهو أثماس المكسيكي .

ثم أصبحت ابتداءا من 2005/07/26 تشمل 11 خاما من مختلف دول الأوبك بدلا من الخامات السابقة وهي :

1 صحاري بلند الجزائري.
2 ماياس الاندونيسي .
3 إيران الثقيل الإيراني.
4 كويت اكسبورت الكويتي .
5 العربي الخفيف السعودي.
6 السيدر الليبي .
7 بوني الخفيف النيجيري.
8 موربان الإماراتي.
9 البصرة الخفيف العراقي.
10 - مارين القطري.
11 - BCF-17 الفنزويلي.

ثم أضيف خام جيراسول الأنغولي سنة 2007 ، و تم استثناء خام ماياس الاندونيسي من السلة سنة 2009 بسبب تعليق اندونيسيا لعضويتها في نفس السنة مثلما أشرنا له سابقا .

و هنا سنستعرض مقارنة بين بعض الأنواع من سلة خامات الأوبك و البترول الجزائري من خلال المقارنة بين محتواها من الكبريت و درجة الكثافة النوعية لكل نوع .

الشكل رقم-04-: رسم بياني يوضح تصنيف أنواع النفط في العالم حسب نسبة الكبريت و درجة الكثافة النوعية .

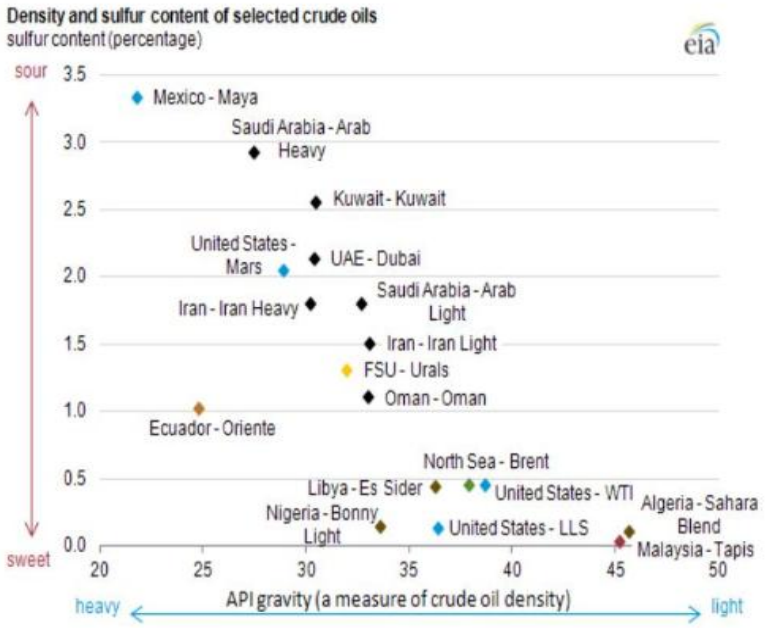

المصدر: مقالة لخالد أبو شادي بعنوان كيف تصنف أنواع النفط ؟ من مجلة ألفا بيتا

http://alphabeta.argaam.com

انطلاقا من الرسم البياني السابق قمنا برسم الجدول التالي لتسهيل المقارنة .

جدول رقم -02- : مقارنة بين النفط الجزائري و بعض الأنواع من سلة خامات الأوبك.

البلد	نوع البترول	نسبة الكبريت %	درجة الكثافة النوعية API
السعودية	ثقيل	2.8	28.7
	خفيف	1.58	34
الجزائر	خفيف	0.15	47
ليبيا	خفيف	0.4	36
نيجيريا	خفيف	0.2	34
إيران	ثقيل	1.7	31
	خفيف	1.5	34
الإمارات	خفيف	2.1	31

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على الشكل السابق .

من خلال الجدول يمكننا المقارنة بين النفط الجزائري و الأنواع الأخرى من خلال المقارنة بين نسبة الكبريت و درجة الكثافة النوعية API، حيث نلاحظ بأن النفط الجزائري أقل الأنواع نسبة من الكبريت والتي تقدر ب 0.15 ، و تقدر كثافته النوعية بـــ 47 ، وعلى حسب معهد البترول الأمريكي

فانه كلما كانت درجة الكثافة عالية كلما دل ذلك على كون البترول من نوعية جيدة و العكس صحيح ، و هذا ما يوضحه الجدول حيث نلاحظ أن الكثافة النوعية للنفط الجزائري هي الأكبر من بين الأنواع الأخرى ، و بالتالي ما يمكن استنتاجه بأن نفط الجزائر الأساسي " صحاري بلند " يتضمن خصائص ايجابية من خلال نقص نسبة الكبريت فيه و بالتالي نقص آثاره السيئة على البيئة و تقليل نسبة تآكل المعدات المستعملة في تكريره .. الخ و جودته . بالإضافة إلى المزايا التي يكتسبها البترول الجزائري بحكم موقعه الجغرافي القريب من أوروبا و الولايات المتحدة الأمريكية و بالتالي تقليل تكلفة الشحن و النقل مقارنة بالبلدان الأخرى المنافسة لها.

كل هذه المميزات تمنح للجزائر ميزة تفاوضية أكبر، وهذا بالأخذ بعين الاعتبار الاستقرار السياسي النسبي الذي تعيشه و علاقتها التاريخية مع الدول الأوروبية مقارنة بالدول الأخرى ، و بالتالي فعليها تقوية مكانتها في السوق النفطي العالمي .

5-ميكانيزمات تحديد سعر النفط

أولا : مفهوم الأسعار: عندما نتحدث عن السعر ، ينبغي أن نعرف عن أي نفط نتحدث ، إذ لا يوجد هناك سعر موحد للنفط في جميع أنحاء العالم ، بل هناك سعر لكل نوع من النفط. و ثمة ثلاثة أنواع معتمدة هي[1]:

أ - نفط خام غرب تكساس.

ب نفط " برنت " الذي ينتج من بحر الشمال في انجلترا.

ت نفط " سلة أوبك ".

ثانيا : العوامل المؤثرة في سعر النفط :يمكن إجمال أبرز الأسباب المؤثرة على أسعار النفط في العوامل الآتية[2]:

1-عامل العرض و الطلب على النفط في العالم : لقد تصاعد الطلب على الطاقة في العالم ، بشكل مستمر ، بمعدلات سنوية ، تتغير بين عام و آخر، بحدود 1,5- 2 % ، ففي عام 2003 بلغ الطلب على النفط نحو 78,8 مليون برميل يوميا ، و في العام 2004 ، بلغ 82,2 مليونا ، و في عام 2006 ارتفع الطلب إلى 84 مليون برميل. حيث تستحوذ الولايات المتحدة الأمريكية وحدها على حوالي 22 مليون

[1]-عصام الجلبي و آخرون ، "**مستقبل الاقتصاد العربي بين النفط و الاستثمار**"، المؤسسة العربية : بيروت ، مؤسسة عبد الحميد شومان: عمان- الأردن ، الطبعة الأولى 2008 ، ص48.

[2]- عصام الجلبي و أخرون ، المرجع أعلاه ، ص (49-53) و (55-59).

برميل من هذا الطلب، بصفتها المستهلك الأول للنفط. أما الدول الصناعية الرئيسية، فتستهلك نحو 50 مليون برميل يوميا. أما النسبة المتبقية فيستهلكها بقية العالم. بالإضافة إلى النمو الاقتصادي الهائل الذي عرفته الصين، وتنامي الطلب على الطاقة جراء ذلك، و الهند التي تصل معدلات النمو الاقتصادي فيها من 7%- 8%سنويا. ومن هنا أصبح الخطر يأتي من الشرق، فيما يتعلق بالطلب على الطاقة، و عدم وجود بدائل تغطي الزيادة في هذا الطلب.

أما بالنسبة لعرض النفط، مازال يزيد بقليل على الطلب العالمي ، و قد بلغت نسبة التصدير من دول (الأوبك) في سنة 2005 نحو 40 % . غير أن المصدر الرئيسي يتمثل بالدول خارج نطاق (الأوبك) منها : روسيا و غرب إفريقيا ، إضافة إلى بعض الدول خارج بحر الشمال و بحر قزوين .يكون نفط الأوبك بمثابة النفط المتمم.

و في ما يخص النفط العربي، فما زالت المملكة العربية السعودية تقف على رأس المنتجين العرب ، و تليها الكويت و الإمارات العربية المتحدة ، و إيران ، و التي تمثل المصدر الثاني.

2-سعر الدولار الأمريكي :من المعروف أن النفط يسعر بالدولار ، علما انه كانت هناك محاولات لجعل التسعير بعملات أخرى ، كاليورو ، أو سلة عملات ، لكنها لم تنجح ، و ظل الدولار عملة التسعير الوحيدة ، و بالتالي بانخفاض الدولار ترتفع أسعار النفط .

3-الأوضاع الجيوسياسية للدول المصدرة : و تتمثل في الاضطرابات السياسية التي تؤثر على سعر النفط ، إذ ليس بالضرورة أن يكون ما ينتج في بلد معين يمكن تعويضه بالنوعية ذاتها من بلد آخر ، علما أن مصافي النفط ليست قادرة على استيعاب كل أصناف النفوط ، بل مصممة حسب نوعيات و مواصفات معينة للنفوط و معدلات معينة.

4-المضاربات في الأسواق النفطية : وهي ظاهرة بدأت تبرز في السنوات العشرين الأخيرة مثل التعامل بالبراميل الورقية ، والشحنات المستقبلية ،..كل ذلك من أجل المضاربة و هي أمور تؤثر على أسعار النفط.

5-الأوضاع البيئية في العالم : و هي العوامل الجوية : كالأعاصير و الزلازل ، فمثلا ارتفعت أسعار النفط إلى أكثر من 70 دولارا للبرميل في أمريكا توقعا لتبعات إعصار (كاترينا). بالإضافة إلى شدة برودة بعض مواسم الشتاء ، مما يؤدي لرفع الاستهلاك النفطي و بالتالي ارتفاع الأسعار غالبا.

6-المخزون الاستراتيجي من النفط الأمريكي : أسعار النفط تتبدل أسبوعيا تبعا للأرقام التي ترد في تقريري المعهد الأمريكي للبترول و وزارة الطاقة الأمريكية ، لتحديد مخزون النفط الخام ، و المشتقات النفطية المخزنة في أمريكا.

7-نمو الاقتصاد العالمي و خصوصا الصين.

المبحث الثاني: المراحل التي مر بها قطاع المحروقات في الجزائر

المطلب الأول: التطور التاريخي لقطاع المحروقات الجزائري

إن النفط في الجزائر موجود جيولوجيا مند القدم و تمت ملاحظته على الطبيعة باستغلال عيون النفط مند العهد الفينيقي و ما تلي تلك المرحلة من الرومان و العرب و الأتراك، حيث كانوا يستعملونه في أغراض مختلفة، بشكل بدائي و محدود [1].

يرجع تاريخ أولى محاولات البحث عن النفط في الجزائر إلى سنه 1870 حيث بدأت فرنسا التنقيب في المناطق الشمالية التي كان فيها عيون للنفط و لكنها لم تسفر على كميات كبيرة غير أنها كللت باكتشاف حقول نفطية صغيرة حيث تم اكتشاف حقل عين الزفت في ولاية غليزان الذي ظل ينتج 50 ألف طن سنويا حتى سنه 1925، ثم تلى ذلك اكتشاف حقل"**تلبونت**" الذي بدأ الإنتاج سنه 1914حتى نضوبه سنة1940.

و في سن ة1946 تم إنشاء الشركة الوطنية للبحث و استغلال بترول الجزائر société nationalede recherche et d'exploitation des pétrole en Algérie SN REPAL التي ركزت أعمالها في البدء في منطقه الشمال ، حيث تم العثور هناك على حقلين حقل **"وادي القطران"**بولايةالمسيلة سنه 1948و الذي كان معروفا لسكان المنطقة حيث كانوا يستخدمونه لأغراض طبية ، بدأ هدا الحقل في الإنتاج سنه 1949أي بعد عام من اكتشافه و بمعدل 84 ألف طن سنويا ليتضاءل إلى 5181 سنه 1962 و الثاني هو "حقل جبل العنق ".

و بسبب الانخفاض في إنتاج الحقول في المناطق الشمالية اتجه نظر السلطات الفرنسية إلى الصحراء الجزائرية خاصة بعد وجود دلائل النفط فيها ، بالاعتماد على ملاحظات سابقة لبعض المختصين الجيولوجيين أمثال : كيليان Kilian و مونشيكوف Menchikoff لتفتح أولى رخص الاستكشافات في الصحراء الجزائرية بين سنتي 1952 و 1953 لشركتين فرنسيتين لتخوف الحكومة الفرنسية من خروج النفط الجزائري عن سيطرتها بشكل نهائي في حالة العثور عليه بكميات كبيرة ، هما

[1] Rabah mahiout , le pétrole Algérien , ENAP , Alger , 1974, P 106.

SN Repalو الى شركة البترول الفرنسية Compagnie Française Des Pétroles –حالياTotal*– ، و اللتين توصلتا الى اكتشاف منطقة مهمة في تاريخ النفط الجزائري ألا و هي حقل حاسي مسعود سنة 1956 و الذي يعد نفطه من النوع الخفيف و القريب نسبيا من سطح الأرض ،و من هنا يمكننا القول أن سنة 1956 تعتبر السنة المرجعية لتأريخ التاريخ الفعلي لإنتاج النفط الجزائري [1].

و في سنة 1958 تم اكتشاف أكبر الحقول إنتاجا و هو حقل زرزاتين ليتم بعدها اكتشاف حقول أقل أهميه هي حقول : تين فوي ، تيقنتورين و تادمايت ... الخ و كان نفط هده الحقول يتصف بالجودة حيث كان من النوع الخفيف و يكاد لا يحتوي على الكبريت ، و قد شهدت نفس السنة أول شحنة مهربة من النفط الخام الجزائري من ميناء بجاية إلى مرسيليا الفرنسية و دلك على متن ناقلة النفط " ريغل".

وبسبب الاكتشافات المهمة التي حققتها فرنسا في الصحراء الجزائرية كان لابد عليها من حماية مصالحها فقامت بإنشاء وزارة خاصة لإدارة شؤون الصحراء الجزائرية ، كما و قامت بإصدار قانون للنفط خاص بالصحراء الجزائرية هو "قانون البترول الصحراوي" في 22 نوفمبر1958.

وتضمن هذا القانون نصوصاً مغرية للشركات الأجنبية التي كانت مترددة لعدم وضوح الموقف القانوني العام ،أهمها خفض حصة الحكومة إلى أقل من النصف وهو المبدأ الذي نفذ في منطقة الشرق الأوسط مع بداية النصف الثاني من القرن العشرين إذا احتسبت الأرباح على أساس الأسعار الفعلية لا على أساس الأسعار المعلنة والفرق بين السعرين قد يصل أحياناً إلى حوالي 20 %[2].

شجع صدور ه ذا القانون الشركات على حث الخطى باتجاه الصحراء الجزائرية، حيث لم يكن النفط الجزائري حكرًا على الشركات الفرنسية فحسب بل كان للشركات الأمريكية نصيبا منه، فقد بدأ ظهورها في الصحراء الجزائرية يتضح إثر صدور قانون البترول الصحراوي ،ولعلنا نجد أن أهم النشاطات النفطية كانت لشركة موبيل Mobilالأمريكية التي كان تتساهم بـــ 25% في امتياز شركة CFP عام 1959م والتي استطاعت ضمن مساهمتها العثور عام 1960م على حقل أوهانيت الذي يقع في حوض بولينياك .وكذلك وفقت شركةSinclairالأمريكية عام 1962 م إلى اكتشاف نفطي مهم في حقل

*– توتال : شركة نفط فرنسية تأسست سنة 1924 و واحدة من أكبر 6 شركات نفطية في العالم و مقرها في باريس .

[1]-البوابة الجزائرية للطاقات المتجددة http://portail.cder.dz/ar/spip.php?article2003

[2]–البوابة الجزائرية للطاقات المتجددة،المرجع أعلاه .

رورد الباقل الذي يعد آنذاك أهم حقل بعد حاسي مسعود ويقع ضمن ما يعرف بحوض أركال شرقي الكبير،الذي يقع إلى الجنوب الشرقي من حاسي مسعود[1].

لتشتد الثورة و يلجأ الطرفان الجزائري و الفرنسي إلى القيام باتفاقيات أيفيان التي اعترفت بالسيادة الجزائرية على كامل التراب الجزائري و ألزمت الجزائر على الاستمرار بالعمل بقانون البترول الصحراوي الذي حدّد بشكل كبير من نشاط الحكومة الجزائرية المستقلة و التي ورثت على الحقبة الاستعمارية وضعا صعبا وقيودا استثنائية ، و لهذا حاولت الجزائر مباشرة بعد الاستقلال كسر هذا القيد ، لتقوم بأول خطوة و هي إنشاء "الشركة الوطنية للنقل وتسويق المحروقات"– سوناطراك*– في 31 ديسمبر 1963 ، لتكون الأداة الفعالة التي تحقق بها الأهداف المسطرة ، و إن كان دور هذه الشركة كما يدل على ذلك اسمها محصورا عند نشأتها في نقل و تجارة المحروقات فقط ، ثم تعزز دورها سنة 1966 عندما توسع نشاطها إلى المجالات الصناعية [2] بعد اتفاقية 29 جويلية 1965 و التي قررت بموجبها الحكومة الجزائرية إعطاء كل السلطة لشركة سوناطراك و ذلك من أجل التحكم في كل النشاطات البترولية و الغازية لتصبح سوناطراك الشركة الوطنية للبحث و الإنتاج و النقل و التحويل و تسويق المحروقات و مشتقاتها .

و في سنة 1969 انضمت الجزائر الى منظمة الأوبك **OPEC** كما و انضمت إلى منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط الأوابك**OAPEC*** سنة 1970 .

لتنهي الجزائر معركتها سنة 1971 بتثبيت السيادة الوطنية على الحقول النفطية الجزائرية بتأميم قطاع المحروقات في 24 فيفري 1971 بعد القرار الذي أعلن عنه الرئيس هواري بومدين، بعد فشل المفاوضات بين الحكومتين الجزائرية و الفرنسية في 27 ديسمبر 1970* حيث انتقلت مقرات الشركات المؤممة إلى الفرق الجزائرية التي عينتها وزارة الصناعة والطاقة، ومكّنت عملية التأميم الجزائر من امتلاك 51 بالمائة، من رأس مال الشركات الفرنسية التي لم تعد تمتلك إلا 49 بالمائة. كما تم تحديد

---

[1]– البوابة الجزائرية للطاقات المتجددة،المرجع أعلاه .

*–سوناطراك : او sonatrach هي اختصار لـ ”societenationale pour la recherche, la production, le transport , la transformation, et la commercialization des hydrocarbures” ، شركة عمومية جزائرية شكلت لاستغلال المواد البترولية في الجزائر و هي الآن متنوعة الأنشطة تشمل جميع جوانب الاستكشاف و الاستخراج و الإنتاج و التكرير و النقل .

[2]– بلقاسم سرايري ، "**دور و مكانة قطاع المحروقات الجزائري في ضوء الواقع الاقتصادي الدولي الجديد و في آفاق الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة**"، مذكرة ماجستير العلوم الاقتصادية منشورة ، جامعة الحاج لخضر بباتنة ، دفعة 2008 ،ص80

*– **الأوابك** : منظمة عربية إقليمية ذات طابع دولي ،تختص بالتعاون بين الدول الأعضاء فيها في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي في صناعة البترول وتحقيق أوثق العلاقات فيما بينها في هذا المجال ، تضم 11 دولة و مقرها في الكويت .

*–**27ديسمبر 1970** : آخر لقاء وفدي بين الجزائر و فرنسا بخصوص المفاوضات التي بدأت سنة 1969 حول رفع الجباية البترولية حيث كانت 2.08 دولار للبرميل سنة 1969 و كان عبد العزيز بوتفليقة رئيس الوفد آنذاك حيث كان وزيرا للخارجية و فشلت بسبب تشبث فرنسا بموقفها .

السعر الجبائي الجديد من خلال مرسوم وقّعه الرئيس بومدين بتاريخ 13 أفريل، حيث أصبح يقدر ب 3.6 دولار للبرميل [1].

و تعتبر سنة 1986 سنة تاريخية في تطور السوق البترولية ، بحيث تميزت هذه السنة بانخفاض وتدهور إيرادات المحروقات في الجزائر بشكل كبير ليس له مثيل ، أما بعد سنة 2000 فقد كان نشاط المحروقات الجزائرية مكثف في مختلف الميادين التي تضم البحث و التنقيب و نقل المحروقات[2]

المطلب الثاني : أهمية النفط في الاقتصاد الجزائري

تكمن أهمية النفط الاقتصادية في أنه يتمتع بمزايا هامة وعديدة، بحيث أنه سلعة إستراتيجية لها خطورتها وقت السلم والحرب على السواء فهو أهم عناصر التقدير الإستراتيجي للدول، وعليه تستند قوة الدول ومن خلال سيطرتها على موارد التحكم في الصراع العالمي بأسره وذلك باعتباره مؤشر حقيقي لقياس تقدم الدول وازدهارها.

أما بالنسبة للاقتصاد الجزائري فتتمثل أهمية هذا القطاع فيما يلي [3]:

أ -**النفط و الجباية البترولية و التجارة الدولية** : تتميز التجارة الخارجية للجزائر بالاعتماد على قطاع المحروقات الذي يمثل أكثر من 97,5% من الصادرات الجزائرية والذي يعتبر المورد الأساسي للعملة الصعبة، ومما يمكن استنتاجه من صادرات الجزائر أنها اعتمدت التصدير الأحادي مما يجعل الميزان التجاري جد متأثر بأسعار البترول، أما بالنسبة للجباية البترولية والتي تعتبر طرف مهم في عملية تطوير الاقتصاد الوطني، وتوجيه ودفع الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية، إذ تتضح أهميتها في تمويل نفقات التجهيز كما و تساهم الجباية البترولية في إنعاش الاقتصاد الوطني خاصة من خلال الاستثمارات المحققة في مجال المحروقات.

ب -**النفط و القطاع الصناعي** : تكمن أهمية النفط في المساهمة في خلق وحدات صناعية والتموين بالتجهيزات اللازمة في إطار الوظيفة المالية لقطاع المحروقات، وفي التحويلات البتروكيماوية، كما يستعمل النفط كمادة أولية وسيطية في الكيمياء العضوية كتكرير البترول الذي يمكن من

---

[1] – البوابة الجزائرية للطاقات المتجددة، مرجع سبق ذكره.

[2]– بن رمضان أنيسة و بلمقدم مصطفى ، "**الموارد الطبيعية الناضبة و أثرها على النمو الاقتصادي : دراسة حالة البترول في الجزائر ، أبحاث اقتصادية و ادارية**"، العدد الخامس عشر ، جوان 2014 ، ص 103.

[3]– طارق بن قسمي و الزهرة فرحاني ،"**تقلبات أسعار النفط في السوق العالمية و أثرها على النمور الاقتصادي دراسة قياسية للفترة (1990-2013)** "، المؤتمر الأول : السياسة الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية و تأمين الاحتياجات الدولية ، جامعة سطيف 1 ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، ص 7.

الحصول على قائمة طويلة من المنتجات النهائية _كالبنزين، البوتان، الزيوت)، حيث استطاعت الجزائر تحقيق الكثير من النمو.

و سنوضح في الجدول التالي حجم الاحتياطات الجزائرية البترولية و الغازية بالإضافة إلى الإشارة إلى مجموعة من الدول .

جدول رقم -03- : الاحتياطات الجزائرية البترولية و الغازية في سنة 2014 مقارنة ببعض الدول .

الدولة	الاحتياط من البترول (ألف مليون طن)	الاحتياط من الغاز الطبيعي (ترليون متر مكعب)
الجزائر	1.5	4.5
قطر	2.7	24.5
روسيا	14.1	32.6
نيجيريا	5.1	5.1
العراق	20.1	3.6
أندونيسيا	0.5	2.9
ماليزيا	0.5	1.1
مصر	0.5	1.8
ليبيا	48.4	1.5

المصدر:.BP Statistical Review Of World Energy , June 2015 , p : 8، 22

من خلال الجدول السابق نستنتج أن الجزائر من أهم الدول من حيث حجم الاحتياطات البترولية والغازية ، و التي تضمن احتياجات الاقتصاد الوطني حاليا و مستقبلا باعتبار أن الجزائر تعتمد على التصدير الأحادي ، أي أن التجارة الخارجية الجزائرية تعتمد اعتمادا كليا على قطاع النفط و الذي يساهم بنسبة 98 % من صادرات البلاد ، مما يجعل الميزان التجاري الجزائري يتأثر و بصفة مباشرة بأسعار البترول ، كما و أنه أهم العناصر المساهمة في الناتج المحلي الخام بنسبة 50% ، و يساهم بنسبة 75 % من مجموع الإيرادات العامة للدولة من خلال الجباية البترولية .

كما و أن له دور في تمويل الاستهلاك العام و الخاص، و دعم نشاطات الإنتاج من صناعات تحويلية و زراعة. و يلعب دور غير مباشر في دعم أجور ورواتب العمل، وتمويل الاستهلاك العام والخاص ودعم نشاطات الإنتاج من زراعة وصناعة تحويلية، ودعم الصناعة البترولية ومنتجاتها المكررة.

المبحث الثالث : الجباية البترولية و مكانتها في الاقتصاد الوطني

المطلب الأول :الجباية البترولية في الجزائر

1-التطور التاريخي للجباية البترولية في الجزائر :تعتبر الجزائر من بين الدول المنتجة لل نفط و التي تعتمد بشكل كبير على الجباية البترولية باعتبار أن قطاع المحروقات هو القطاع المهيمن على الاقتصاد الوطني[1]، ففي البداية كانت الجباية البترولية تخضع للقوانين الفرنسية كالقانون المنجمي (بعد الاستقلال) ثم أصبحت بعد تأميم المحروقات سنة 1971 تخضع لقوانين جزائرية انطلاقا من قانون 14/86 إلى غاية قانون المحروقات رقم 07/05 المؤرخ بتاريخ 2005/04/28 (قانون الإصلاحات الجديد) ، و بالتالي أصبحت هناك جباية بترولية جزائرية تتكون من الرسم المساحي ، الإتاوة ، الرسم على الدخل البترولي و الضريبة التكميلية على الناتج.

و مرت الجباية البترولية في الجزائر بأربع مراحل وهي[2] :

- **المرحلة الأولى 1963-1973** :كانت الإيرادات العامة للدولة تعتمد بشكل كبير على الجباية العادية التي بلغت نسبتها حوالي 88 % من مجموع الإيرادات سنة 1963 في حين كان مستوى الجباية البترولية لا يتعدى 12 % من مجموع الإيرادات من نفس السنة ، و استمرت هذه النسبة في التزايد إلى غاية 1973.
- **المرحلة الثانية 1974-1985** : تميزت هذه الفترة بالاعتماد المتزايد على الجباية البترولية التي بلغت 62 % عام 1974 ، و استمرت هذه النسبة في التزايد حتى سنة 1981 و يرجع ذلك إلى ارتفاع أسعار البترول الذي بلغ 46 دولار.
- **المرحلة الثالثة 1986-1989** : تميزت هذه المرحلة بالانخفاض الشديد للجباية البترولية و يرجع ذلك إلى الأزمة البترولية لسنة 1986 التي أدت إلى انخفاض أسعار البترول إلى 14,4 دولار، بحيث انخفضت نسبة مساهمة الجباية البترولية في الإيرادات العامة للدولة بنسبة 50 %سنة 1985.
- **المرحلة الرابعة 1990-2015**: تسببت التذبذبات التي حدثت على مستوى الجباية البترولية في الإخلال بالإيرادات العامة للدولة و لذلك هدف الإصلاح الجبائي الذي دخل حيز التنفيذ عام 1992 إلى إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية تفاديا لمثل هذه الاختلالات ، و بالرغم

---

[1]- سمير بن عمور، "**إشكالية إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية لتمويل ميزانية الدولة**"، مذكرة ماجستير منشورة، جامعة سعد دحلب البليدة، دفعة 2006 ، ص 61.

[2]- بن رمضان أنيسة ، "**دراسة اشكاية استغلال الموارد الطبيعية الناضبة و أثرها على النمو الاقتصادي** "، دار هومة : الجزائر 2014 ، ص (290-288)

من تلك الإصلاحات إلا أن الجباية البترولية سرعان ما تعززت فانتقلت نسبتها إلى حوالي66 % من مجموع الإيرادات العامة للدولة سنة 1991 و حققت أعلى نسبة لها و قدرت ب 78,8 % سنة 2008 ، وهذا راجع لارتفاع أسعار البترول ابتداءا من الألفية الجديدة. و مع بداية السداسي الثاني من سنة 2014 تراجعت الأسعار البترولية في الأسواق العالمية مما أدى إلى انخفاض الجباية البترولية في الجزائر حيث قدرت بـــ 1.682.550.000 [1]دج سنة 2015 بعد أن كانت ـــ1.728.940.000[2] دج سنة 2014 .

2-**<u>تعريف الجباية البترولية</u>** :تساهم الجباية البترولية بنسبة كبيرة في إيرادات الدولة وهذا راجع لهيمنة قطاع المحروقات على الاقتصاد الوطني الجزائري ويمكن تعريف الجباية البترولية على أنها[3]:

- تلك الضرائب البترولية التي تدفع كمقابل على ترخيص الدولة لاستغلال باطن أرضها.
- هي مختلف الإجراءات القانونية التي تهدف إلى تحديد الوعاء الضريبي ، التصفية ، و التحصيل التي تتعلق بالنشاط البترولي.
- هي مجموعة الضرائب و الرسوم المقررة من طرف القانون 14 / 86 الحامل على النظام الجبائي للنشاطات البترولية ، هاته الضرائب المستحقة و الضريبة المباشرة البترولية هي اقتطاع يفرض على المؤسسات أو الشركات التي تنشط في القطاع ا لنفطي ومن خلال التعاريف السابقة نستنتج أن:

" الجباية البترولية هي نوع من أنواع الضرائب التي تفرضها الدولة على النشاطات الاقتصادية والتي تخص النشاطات البترولية و تحتل أهمية بالغة في الاقتصاد الوطني[4]."

<u>3-أنواع ضرائب الجباية البترولية</u> : تتركز الجباية البترولية على نوعين من الضرائب بحسب مراحل المشروع النفطي :

---

[1]-قانون المالية لسنة 2016، الجريدة الرسمية، العدد 72، ص 36.

[2]-قانون المالية لسنة 2015،الجريدة الرسمية، العدد78،ص 48.

[3]-سمير بن عمور، مرجع سبق ذكره ، ص61.

[4]-الزناتي كريم ،" **آفاق إحلال الجباية العادية للجباية البترولية في تمويل الميزانية العامة** "، مذكرة تخرج لنيل شهادة الليسانس علوم تجارية تخصص محاسبة 2006/2005 ، ص 57.

1. **الضرائب المفروضة في مرحلة البحث (الاستكشاف)** :في هذه المرحلة لا وجود لأثر الإنتاج أو الربح ، لكن هناك العديد من الدول تقوم بفرض الضرائب على الشركات ، من أجل السماح لها من الاستفادة من رقعة للتنقيب فيها ، و نميز في هذه المرحلة بين ضريبتين [1]:

أ –**ضريبة حق الدخول:** يمنح الترخيص بالبحث ، بعد مناقصة المستفيد الذي يعطي أكبر ضريبة حق الدخول ، و تقدر هذه الضريبة بملايين الدولارات ، و أول من عمل على فرضها الولايات المتحدة الأمريكية ، في سنة 1971 تحصلت بريطانيا على 15 رقعة بحث في بحر الشمال ، و كلفها هذا دفع 90 مليون دولار كحق الدخول.

ب **ضريبة حق الإيجار** :هذه الضريبة يدفعها صاحب الترخيص ، بحسب المساحة التي استفاد منها. وقد ظهر هدا النظام في الولايات المتحدة الأمريكية، عندما استغلت شركات البترول الأراضي الخاصة، و أخذت به بعد ذلك الدول الأخرى.

2. **الضريبة المفروضة في مرحلة الاستغلال** :و نجد في هذه المرحلة الضرائب التالية [2]:

أ –**ضريبة حق الدخول في الإنتاج:** و يتم دفع هذه الضريبة على شكل دفعات موزعة، على أساس الكميات المنتجة في رقعة البحث، فإذا كانت الكمية المنتجة كبيرة كانت قيمة الضريبة كبيرة و العكس صحيح، و تحدد الضريبة بوضع سقف للإنتاج اليومي.

ب **ضريبة حق الإيجار في مرحلة الاستغلال**:يدفع الإيجار بنفس الطريقة التي يدفع بها في مرحلة البحث، إلا أن قيمته تكون أكبر، مما يفسر المساحات الصغيرة التي تمنح للشركات في هذه المرحلة من الصناعة البترولية. و الإيجار يكون سنويا ، ثابتا طول مرحلة الاستغلال أومتزايد بحسب سقف الإنتاج ، يطرح من حساب الإتاوة باعتبارها تكلفة من تكاليف الإنتاج.

ج–**الإتاوة**:إن الإتاوة شائعة الاستعمال من طرف الحكومات للوصول إلى الإيرادات المتأتية من استغلال مواردها الطبيعية ، و تأتي على رأس الحقوق في الصناعة النفطية [3].

فالإتاوة عبارة عن مدفوعات نقدية أو عينية، تلتزم الشركات النفطية الأجنبية بأدائها إلى الدولة المتعاقدة معها عن كل إنتاج بترولي تحصل عليه. ويتم تحديد هذه الإتاوة على أساس مبلغ معين عن كل وحدة من الإنتاج.

---

[1]–جوهرة شرقي ، "**بناء نموذج تنبؤي للجباية البترولية**"، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر،2003 ، ص 03.

[3]– محمد يونس الصائغ ،" **أنماط عقود الاستثمارات النفطية في ظل القانون الدولي**"، مجلة الرافدين للحقوق ، المجلد 12 ، العدد 46 ، 2010 ، ص : 246 ، 247 .

[3]–Silvana tordo, "**fiscal systems for hydrocarbons design issuses**" , world bank , working paper , n°123 , 2007 , p.38.

و يختلف معدل الإتاوة من دولة إلى أخرى ، فبعض الدول تطبق معدلات مختلفة لكل نوع من المحروقات و هناك من تأخذ بمعدل تصاعدي بحسب كمية الإنتاج المستخرجة .

د- **الضريبة على الدخل** :استخدمت الدول المستهلكة نظام الضريبة على الأرباح الصناعية و التجارية لحساب الضريبة على الدخل في قطاع المحروقات ، أما الدول المنتجة و التي يعتمد دخلها الوطني على المداخيل البترولية ، فقد تبنت نظاما جبائيا خاصا بالمحروقات ، حيث عملت بمعدل 50 % إلى غاية 1970 ، إلا انه بعد اتفاق طهران و طرابلس فرضت الدول الأوربية معدل 55 % ، و وصل في فنزويلا إلى 60 %[1].

المطلب الثاني: أهمية الجباية البترولية وآلية حسابها:

1 **أهمية الجباية البترولية في الجزائر** [2]:تعتمد الجزائر على عائدات الصادرات من المحروقات اعتمادا كليا في تمويل المشاريع التنموية بمعنى أن البترول يؤدي دور المحرك لعمليتي النمو والتنمية الاقتصادية، وبالتالي يمكن الحكم على الاقتصاد الجزائري بأنه اقتصاد توسعي لأنه دائم البحث عن زيادة وتنمية الصادرات البترولية، حيث يمثل قطاع المحروقات أهم العناصر المساهمة في الناتج المحلي الخام بنسبة 50% وبنسبة 75% من مجموع الإيرادات العامة للدولة المتأتية من الجباية البترولية.

إن التدفقات المالية الضخمة التي عرفتها الجزائر مع مطلع الألفية الجديدة شكلت أرصدة نقدية تفوق الحاجات الاقتصادية والاجتماعية وهذا ما يعرف بالفائض البترولي، أو بصيغة أخرى يمثل ذلك الفرق الموجب بين عائدات الصادرات النفطية ومجموع الواردات أي الفرق الموجب لميزان المدفوعات.وقد ساهمت هذه الفوائض المالية في زيادة الإنفاق العمومي ارتفاع اعتماد الدفع في القطاعات الاجتماعية كالتعليم والتكوين والصحة العمومية.

2 **آلية حساب الجباية البترولية**:تتمثل كيفية تحديد الربح الضريبي والجباية البترولية فيما يلي[3] :

أ -**الصيغة الحسابية لتحديد الربح الضريبي :**

$$B=QX\ PR-(C+R)$$

حيث أن:

B : تمثل ربح الضريبة.

---

[1]- سمير بن عمور ، مرجع سابق ، ص : 62 .

[2] -بن رمضان أنيسة، مرجع سبق ذكره، ص ص:290-292.

[3]- بعلي محمد الصغير و آخرون ، " **المالية العامة** " ، دار العلوم ، عنابة ، 2003 ، ص: 75.

QX PR:تشمل رقم الأعمال .

C:الأعباء الهيكلية لتكاليف الإنتاج .

R:تمثل مبلغ الإتاوة .

الضريبة الكلية على البترول = الضريبة المباشرة البترولية + الإتاوات + ضريبة على أرباح نشاطات النقل والتمييع.

ب الصيغة الحسابية للجباية البترولية :

$$FP+0.85\ (QX\ PR - CS - R) + RXIDF\ (TL)$$

حيث أن:

FP:الجباية البترولية.

QX PR:رقم الأعمال.

CS:الأعباء الهيكلية.

R:الإتاوة .

IDF:الضريبة المباشرة البترولية.

خلاصة الفصل :

لقد دار تحليلنا في الشطر الأول حول تقديم عام للنفط باعتباره المصدر الرئيسي للطاقة في العالم منذ خمسينيات القرن الماضي. و منظمة الدول المصدرة للنفط " الأوبك " التي تأسست سنة 1960 لتوحيد السياسات النفطية و البحث على أفضل الطرق لحماية مصالح الدول الأعضاء فيها.

و في الشطر الثاني تناولنا المراحل التي مر بها قطاع المحروقات في الجزائر ،أما في الشطر الأخير فلقد تطرقنا إلى الجباية البترولية و مكانتها في الاقتصاد الوطني لما لها من أهمية في تمويل الميزانية العامة للدولة .

الفصل الثاني

تمهيد الفصل :

تعتبر الصدمة النفطية لسنة 1986 أول صدمة نفطية معاكسة في العالم ، حيث أدت إلى اختلالات هيكلية في اقتصاد معظم دول الأوبك ومنها الاقتصاد الجزائري ، ثم جاءت بعدها الصدمة النفطية لسنة 1998 بالتوازي مع الانكماش في الاقتصاد الآسيوي ، و نظرا لعدم استقرار السوق النفطي في العالم فقد عمدت الدول النفطية إلى إنشاء صناديق للنفط تحت عنوان " صناديق ثروة سيادية "لإدارة العوائد النفطية واستثمارها أو من أجل استعمالها للحد من تدهور ميزانياتها نتيجة للصدمات البترولية ، و قد اتبعت الجزائر نفس خطى مثيلاتها و أنشأت " صندوق ضبط الموارد " سنة 2000 بسبب حالة التوأمة بين الاقتصاد الجزائري و قطاع المحروقات كما و استغلت الجزائر الفوائض المالية في تنفيذ 3 برامج اقتصادية في الفترة 2001-2014 وكل ذلك سنتطرق له من خلال المباحث التالية :

1 - **المبحث الأول: الأزمتين النفطيتين العالميتين لسنوات 1986 و1998 و أثرهما على الاقتصاد الجزائري.**
2 - **المبحث الثاني :إجراءات الحكومة الجزائرية لاحتواء آثار تقلبات سوق النفط.**

المبحث الأول: الأزمتين النفطيتين العالميتين لسنوات 1986 و 1998 و أثرهما على الاقتصاد الجزائري.

المطلب الأول: أزمة 1986 وآثارها على الاقتصاد الجزائري

تعتبر أزمة 1986أول أزمة نفطية تنخفض فيها أسعار النفط و تتأثر فيها مصالح الدول المنتجة، لذلك سميت الأزمة النفطية المعاكسة، و بلغت أوجها في جويلية 1986 حين انخفضت أسعار النفط العربي الخفيف إلى 8.63 دولار للبرميل[1].

أولا:أسباب أزمة 1986: تتمثل أبرز أسباب هذه الأزمة فيما يلي[2]:

1 -عدم تجانس الدول المصدرة للنفط الأعضاء في منظمة أوبك واختلاف ظروفها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، مما أدى إلى اختلاف المصالح وإضعاف دور المنظمة في السوق النفطية، فالأعضاء من الدول ذات الكثافة السكانية العالمية مثل: فنزويلا، اندونيسيا، نيجيريا والجزائر يعملون على تحقيق إيرادات نفطية كبيرة بغرض تمويل التنمية الاقتصادية، وأعضاء مثل: الإمارات العربية المتحدة وإيران يعملون على تحقيق أغراض عسكرية وسياسية من خلال المنظمة.

2 -عدم احترام معظم دول أوبك لحصص الإنتاج الأسعار الرسمية في بداية الثمانينات.

3 -الدور الذي لعبه منتجو النفط من خارج أوبك مما جعل دول أوبك ترضخ بتخفيض أسعار نفطها كل دولة على حدى للحفاظ على مصالحها مثلما فعلت نيجيريا.

4 -المنافسة الشديدة التي لقيتها دول أوبك بعد إقرارها نظام الحصص سقف الإنتاج، من طرف الدول المنتجة الغير منظمة للأوبك بتشجيع من وكالة الطاقة الدولية، فبعدما كانت تسيطر على 85% من الناتج العالمي للنفط تقلصت النسبة إلى 60 %، ورغم دعوة دول الأوبك بقية الدول المنتجة إلى تنسيق السياسات للحفاظ على السعر إلا أن المنتجين المنافسين رفضوا ذلك مما جعل أوبك تتخلى عن سقف الإنتاج.

5 -انخفاض الاستهلاك العالمي من النفط بعد ارتفاع أسعاره في الصدمة النفطية الأولى 1973 مما أجبر الدول الصناعية الكبرى على تنمية مصادر طاقة بديلة للنفط، وقد تم تعويضه بالفحم والغاز الطبيعي.

6 -توسع المعاملات في الأسواق الآجلة حيث أصبحت تحتل 70 % من التعاملات العالمية للنفط وبداية العمل بالبورصات النفطية بسبب ظهور المضاربين.

---

[1]-حمادي نعيمة، "**تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة 1986-2000**"، مذكرة ماجستير تخصص نقود ومالية عن كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف 2009، ص81.

[2] حسين عبدالله، "**مستقبل النفط العربي**"، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت لبنان 2006، ص68.

7 -الدور الذي لعبته السعودية في حرب الأسعار مع الدول خارج أوبك كبريطانيا والنرويج والمكسيك، بزيادة إنتاجها وتخفيض سعر نفطها من خلال عقدها لاتفاقيات NET BACKالتي تعتمد في تسعير النفط الخام على سعر المشتقات النفطية من برميل النفط الخام المباع في السوق الحرة بعد طرح تكلفة الشحن والتفريغ، وهذا ما أدى إلى انخفاض سعر النفط إلى أقل من 20 دولار للبرميل في بداية 1986.

ثانيا:نتائج أزمة 1986:

أ -**على الدول النفطية المنظمة للأوبك**: تتمثل أهم هذه النتائج فيما يلي[1]:

1 -انخفاض معدل النمو في الدول النفطية في الفترة (1982-1987) بحوالي 5 مرات عما كان عليه في السبعينات (من 5.9% إلى 1.1%).

2 -قص مداخيل الدول النفطية شجعها على ترشيد الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري أي إعادة النظر في برامجها التنموية واللجوء إلى المديونية لتمويل العجز في ميزانياتها وحدوث أزمات اقتصادية داخلية.

3 -تفاقم أزمة المديونية العالمية من خلال تزايد ديون الدول النفطية لتعويض إيراداتها القليلة نتيجة انخفاض أسعار النفط .

ب **على الدول الصناعية الكبرى:** و فيما يخص الدول الصناعية فتتمثل نتائج الأزمة النفطية 1986 فيما يلي [2]:

1 -انخفاض عمليات البحث التنقيب والاستثمار في النفط بسبب تقلص هوامش أرباح الشركات النفطية الكبرى من 18.4 مليار دولار سنة 1985 إلى 8 مليار دولار سنة 1986، وانخفاض قيمة الواردات النفطية.

2 -انخفاض معدل التضخم وأسعار الفائدةوارتفاع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في هذه الدول.

3 -تراجع اقتصاد ولاية تكساس الأمريكية، فكل انخفاض في سعر البرميل بدولار واحد يفقد حوالي25 ألف موظف أعمالهم وتتراجع إيرادات الولاية ب 100 مليون دولار.

ثالثا: آثار أزمة 1986 على الاقتصاد الجزائري:

بسبب الأزمة العالمية التي ضربت الأسواق النفطية عام 1986 وانهيار سعر البرميل الواحد ووصوله إلىأقل من 13 دولار للبرميل، انخفضت العوائد النفطية للجزائر بصورة كبيرة، حيث أن انخفاض بمقدار 1 دولار للبرميل يعني خسارة الجزائر مبلغ قدره 500 مليون.

هذا التقلص الشديد في العوائد أثر سلبا على المتغيرات الاقتصادية الوطنية بالشكل التالي:

---

[1]-هاشم جمال، مرجع سبق ذكره، ص113.

[2]-سمير التنير، " **التطورات النفطية في الوطن العربي والعالم ماضيا وحاضرا** "، دار المنهل اللبناني ، لبنان، 2007، ص12.

- **الميزانية العامة:** وضعت ميزانية 1986 على أساس سعر متوسطي يقدر ب 24 دولار للبرميل، كان من المتوقع تحقيق 48 مليار دينار جزائري من الجباية البترولية. كما تمت مراجعة الميزانية بسبب انهيار الأسعار، حيث تم إقرار عجز قدره 14 مليار دج بإيرادات جبائية تقدر ب 29 مليار دج، إلا أنه في الحقيقة كانت أقل من ذلك، لأن السعر وصل إلى 15 دولار للبرميل وبالتالي تحقيق عجز قدره 20 مليار دج.
- **الميزان التجاري وميزان المدفوعات:** حقق الميزان التجاري عجزا كبيرا عام 1986، بلغ 6589،45 مليون دج، إذ أن نسبة 97،47% من صادرات الجزائر هي عبارة ع ن محروقات[1]. كما أن ميزان المدفوعات هو الآخر حقق عجزا قدره 15 مليار دج عام 1986 وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم-04-: تطور رصيد ميزان المدفوعات في الفترة 1985-1990

الوحدة: مليار دج.

السنوات	1985	1986	1987	1988	1989	1990
رصيدميزان المدفوعات	5،17	15-	0،3	10.9-	11.8-	0.76-

المصدر: الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية، محمد بقاسم بهلول.

الشكل رقم -05-: تطور رصيد ميزان المدفوعات الجزائري في الفترة 1985-1990.

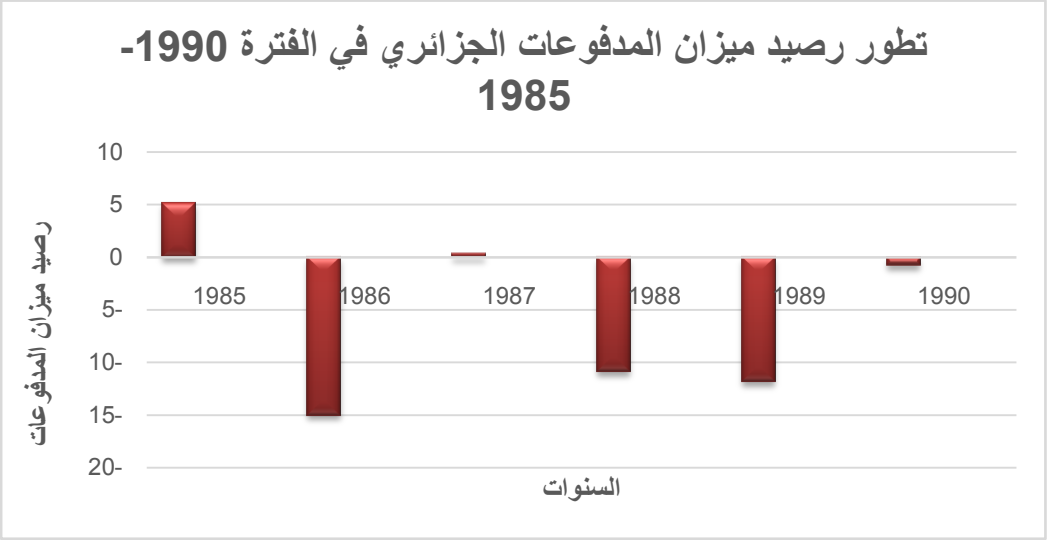

المصدر: من إعداد الطالبتين استنادا على معطيات الجدول رقم -04-.

[1]-هاشم جمال، مرجع سبق ذكره، ص42.

تحليل التمثيل البياني:

قدر رصيد ميزان المدفوعات سنة 1985 ب 5.17 مليار دج، إلا أنه عام 1986 حقق رصيده عجزا كبيرا قدر ب 15 مليار دج بسبب انهيار أسعار النفط في الأسواق العالمية.

حيث أن هذا العجز في ميزان المدفوعات استمر إلى غاية سنة 1990 الذي حقق فيه هو الآخر عجزا قدره 0.76 مليار دج، بنسبة عجز قدرت ب 11.4 % مقارنة بسنة 1985.

- **الاستثمار**[1]: اضطرت الجزائر إلى تقليص الاستيراد عام 1986 من 12 إلى 9.5 مليار دج، حيث انعكس هذا التقلص في الاستيراد سلبا على الاستثمارات، وذلك بشأن أغلب المشاريع المخططة التي يصعب تأجيلها.

حيث و منذ سنة 1986 وإلى غاية نهاية الثمانينات تراجع معدل الاستثمار عم كان عليه في السبعينات.

- **معدل النمو الاقتصادي:** عرفت وتيرة النمو الاقتصادي انخفاضا بسبب تراجع معدل الاستثمار والنشاط الإنتاجي.

الجدول رقم-05-: تطور معدل النمو والاستثمار خلال الفترة 1985-1990.

السنوات	1985	1986	1987	1988	1989	1990
معدل النمو الاقتصادي	5.4	1.3	-0.8	-2	3.4	-1
معدل الاستثمار	26.7	/	24.6	22	18.2	19

المصدر: الجزائر بين الأزمة الاقتصادية و الأزمة السياسية، محمد بلقاسم بهلول.

الشكل رقم -06-: تطور معدل النمو و الاستثمار خلال الفترة 1985-1990.

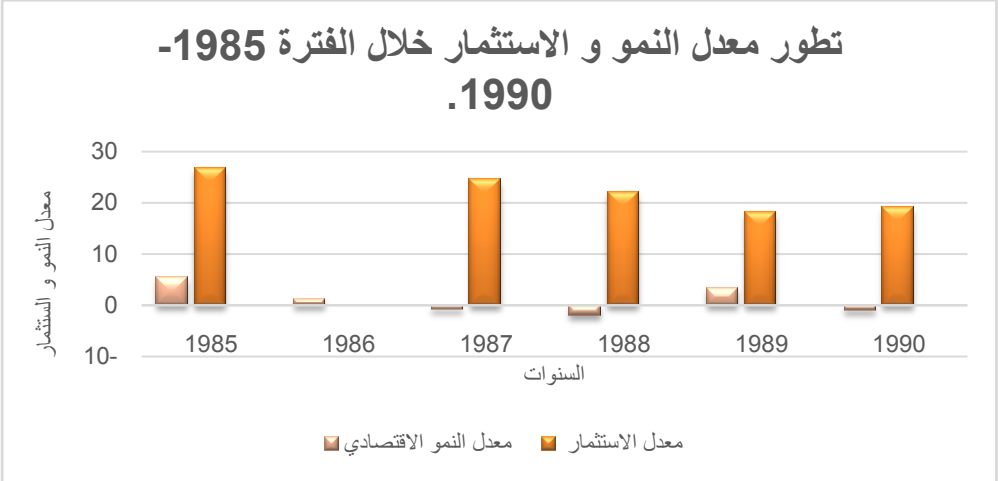

المصدر: من إعداد الطالبتين استنادا على معطيات الجدول رقم -05-.

[1]-ضياء مجيد الموسوي، " **الأزمة الاقتصادية العالمية 86-89** " دار الهدى للطباعة والنشر، عين مليلة ، الجزائر ،ص 41.

تحليل التمثيل البياني:

نلاحظ من الشكل البياني السابق انخفاض معدل الاستثمار بعد أزمة 1986، حيث وصل أدنى مستوى له لـــ47.4% وذلك سنة 1989. كما صاحبه أيضا انخفاضفي معدل النمو الاقتصادي الذي سجل هو الأخير قيم سالبة عام 1987 و1988 و1990.

- **المديونية العامة :** تأثرت بهذه الأزمة النفطية العالمية بسبب انهيار أسعار النفط في الأسواق العالمية، حيث انخفضت إيرادات الجزائر مما أدى لحدوث عجز و الذي غطته بواسطة الديون الخارجية التي قفزت من 17.5 مليار دولار عام 1985 إلى 21 مليار دولار عام 1986 لتصل سنة 1990 إلى 25 مليار دولار[1].

المطلب الثاني :أزمة 1998و آثارها على الاقتصاد الجزائري

في بداية سنة 1998 بدأت تظهر على اقتصاديات دول العالم كافة وعلى السوق النفطية على وجه الخصوص آثار الأزمة المالية التي عرفتها دول جنوب شرق آسيا، حيث انهارت أسعار النفط إلى أدنى مستوى لها لم تعرفه حتى في أزمة 1986 حيث سجلت أسعار النفط قيمة اسمية قدرت ب 12.3 دولار لبرميل سلة أوبك.

أولا:أسباب أزمة 1998 :تتلخص أهم أسباب هذه الأزمة فيما يلي[2]:

1 -استمرار حالة انكماش اقتصاديات دول جنوب شرق آسيا جراء الأزمة المالية الأسيوية التي مست تلك الدول*، مما خفض من طلبها على النفط بشكل كبير بسبب نقص استهلاك الطاقة.

2 -زيادة المخزون النفطي الاستراتيجي للدول المستهلكة للنفط لعب دورا في التأثير على العرض النفطي العالمي الذي ارتفع عام 1998 مما أثر سلبا على الأسعار.

3 -تجاوز الحصة من إنتاج النفط لبعض الدول الأعضاء في الأوبك بسبب المشاكل الاقتصادية التي خلفتها الأزمة المالية الآسيوية، حيث أدى دعم الأوبك لزيادة الإنتاج بحوالي 2.5 مليون برميل يوميا إلى زيادة العرض النفطي أي التأثير سلبا على الأسعار.

4 -عودة العراق إلى تصدير نفطه والتزامه ببرنامج النفط مقابل الغذاء، حيث كلما انخفضت الأسعار يزيد كمية النفط المصدر وبلغت هذه الكمية فترة 1998/11/26 إلى غاية 1999/03/12 ما مجموعه 203.4 مليون أي بمعدل مليون برميل يوميا.

---

[1]– ضياء مجيد الموسوي، مرجع سبق ذكره، ص ص 42-43.

[2]–حمادي نعيمة، مرجع سبق ذكره، ص92

*– وذلك بسبب تأثير الانخفاض الحاد لعملات جنوب شرق آسيا مما عرقل نمو الصادرات اليابانية نحو هذه الدول و اثر سلبا على الاستثمارات المحلية و خفض أسعار الأسهم في بورصة طوكيو.

5 -الانخفاض الكبير الذي عرفته السوق النفطية العالمية في معدل نمو الطلب العالمي على النفط بسبب تتابع الأزمات الاقتصادية في العالم بانهيار الدول الآسيوية كاليابان، والتدهور الاقتصادي في روسيا بالإضافة إلى ضعف الطلب على النفط.

ثانيا:نتائج أزمة 1998: تتمثل أهم نتائج هذه الأزمة فيما يلي[1]:

1 -قيام دول الأوبك بالتنسيق مع بعض الدول المنتجة الرئيسية خارج المنظمة بإجراء تخفيضين في الإنتاج الأول في 01 أفريل 1998 والثاني في 01 جويلية 1998.
2 -انخفاض عمليات الحفر والتنقيب أي النشاطات المتعلقة بالصناعة النفطية.
3 -انخفاض عوائد الدول المنتجة للنفط جراء انخفاض الأسعار.
4 -تراجع أرباح الشركات النفطية الكبرى.
5 -فشل التخفيضين الأولين للإنتاج في كبح انخفاض الأسعار مما دعا بالأوبك إلى إجراء تخفيض ثالث في مارس 1999 بمقدار 1.9 مليون برميل يوميا.

ثالثا:آثار أزمة 1998 على الاقتصاد الجزائري :أثر الوضع الذي شهدته السوق البترولية إثر انخفاض الأسعار سنة 1998 على حصة إنتاج الجزائر ضمن منظمة الأوبك، وقد أثرت سياسة خفض الإنتاج سلبيا على عوائد الصادرات النفطية التي انخفضت بـــ 34%، هذا التقلص الشديد في العوائد أثر سلبا على المتغيرات الاقتصادية الوطنية بالشكل التالي[2]:

1 **-ميزانية الدولة :**أدى التراجع في أسعار البترول إلى انخفاض الجباية البترولية عام 1998 لتصل إلى 46 مليون دولار بدلا من 50 مليون دولار لسنة 1997، وبالتالي حدوث انخفاض كبير في الإيرادات العامة يقدر ب 2.871 مليون دولار لتصل إلى 13.186 مليون دولار مقابل 16.057 مليون دولار سنة 1997.

أما بالنسبة للنفقات بلغت 15.027 مليون دولار مما سبب عجزا في الميزانية العامة قدر ب 1.849 مليون دولار.

2 **-الميزان التجاري :**نظرا لانخفاض الأسعار العالمية للنفط عرفت الصادرات النفطية انخفاضا بحوالي 34% عما كانت عليه العام الماضي، أما الواردات فقد واصلت ارتفاعها رغم الجهود الحكومية في محاولة تقليصها.

[1] – حمادي نعيمة ، مرجع سبق ذكره ، ص94.

[2]–علماوي عمر و آخرون، "**أثر تغير أسعار البترول على الاقتصاد الوطني(حالة الوفرة المالية في الجزائر) من 1990 إلى 2012** "، مذكرة لنيل شهادة الليسانس، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسير جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2012–2013، ص24.

و سنبين انطلاقا من الجدول التالي أثر انخفاض الصادرات النفطية وارتفاع الواردات على الميزان التجاري:

الجدول رقم -06- : الميزان التجاري الجزائري سنة 1997و 1998

الوحدة: مليون برميل

السنوات	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري
1997	13.820	8.130	%11.9
1998	10.150	9.190	%2.2
نسبة التغير	%34-	%10.09+	/

المصدر: جميلة بن معلم ، الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة في مجال تجارة السلع، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية جامعة باتنة 2004، ص49.

الشكل رقم -07- تمثيل بياني للميزان التجاري لعامي 1997-1998

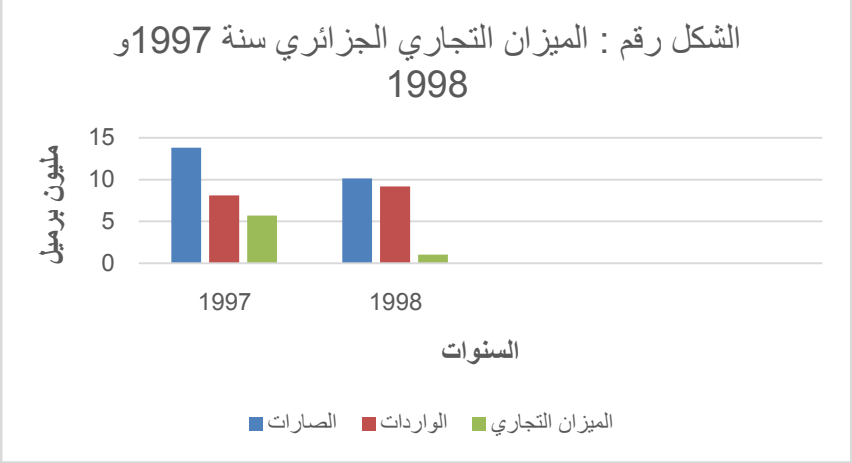

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على معطيات الجدول رقم -06-.

يبين لنا الشكل السابق أن فائض الميزان التجاري قد تقلص بنسبة 82% سنة 1998 مقارنة بعام 1997، وهذا بسبب انخفاض أسعار النفط وارتفاع أسعار المواد المصنعة (المستوردة)، بالإضافة إلى الاعتماد الكبير على العائدات النفطية في تغطية الواردات.

3 **ميزان المدفوعات:** فيما يخص ميزان المدفوعات فقد سجل عجزا بقيمة 1.640 مليون دولار، بعد أن شهد فائضا في عام 1997 لأول مرة منذ سنة 1993 يقدر بحوالي 1.160 مليون دولار[1]. وبالتالي أثر وضع ميزان المدفوعات بالسلب على مستوى الاحتياطات الرسمية التي انخفضت خلال عام 1998 بحوالي 15% بعدما بلغت ذروتها سنة 1997 بأكثر من

[1]-علماوي عمر و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص26.

8.0406 مليار دولار، و يرجع سبب هذا التراجع إلى تراجع أسعار البترول من جهة و ارتفاع خدمة الدين من جهة أخرى، حيث أن هذا الأخير سجل ارتفاعا سنة 1998 إذ بلغ معدل خدمة الدين 47% وهذا راجع بدوره إلى عاملين أساسيين[1]:

1 -انخفاض أسعار البترول.

2 -ارتفاع أقساط الدين المستحقة الدفع إلى أكثر من 3 مليار دولار بعدما كانت في حدود 2 و 2.5 مليار دولار، و ذلك رغم تراجع أقساط الفائدة سنة 1998.

[1] حمادي نعيمة، مرجع سبق ذكره، ص92.

المبحث الثاني :إجراءات الحكومة الجزائرية لاحتواء آثار تقلبات سوق النفط

المطلب الأول : صناديق الثروة السيادية و صندوق ضبط الإيرادات الجزائري

حرصت الكثير من الدول على تنويع مصادر تمويلها من خلال استحداث آليات تمويل جديدة و مستدامة بديلة عن مصادر التمويل العادية و ذلك بإنشاء صناديق خاصة.

أولا- صناديق الثروة السيادية :

1-تعريف صناديق الثروة السيادية : لدراسة ظاهرة صناديق الثروة السيادية لا بد من إعطاء حدود لها عن طريق الاستعانة بمجموعة من التعاريف لمنظمات دولية يمكن إبرازها فيما يلي :

تعريف صندوق النقد الدولي : " صناديق الثروة السيادية هي صناديق أو ترتيبات للاستثمار ذات غرض خاص تملكها الحكومة العامة. وتنشئ الحكومة العامة صناديق الثروة السياديَّة لأغراض اقتصادية كلية ، وهي تحتفظ بالأصول أو تتولى توظيفها أو إدارتها لتحقيق أهداف مالية، مستخدمة في ذلك استراتيجيات استثمارية تتضمن الاستثمار في الأصول المالية الأجنبية".

و تضيف **مجموعة العمل الدولية لصناديق الثروة السيادية** على ما سبق [1]: " و تنشأ صناديق الثروة السيادية في العادة معتمدة على فوائض ميزان المدفوعات ، أو عمليات النقد الأجنبي الرسمية ، أو عائد الخصخصة ، أو فوائض المالية العامة ، أو الإيرادات المتحققة من الصادرات السلعية ، أو كل هذه المواد مجتمعة . أما الأصول المستبعدة من صناديق الثروة السيادية فهي تتضمن احتياطات النقد الأجنبي التي تحتفظ بها السلطات النقدية للأغراض التقليدية المتعلقة بميزان المدفوعات و السياسة النقدية ، أو أصول المؤسسات المملوكة للدولة بمفهومها التقليدي ، أو صناديق تقاعد موظفي الحكومة ، أو الأصول التي تدار لصالح الأفراد ".

تعريف معهد صناديق الثروة السيادية [2]: " الصندوق السيادي عبارة عن صندوق استثماري حكومي مكون من أصول مالية على غرار الأسهم و السندات و غيرها من المواد المالية علما أن موارد الصندوق تتشكل من فوائض ميزان المدفوعات أو الموازنة العامة أو نواتج عمليات الخصخصة ، أو ايرادات الصادرات السلعية ، ووفقا لهذا التعريف فان صندوق الثروة السيادية لا يتضمن صناديق التقاعد الحكومية و الشركات الاقتصادية المملوكة للدولة بالإضافة إلى احتياطات الصرف المدارة من قبل السلطات النقدية و المستعملة لتحقيق أهداف السياسة النقدية ".

[1]-بيان صحفي لمجموعة العمل الدولية لصناديق الثروة السيادية IWG رقم 08/06 ، 11 أكتوبر 2008 ، ص 04.

[2] - Sovereign wealth fund institute , what is a sovereign wealth fund ?!http://www.swfinstitute.org/fund-rankings/

و من خلال ما سبق نستنتج أن صناديق الثروة السيادية هي " وسائط استثمار مملوكة للحكومة ، يتم تمويلها من موجودات الصرف الأجنبي" .

ترجع نشأة صناديق الثروة السيادية إلى خمسينيات القرن الماضي ، حيث تم تأسيس أول صندوق سيادي على مستوى العالم سنة 1953 في الكويت وهو " الصندوق السيادي الكويتي" الذي أسسته الكويت بهدف توفير إيرادات متنوعة عبر الاستثمار في أسهم الشركات على المستوى المحلي و الأجنبي [1] ، لتتوالى عمليات إنشاء مثل هذا الصندوق في العالم منذ سبعينيات القرن الماضي ، إلا أن حجم صناديق الثروة السيادية شهد نموا كبيرا منذ بداية الألفية الجديدة حيث و منذ سنة 2005 تم إنشاء أكثر من 40 صندوق ثروة سيادي ، و نمى مجموع الأصول العالمية التي يديرها 73 صندوقاً سيادياً من 5.38 تريليون دولار في أكتوبر2013 لتصل إلى 6.31 تريليون دولار في مارس 2015 [2].

2- أهداف صناديق الثروة السيادية [3] **:**تتمثل أهداف صناديق الثروة السيادية و على حسب معهد الصناديق السيادية فيما يلي :

- حماية الاقتصاد الوطني والمحافظة على استقرار الموازنة العامة من خطر التقلبات المفاجئة و المفرطة في مداخيل الصادرات .
- تنويع الصادرات الوطنية بالتقليل من الاعتماد على صادرات المواد الغير متجددة مثل : النفط و الغاز ... الخ .
- تعظيم عوائد احتياطات النقدالأجنبي .
- مساعدة السلطات النقدية في امتصاص الفوائض الغير مرغوبة.
- تعظيم الادخار الموجه للأجيال القادمة .
- تمويل مشاريع التنمية الاجتماعية و الاقتصادية.
- تحقيق النمو المستدام على المدى الطويل للبلدان المستهدفة و المالكة لصناديق الثروة السيادية .

3- أنواع صناديق الثروة السيادية : تصنف صناديق الثروة السيادية إلى عدة أنواع نوضحها فيما يلي:

[1]-مجلة العربي الجديد ، مقالة بعنوان :" **الصندوق السيادي الكويتي السادس على مستوى العالم** " ، نشرت يوم 6 ماي 2015 .

[2]-مجلة اليوم السابع ، مقالة بعنوان "**6.3 تريليون دولار أصول الصناديق السيادية فى العالم** " ، السبت 11 أبريل 2015 ، 03:41.

[3]-common sovreign wealth fund objectives ,Sovreign wealth fund institute" http://www.swfinstitute.org/sovereign-wealth-fund/"

1- حسب وظيفة الصندوق إلى[1]:

أ -**صناديق ادخارية:** و أحيانا يطلق عليها اسم صناديق الميراث أو الأجيال، مثل الصندوق الكويتي و ذلك لضمان حصة من الثروة للأجيال القادمة، بحيث يكون في مقدورهم التمتع بمستويات معيشية لا تقل عما تتمتع به الأجيال الحالية، و خاصة بعد نضوب المورد الطبيعي.و تكون موارد هذا الصندوق عبارة عن نسبة ثابتة من عوائد النفط – مثل صندوق ألاسكا – ، أو يتلقى نسبة من إجمالي العوائد الحكومية – مثل صندوق الأجيال الكويتي – ، أو قد تكون موارده عبارة عن صافي العوائد الحكومية أو فوائض الموازنة – مثل الصندوق النرويجي – ، أو أن تكون عوائده عبارة عن عوائد النفط التي تتعدى توقعات الميزانية – مثل صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر.

ب **صناديق استثمارية:** تقوم بتوظيف أصولها في الأسواق المالية العالمية مهما كانت أداة الاستثمار المستخدمة كالعقارات، الذهب، العملات الأجنبية و غيرها.و تكون مدارة بصفة مباشرة من طرف الحكومة و لا تتمتع باستقلالية القرار ، مثل جهاز أبوظبي للاستثمار .

جـ- صناديق مختلطة : تقوم بكلى الوظيفتين الاستثمارية و الادخارية .

2- حسب مجال عمل الصندوق إلى :

أ -**صناديق سيادية محلية** :يتركز نشاطها داخل البلد من أجل الحفاظ على الاستقرار المالي مثل : صندوق ضبط الموارد الجزائري و صندوق الاستقرار في روسيا .

ب **صناديق سيادية دولية** :يتركز نشاطها خارج البلد كي لا يوجد مزاحمة بين الاستثمار الحكومي و الاستثمار الخاص . مثل : هيئة أبوظبي للاستثمار و صندوق المعاشات الحكومي التجاري .

[1]-سليماني عبد الكريم،" **دور صناديق الثروة السيادية في ترشيد الإيرادات العربية النفطية العربية مع الإشارة حالة أبوظبي** "، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ،2013-2014 ، ص8.

3- حسب مصادر دخل الصندوق إلى[1]:

أ- الصناديق الممولة من عوائد المواد الأولية (صناديق سيادية نفطية) : و تأتي موارد هذه الصناديق أساسا من صادرات البلد النفطية ، من أجل المحافظة على نصيب الأجيال القادمة من هذه الثروات بإحلال الموارد الطبيعية أصول هذه الصناديق . مثل :صندوق هيئة الاستثمار الكويتية .

ب-الصناديق الممولة من عوائد الخوصصة :و تكون عبارة عن العوائد الناتجة عن خوصصة القطاع العمومي حيث تختلف استعمالات البلدان لهذه العوائد حيث يتم في بعض الأحيان توجيهها لتمويل برامج إعادة هيكلة الاقتصاد و سداد الديون أو استعمالها مباشرة في تمويل الميزانية العمومية . و نظرا لضخامة هذه العوائد و خوفا من أن تؤدي إلى التضخم فانه يتم تحويل كل عوائد الخوصصة أو جزء منها إلى صناديق سيادية .

جـ - الصناديق الممولة من فوائض العمليات التجارية (صناديق سيادية غير نفطية) :تتمثل مواردها في فائض الميزان التجاري و احتياطات الصرف ، و يكون هذا النوع من الصناديق في الدول غير النفطية . مثل: دول شرق و جنوب آسيا .

د- الصناديق الممولة بفائض الميزانية : تقوم بعض الحكومات بتحويل هذا الفائض لاستثماره في الأصول المالية قصد تحقيق عوائد من جهة ، و لتوجيه المعطيات الاقتصادية من جهة أخرى ، وفي حالة تحقيق فوائض بصفة متتالية ، يتم اللجوء تأسيس صناديق سيادية خاصة بفوائض الميزانية قص استثمارها و تنميتها بشكل أفضل. مثل الصندوق النرويجي .

4-حسب درجة استقلالية الصندوق[2] :

أ- صناديق سيادية غير مستقلة (حكومية) : و هي صناديق لا تتمتع باستقلالية القرار و تكون تابعة للحكومة و مدارة من طرفها بصفة مباشرة ، مثل : صندوق ضبط الموارد الجزائري .

ب-صناديق سيادية مستقلة نسبيا : تتمتع هذه الصناديق باستقلالية نسبية عن الحكومة ، حيث تقوم هذه الأخيرة بإدارتها بصفة غير مباشرة بالإضافة إلى إشراك جهات أخرى مثل البنك المركزي ، و أهم ما يميزها أنها تتمتع باستقلالية نسبية في اتخاذ القرار مثل : صندوق النفط النرويجي .

---

[1]- سليماني عبد الكريم،" **دور صناديق الثروة السيادية في ترشيد الإيرادات العربية النفطية العربية مع الإشارة حالة أبوظبي** "، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ،2013-2014 ، ص7.

[2]--بوفليح نبيل ،" **دور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية الواقع و الافاق مع الإشارة لحالة الجزائر** " ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، قسم علوم التسيير ،جامعة الجزائر 3 ، 2010-2011 ، ص104.

و يبلغ عدد الصناديق السيادية الناشطة في العالم 79 صندوق ، يتركز إجمالي أصولها في عدد محدود من البلدان يمكن إبراز أهمها في الجدول التالي و الذي يبين ترتيب صناديق الثروة السيادية حسب أصولها المالية :

جدول رقم -07- : أهم صناديق الثروة السيادية في العالم سنة 2016

الصندوق	البلد	تاريخ الإنشاء	قيمة الأصول (بملايين الدولارات)	مصدر التمويل	مؤشر -LINABURG* [1] MADUELL للشفافية
صندوق التقاعد الحكومي	النرويج	1990	824.9	النفط	10
جهاز أبوظبي للاستثمار	الإمارات	1976	773	النفط	6
مؤسسة الاستثمارات الصينية	الصين	2007	746.7	احتياطي الصرف	8
الشركة القابضة الخارجية "SAMA"	المملكة العربية السعودية	-	632.3	النفط	4
الهيئة العامة للاستثمار في الكويت	الكويت	1953	592	النفط	6
هيئة تنظيم النقد الأجنبي الصينية "SAFE"	الصين	1997	474	احتياطي الصرف	4
سلطة النقد في هونج-كونج	الصين – هونج-كونج	1993	442.4	احتياطي الصرف	8
المؤسسة الحكومية للاستثمار	سنغافورة	1981	344	احتياطي الصرف	6
جهاز قطر للاستثمار	قطر	2005	256	النفط	5
الصندوق الوطني الصيني للضمان الاجتماعي	الصين	2000	236	احتياطي الصرف	5

المصدر : FUND RANKINGS , SOVEREIGN WEALTH FUND INSTISTUTE , «http://www.swfinstitute.org/sovereign-wealth-fund-rankings »

4-مميزات صناديق الثروة السيادية : تتميز صناديق الثروة السيادية عن غيرها من الهيئات المالية الأخرى بمجموعة من الخصائص نذكرها فيما يلي [2]:

---

* - **مؤشر لينبرغ-مادول** : عبارة عن مؤشر مطور في معهد صناديق الثروة السيادية ، من قبل الباحثين كارل لينبرغ و ميشال مادول ، يهدف الى قياس مستوى شفافية صناديق الثروة السيادية ، و يتم تصنيف هذه الصناديق كل 3 أشهر وفق سلم مكون من 10 درجات حيث يعتبر الصندوق شفافا عندما يحقق درجة مساوية لـــ 8 فما فوق .

[2] - بوفليح نبيل ، مرجع سبق ذكره ، ص108.

- تتميز عن البنوك المركزية من حيث أهدافها ، فهي تسعى إلى الاستثمار وليس إلى ادارة السياسة النقدية و سياسة الصرف ، و يغلب على محفظة أصولها الاستثمار في الأسهم في حين أن البنوك
- المركزية و لكونها ملزمة بالاحتفاظ بمستوى معين من السيولة لمواجهة التغيرات في أسعار الصرف ، تستثمر أساسا في السندات .
- تتميز عن صناديق المعاشات العمومية لكون موارد هذه الأخيرة تأتي أساسا من الاشتراكات من وهي تهدف إلى تمويل معاشات الأجيال القادمة.
- تتميز عن المؤسسات ، حيث تأخذ المؤسسات العمومية شكل شركات تجارية و تخضع بموجب ذلك إلى القانون التجاري ، و الأمر ليس كذلك بالنسبة للصناديق السيادية التي هي عبارة عن صناديق استثمار ، بينما وظيفة المؤسسات الأساسية هي إنتاج السلع و الخدمات في حين أن الوظيفة الأساسية للصناديق السيادية هي استثمار الأصول المالية .

ثانيا : علاقة صناديق الثروة السيادية بتقلبات أسعار النفط :يعتبر النفط المورد الأساسي لغالبية صناديق الثروة السيادية وهو ما سنوضحه في الجدول الآتي :

جدول رقم -05- : تصنيف صناديق الثروة السيادية حسب المصدر

نوع الصندوق	عدد الصناديق	قيمة الأصول " ملياردولار"	النسبة المئوية"%"
صناديق سيادية نفطية	45	4042,4	57.03
صناديق سيادية غير نفطية	34	3045,6	42.97
المجموع	79	7088	100

المصدر : من إعداد الطالبتين بناءا على معلومات من معهد صناديق الثروة السيادية SWFI

يبين الجدول رقم -05- أن مداخيل الصادرات النفطية تعتبر المورد الأساسي لـــ 45 صندوق سيادي من مجمل 79 صندوق موجود حاليا بنسبة تقدر بـــ 57.03 % من إجمالي قيمة أصول الصناديق السيادية في العالم ، مما يؤكد أن البلدان المصدرة للنفط تمتلك معظم الصناديق السيادية الموجودة في العالم ، و في المقابل نجد أن الصناديق التي تكون مواردها من احتياطات الصرف الأجنبي ، الصادرات السلعية و الموارد الطبيعية غير النفطية تمثل نسبة 42.97 % من إجمالي أصول الصناديق السيادية في العالم .

الشكل رقم -08-: تصنيف صناديق الثروة السيادية

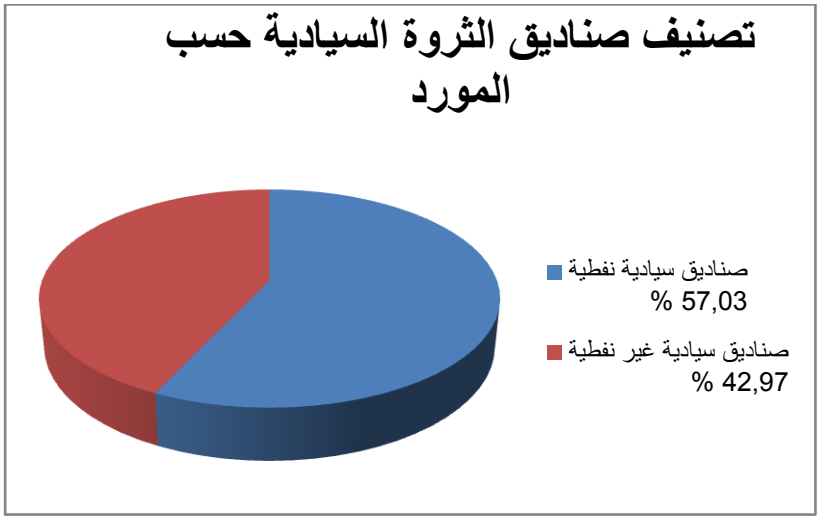

المصدر : من إعداد الطالبتين بناءا على الجدول رقم-05-.

كما و أدى ارتفاع أسعار النفط في أواخر العِقد الأول من الألفية الجديدة إلى إعادة توزيع الدخل بدرجة هائلة في البلدان المصدرة للنفط، مما ترتب عليه تحقيق الفوائض هذه البلدان. فأنشأت الحكومات صناديق ثروة سيادية جديدة أو زادت من حجم الصناديق القائمة[1]حيث تم إنشاء أزيد من 30 صندوق ثروة سيادي ابتداءا من سنة 2005 للمساعدة في إدارة الزيادة الكبيرة في مجموع أصولها المالية ، حيث وعلى حسب معهد صناديق الثروة السيادية فقد نمت صناديق الثروة السيادية في العالم بنسبة 59.1 % منذ بداية سنة 2008 ، و هذا ما سنوضحه في الشكل التالي حيث سنقارن بين الصادرات النفطية للدول و قيمة أصول صناديق الثروة السيادية في العالم :

[1]- رابح أرزقي و آخرون ،صناديق الثروة السيادية في عصر النفط الجديد ، منتدى صندوق النقد الدولي ، 26 أكتوبر 2015.

الشكل رقم -08- : مقارنة بين الصادرات النفطية في العالم وقيمة أصول صناديق الثروة السيادية في العالم

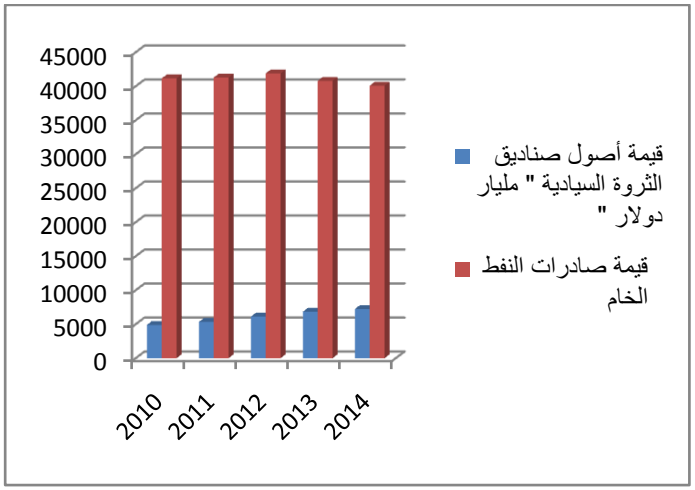

المصدر: من إعداد الطالبتين استنادا على :

1- **OPEC ANNUAL STATISTICAL BULLETIN 2015.**
2- **Sovereign wealth institute.**

من الشكل السابق نلاحظ أن صناديق الثروة السيادية تتأثر بشكل مباشر بتقلبات أسعار النفط ، حيث ارتفعت قيمة أصول صناديق الثروة السيادية من 4036 مليار دولار أواخر سنة 2008 إلى 7276 في جوان 2014 وهذا بسبب الزيادة في الصادرات النفطية في العالم بسبب الاستقرار النسبي في سعر برميل النفط .

ثالثا : صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر FOND DE REGULATION DES RECETTES « FRR »

شهدت سنة 2000 تحقيق فوائض مالية بسبب الارتفاع الهام في أسعا ر النفط في نفس السنة ، حيث حقق رصيد الموازنة العامة فائض قدر بـــ : 400 مليار دج نتيجة ارتفاع إيرادات الجباية البترولية إلى 1213.2 مليار دينار [1]، و من أجل استغلال هذه الفوائض في تحقيق الاستقرار في الاقتصاد الجزائري أمام الصدمات الخارجية ، بسبب التذبذب في إيرادات النفط نتيجة لعدم استقرار أسعار النفط في العالم ، قررت الحكومة إنشاء صندوق لضبط الموارد تكون عوائده من فائض إيرادات الجباية البترولية و التي تفوق تقديرات قانون المالية و الذي يتم إعداده سنويا .

1 - **تعريف صندوق ضبط الإيرادات** : سمي الصندوق السيادي الجزائري بصندوق " ضبط " لأنه يهتم بضبط الاختلالات المتعلقة بتقلب الإيرادات النفطية و سوء تقديرها ومعالجة عجز الميزانية العامة

[1]–بوفليح نبيل ، "**دور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية الواقع و الافاق " مع الإشارة لحالة الجزائر** " ، مرجع سبق ذكره ، ص183.

للدولة الناتج عن انخفاض إيرادات الجباية البترولية لمستوى أقل من تقديرات قانون المالية وتخفيض حجم المديونية العامة ، وهو عبارة عن صندوق ينتمي إلى الحسابات الخاصة للخزينة و بالضبط إلى حسابات التخصيص الخاص ، وهي عبارة عن حسابات تتميز بأنها لا تخضع لرقابة السلطة التشريعية " البرلمان " ، كما أنها حسابات مستقلة عن الموازنة العامة للدولة أي أنها لا تخضع لمبادئ إعداد و تنفيذ الموازنة [1] ، و تم تأسيس هذا الصندوق من خلال قانون المالية التكميلي الذي صدر في 27 جوان 2000 بموجب المادة 10 و الذي ينص على ما يلي [2]:

" يفتح في حسابات الخزينة حساب تخصيص رقم 103-302 بعنوان "صندوق ضبط الموارد "

والذي تم بموجبها كذلك تحديد الهيئة المسؤولة على تسييره و المتمثلة في وزارة المالية حيث نصت المادة على أن وزير المالية هو الآمر بالصرف الرئيسي لهذا الصندوق ، و يقيد في هذا الحساب بابين باب الإيرادات و باب النفقات نوضحها في الشكل التالي :

الشكل رقم -09- : إيرادات و نفقات صندوق ضبط الموارد

المصدر : من إعداد الطالبيتين بناءا على معطيات الدراسة .

[1]-بوفليح نبيل ، مرجع سبق ذكره، ص 219.

[2]- قانون رقم 2000-02 المؤرخ في 24 ربيع الأول 1421 الموافق لـ 27 يونيو 2000 يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2000 ، الجريدة الرسمية ، العدد 37 ، الصادرة بتاريخ 28 يونيو سنة 2000 م الموافق لـ 24 ربيع الأول 1421 هـ ، ص 7 .

و يتمثل مجال عمل الصندوق داخل البلد باعتبار أن وظيفته الأساسية تتمثل في امتصاص فوائض الجباية البترولية و استعمالها لسد أي عجز يحصل في الموازنة العامة للدولة نتيجة لانهيار أسعار البترول ، مع العلم أن مجال عمل الصندوق يمتد خارج البلد من خلال مساهمته بالتنسيق مع البنك المركزي في سداد و تخفيض المديونية الخارجية [1] أن وجدت .

إلا أن هناك تعديلين أدخلت عليه ، التعديل الأول في سنة 2004 بموجب قانون المالية لسنة 2004 و الذي أضاف تسبيقات بنك الجزائر الموجهة للتسيير النشط للمديونية الخارجية [2]في جانب الإيرادات لهذا الحساب ، أما التعديل الثاني جاء في سنة 2006 من خلال قانون المالية التكميلي لسنة 2006 ، و الذي أضاف إلى جانب النفقات تمويل عجز الميزانية من هذا الحساب الخاصبموجب المادة 25 جاء نصها كما يلي : ***"تمويل عجز رصيد الخزينة العمومية بشرط أن يكون رصيد الصندوق لا يقل عن 740 مليار دينار*** "[3]، أي أن هدف " صندوق ضبط الإيرادات " توسع ليشمل الخزينة العمومية و بالتالي الموازنة العامة للدولة بغض النظر عن سبب العجز ، على أن لا يقل رصيد الصندوق عن 740 مليار دينار .

2-أهمية صندوق ضبط الإيرادات : يعتبر صندوق ضبط الموارد أداة فعالة في السياسة المالية للحكومة لحماية الاقتصاد الجزائري من الصدمات الخارجية الناتجة عن تقلبات أسعار النفط في سوق النفط العالمي ،حيث أن إنشاء الصندوق هو تأكيد واضح للعلاقة المترابطة و المتشابكة بين الإقتصاد الجزائري و قطاع المحروقات الذي بدا تأثيره واضحا من خلال عوائده ، و يتمثل دور و أهمية " صندوق ضبط الإيرادات " في النقاط التالية[4] :

- مساهمة الموارد المالية للصندوق في التقليل من مديونية الدولة .
- تغطية العجز في الميزانية العامة و الانتقال من حالة العجز إلى حالة الفائض .
- ضبط فوائض البترول و توجيهها في مسار يخدم مصلحة الإقتصاد الوطني .
- يمكن أن يأخذ الصندوق أدوارا مزدوجة حسب أهدافه، فإما أن يهتم بمعالجة المشكلات المتعلقة بتقلب الإيرادات النفطية و سوء تقديرها ، و هنا يمثل "صندوق ضبط أو تثبيت "، كما يمكن أن يستخدم في إدخار جزء من إيرادات النفط للأجيال المقبلة و هنا يسمى "صندوق إدخار".

---

[1]-بوفليح نبيل مرجع سبق ذكره ، ص 220

[2]- قانون رقم 03 -22 مؤرخ في 4 ذي القعدة 1424 الموافق لـــ28 ديسمبر 2003 المتضمن لقانون المالية لسنة 2004، المادة 66، الجريدة الرسمية،العدد 83، الصادرة بتاريخ 29 ديسمبر 2003 الموافق ل5 ذو القعدة 1424، ص28.

[3]-أمر رقم 06-04 المؤرخ في 19 جمادى الثانية 1427 هـــ الموافق 15 يوليو 2006 يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2006 ، المادة 25 ، الجريدة الرسمية ، العدد 47 ، الصادرة بتاريخ 23 جمادى الثانية 1427 الموافق لـــ 19 يوليو 2006 ، ص8.

[4]-زغيب شهرزاد و حليمي حليمة ، "**القطاع النفطي بين واقع الارتباط و حتمية الزوال في الاقتصاد الجزائري** "، ورقة بحثية ، ص8 .

3-أسباب إنشاء صندوق ضبط الموارد في الجزائر : أن ارتباط الاقتصاد الجزائري بأداء قطاع المحروقات يؤدي إلى تعرضه لأزمات و صدمات خارجية مثل أزمة سنة 1986 التي استمرت تداعياتها إلى غاية نهاية فترة التسعينيات ، و التي يرجع سببها إلى تراجع أداء قطاع المحروقات بسبب انهيار أسعار النفط ، و من هذا المنطلق فان أسباب إنشاء صندوق ضبط الموارد تكمن في رغبة الحكومة لاستحداث آلية لضبط الإيرادات العامة للدولة ، للتخفيف من حدة الصدمات التي يتعرض لها الاقتصاد الجزائري. وتنقسم هذه الأسباب إلى أسباب داخلية و أسباب خارجية تتمثل فيما يلي[1] :

- **أسباب داخلية** : تم إنشاء صندوق ضبط الموارد في الجزائر بسبب الارتباط القوي للاقتصاد الجزائري بالنفط و الذي يتميز بالتذبذب و عدم الاستقرار حيث يظهر تأثيره على الاقتصاد الوطني في 3 مستويات هي :

ت **تأثير قطاع المحروقات على معدل النمو الاقتصادي** :حيث يتحدد النمو الاقتصادي في الجزائر بشكل كبير بمعدل النمو الذي يسجله قطاع المحروقات .

ث **تأثير قطاع المحروقات على ميزان المدفوعات** : تشكل صادرات قطاع المحروقات المورد الرئيسي للعملة الصعبة في الجزائر ، و بما أن الميزان التجاري يمثل أحد المكونات الرئيسية لميزان المدفوعات فان توازن هذا الأخير مرتبط أساسا بمستويات أسعار المحروقات في الأسواق الدولية .

ج **تأثير قطاع المحروقات على الموازنة العامة** : تعد الجباية البترولية المورد الرئيسي للإيرادات العامة للدولة مما يؤدي إلى تأثر الموازنة العامة للدولة بشكل مباشر بالتغيرات التي تسجلها أسعار النفط على المستوى العالمي و باعتبار أن تمويل السياسات الاقتصادية العامة للدولة يتم بواسطة الموازنة العامة للدولة فانه يمكن القول أن أداء قطاع المحروقات يعد المحدد الأساسي لاستقرار و استمرار تنفيذ مختلف السياسات الاقتصادية في الدولة .

- **أسباب خارجية**: وتتمثل فيما يلي:

ح **تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية** : تتميز أسعار النفط بعدم استقرارها بالنظر لتأثرها بمجموعة من العوامل الاقتصادية و السياسية و الذي يؤدي إلى تعرض الدول النفطية لصدمات نفطية ايجابية أو سلبية حسب مستويات الأسعار المسجلة في الأسواق النفطية العالمية .

[1]-بوفليح نبيل ، مرجع سبق ذكره ، ص ص222 .223

خ **رواج فكرة إنشاء صناديق الثروة السيادية بين الدول النفطية** : تعد تجربة الجزائرحديثة مقارنة ببعض الدول النفطية على غرار الإمارات العربية المتحدة ، الكويت ،إيران ... الخ وبالتالي يمكن القول أن تأسيس صندوق ضبط الموارد في الجزائر هو نتيجة حتمية لانتشار و رواج فكرة إنشاء مثل هذه الصناديق بين الدول النفطية، كما أن تعدد تجارب هذه الدول يسمح للحكومة بالاستفادة من تجارب الدول.

المطلب الثاني : البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش في الفترة (2001-2014)

1-برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) : قامت الدولة منذ سنة 2000 بتبني سياسة اقتصادية جديدة قامت على التوسع في حجم الإنفاق الحكومي الاستثماري و تجلت معالمها من خلال برنامج متوسط الأجل امتد على أربع سنوات هو برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي ، حيث خصصت له 7 مليار دولار وجهت أساسا للعمليات و المشاريع الخاصة بدعم المؤسسات و النشاطات الإنتاجية الفلاحة،و تعزيز الخدمات العمومية في عدة ميادين مثل الري ، النقل ، الهياكل القاعدية من أجل إعادة بعث النشاطات الاقتصادية و تغطية الاحتياجات الضرورية للسكان بالإضافة إلى التركيز على دعم التوازن الجهوي و إعادة تنشيط الفضاءات الريفية من أجل التقليل من الفقر و البطالة و تحسين مستوى المعيشة ، و بلغ عدد المشاريع المدرجة ضمن هذا البرنامج 16063[1] مشروع موزعة كالتالي :

جدول رقم -08- : التوزيع القطاعي لمشاريع برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004

القطاع	عدد المشاريع
-الري ، الفلاحة و الصيد البحري	6312
-السكن و العمران ، الأشغال العمومية	4316
-التربية ، التكوين المهني ،التعليم العالي و البحث العلمي	1369
-هياكل قاعدية شبابية و ثقافية	1269
- أشغال المنفعة العمومية و هياكل إدارية	982
-اتصالات ، صناعة	623
-صحة ، بيئة ، نقل	653
-حماية اجتماعية	223
- طاقة ، دراسات ميدانية	200

المصدر: حصيلة برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي.

[1]-بوعشة مبارك و آخرون ،أبحاث المؤتمر الدولي : **"تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014** "، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة سطيف ، الجزء الأول ، منشورات مخبر الشراكة و الاستثمار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الفضاء الأورو-مغاربي ، ص 11 .

نقلا عن بوعشة مبارك من أبحاث المؤتمر الدولي : تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014 ، ص : 11.

- **تقييم برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004**:أن كثرة الأهداف و القطاعات التي حددت لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي قللت من فعاليته ، إذ أن تحقيق أهداف مثل : تخفيض نسبة البطالة و الفقر و رفع معدل النمو الاقتصادي ، يتطلب من الحكومة إتباعإستراتيجية واضحة و طويلة الأجل مبنية على مجموعة من السياسات و البرامج الخاصة بكل هدف لوحده، و لاتنحصر في برنامج متوسط الأجل .

كما و حقق هذا البرنامج نموا سنويا خارج المحروقات بلغ 5 %، إلا أنه لم يتمكن على الصعيد الهيكلي من تجسيد هدفه المتمثل في دعم النمو لأن الارتفاع المهم لمداخيل الأسر أدى إلى تنامي الواردات بشكل كبير، بالإضافة إلى أن الاستثمار الأجنبي خارج قطاع المحروقات لم يكن معتبرا [1].

2-**البرنامج التكميلي لدعم النموالاقتصادي (2005-2009) :**اعتزمت الحكومة من خلال هذا البرنامج مواصلة مجهود إنعاش النمو و تكثيفه في جميع القطاعات خاصة بعد تحسن الوضعية المالية في الجزائر نتيجة ارتفاع أسعال البترول و الذي وصل إلى حدود 38.5 دولار سنة 2004، وتشجيع الاستثمار عن طريق إصدار نصوص تنظيمية و تطوير التدابير الكفيلة بتسهيل الاستثمار الخاص الوطني أو الأجنبي.

و يعتبر هذا البرنامج غير مسبوق في تاريخ الجزائر الاقتصادي من حيث قيمته و التي بلغت 55 مليار دولار ، و يشمل في مضمونه 5 محاور رئيسية كما يوضحه الجدول التالي :

الجدول رقم -09- : مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009

الوحدة : مليار د.ج

القطاعات	المبالغ	النسب
تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5	45.5
تطور المنشآت الأساسية	1703.1	40.5
دعم التنمية الاقتصادية	337.2	8
تطوير الخدمة العمومية	203.9	4.8
تطوير تكنولوجيا الاتصال	50	1.2
المجموع	4202.7	100

المصدر: بوعشةمبارك ، مصدر سبق ذكره ، ص : 15 .

[1] -بوعشة مبارك ، مرجع سبق ذكره ، ص15.

❖ **تقييم البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009) [1]:**

- اتسم النمو الاقتصادي في هذه الفترة بالانخفاض بسبب تراجع أسعار المحروقات و هذا راجع لنقص الطلب العالمي نتيجة الأزمة المالية العالمية أواخر 2007.
- ساهم هذا البرنامج التكميلي في تخفيض نسبة البطالة حيث انتقلت من 17.7 % سنة 2004 إلى 10.3 %سنة 2009 ، كما أدى إلى زيادة الواردات بشكل محسوس نتيجة للارتفاع الهام لمداخيل الأسر.
- تبذير الموارد المالية و التي أثرت على فعالية الإنفاق العام في التأثير على النمو الاقتصادي .
- استحواذ الشركات الأجنبية على معظم الصفقات العمومية ، و المشروعات الخاصة بالهياكل القاعدية و تهميش الشركات الوطنية .

3-برنامج مواصلة دعم النمو (2010-2014) :يتميز هذا البرنامج بحجمه الاستثنائي و حرص الحكومة على تثمينه على الصعيد الاقتصادي ، حيث خصص له ما مجمله 286 مليار دولار موزعة على النحو الآتي [2]:

- مايعادل 130 مليار دولار خصصت لانجاز المشاريع المتبقية من البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009).
- مايعادل 155 مليار دولار كبرنامج جديد ، يتمثل في برنامج الاستثمارات العمومية و الذي يتميز بـــمايلي :
  - تدعيم النمو.
  - تعميق تنوع الاقتصاد الوطني و تنافسيته .
  - تحضير اندماجه الكامل في الاقتصاد العالمي بشكل أمثل .

و يهدف هذا البرنامج إلى تثمين الموارد الطاقوية و المنجمية مع مواصلة التجديد الفلاحي و تحسين الأمن الغذائي ،بالإضافة إلى تحسين إطار الاستثمار ومحيطه .

و يشمل هذا البرنامج 6 محاور رئيسية ، كما يوضحه الجدول التالي :

[1]-بوعشة مبارك ، المرجع أعلاه ، ص15.

[2]- بوعشة مبارك ، مرجع سبق ذكره، ص 16

جدول رقم -10- : مضمون برنامج مواصلة دعم النمو (2010-2014)

الوحدة : مليار د.ج

المحاور	المبالغ	النسب %
التنمية البشرية	10122	49.5
المنشآت الأساسية	6448	31.5
تحسين الخدمة العمومية	1666	8.1
التنمية الاقتصادية	1566	7.6
مكافحة البطالة	360	1.7
البحث العلمي و التكنولوجيا الجديدة للاتصال	250	1.6
المجموع	20414	100

المصدر :بوعشة مبارك ، مرجع سبق ذكره، ص 18.

❖ **تقييم برنامج مواصلة دعم النمو (2010-2014):** امتازت هاته الفترة بتباطؤ الإصلاحات الاقتصادية ، حيث أن الدولة لم تستفد من التجربتين التنموتين السابقتين في تحسين الهدف التنموي حيث مازالت تعاني من عدم القدرة على انجاز المشاريع في آجالها المطلوبة ، وبالرغم من تنفيذ برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي و البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي و برنامج مواصلة دعم النمو إلا أن الاقتصاد الجزائري مازال يعتمد على قطاع المحروقات كمصدر رئيسي للإيرادات العامة للدولة و بالتالي فان أي سياسات متبعة تكون خاضعة لتقلبات أسعار المحروقات[1].

[1]- بوعشة مبارك و آخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص :16، 17، 21 .

الفصل الثالث

الفصل الثالث: الاقتصاد الجزائري في ظل أزمة النفط 2014 وتحديات المستقبل:

إن سوق النفط تعتبر معقدة فيما يخص الأطراف الفاعلة فيها و العوامل المؤثرة على الأسعار و التي لا تكون كلها ظاهرة للعيان أو قابلة للتفسير ، وهو ما حدث في النصف الثاني من سنة 2014 و بالضبط شهر أكتوبر من نفس السنة حيث تهاوت أسعار النفط بشكل مفاجئ و مستمر و بنسبة تزيد عن 50% خاصة بعد قرار الأوبك " الإبقاء على نفس مستوى الإنتاج دون تخفيضه في اجتماعها يوم 27 نوفمبر 2014.

و قد استهدفنا من خلال هذا الفصل التطرق إلى المباحث التالية:

1 - **المبحث الأول: الأزمة النفطية العالمية لسنة 2014.**

2 - **المبحث الثاني: مستقبل الاقتصاد الجزائري بعيدا عن قطاع المحروقات.**

المبحث الأول: الأزمة النفطية العالمية لسنة 2014

المطلب الأول: أسباب انهيار أسعار النفط لسنة 2014:

بعد 3 سنوات من الاستقرار النسبي في سعر برميل النفط عند عتبة 100 دولار للبرميل، بدأت أسعار النفط في الانخفاض المستمر في النصف الثاني من عام 2014 و بالضبط في شهر أكتوبر ليصل المعدل الشهري لسعر برميل النفط 50 دولار للبرميل في شهر يناير 2015 بعد أن كان 109 دولار للبرميل في شهر جوان 2014 ، مسجلا بذلك انخفاضا بنسبة 54.12% مقارنة بشهر يناير 2014 ، لتفقد الأسعار أكثر من نصف قيمتها في ظرف 4 أشهر فقط ، و هو ما سنلاحظه في المنحنى البياني التالي :

المنحنى البياني رقم –10– : منحنى هبوط أسعار النفط خلال سنة 2014

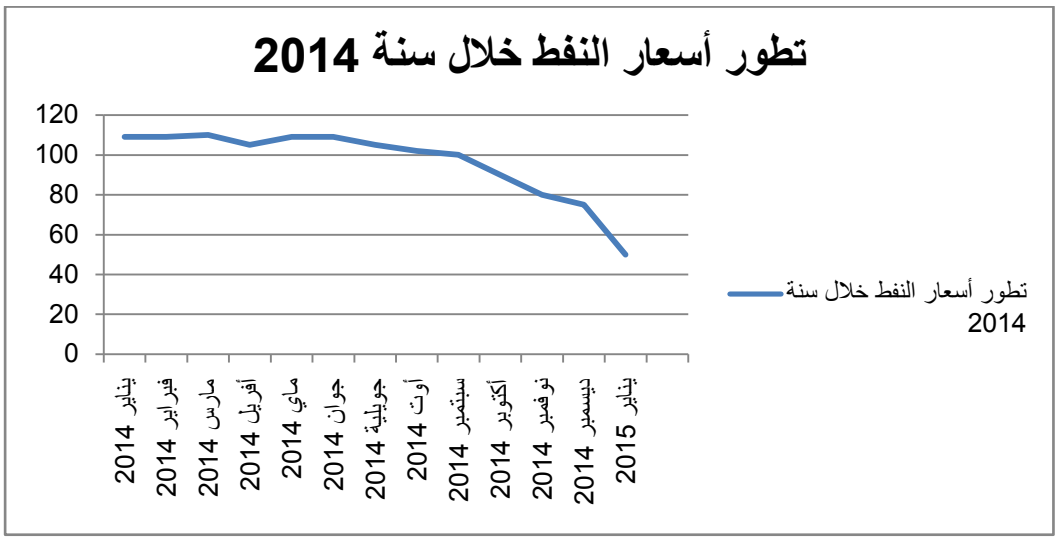

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على معلومات وكالة الأنباء الدولية بلومبرغ BLOOMBERG , L.P

أن هذا الانخفاض الكبير لأسعار المحروقات أدى إلى انخفاض احتياطات الدول المصدرة للنفط و عجز ميزانياتها التي بنتها على سعر مرجعي يفوق إلى 90 دولار للبرميل ، و تتمثل أهم الأسباب في انهيار أسعار النفط في سنة 2014 إلى ما يلي :

1- **العرض و الطلب** : يعتبر تراجع الطلب مع زيادة العرض من أبرز الأسباب التي أدت لانخفاض أسعار النفط ، فقد ارتفع الإنتاج الأمريكي بمقدار الضعف تقريبا خلال الست سنوات الماضية ، فالسوق الأمريكي و هو المستهلك الأكبر للنفط يعتبر في حالة تخمة خاصة مع زيادة إنتاج أمريكا من النفط و الغاز الصخري بعد إنشاء منصات التكسير الهيدروليكي و تناقص وارداتها .
بالإضافة إلى زيادة الإنتاج من طرف روسيا ليصل إنتاجها إلى 10.7 مليون برميل، و المملكة

العربية السعودية إلى 10.3 مليون برميل و كندا و العراق [1]، و في المقابل قابل هذا الارتفاع في العرض العالمي انخفاض الطلب عليه بسبب ظهور ما يسمى بالاقتصاد الرقمي الذي أدخل على التكنولوجيا تغييرات هيكلية[2].

2 -**ارتفاع الدولار الأمريكي** :ارتفع الدولار الأمريكي بعد رفع الاحتياطي الفيدرالي(البنك المركزي الأمريكي)أسعار الفائدة 0.25 نقطة مئوية في نهاية ديسمبر 2015 وذلك في أول زيادة من نوعها منذ عام 2006, مما زاد الطلب على الدولار وارتفاع قيمته أمام العملات الأخرى[3].والذي يؤدي إلى ضعف الطلب على النفط ذلك أن برميل النفط مقوم بالدولار مما يجعل سعره أعلى لمستخدمي العملات الأخرى .

3 -**ارتفاع إنتاج النفط الصخري** : بلغ إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الخام في أكتوبر 2014 ما يقارب 8.97 مليون برميل يوميا إضافة إلى ما يعادل 3 ملايين برميل يوميا من سوائل الغاز الطبيعي، بسبب تزايد إنتاج النفط و الغاز الصخري الذي بلغ 5 ملايين برميل من نفس السنة [4] وهو ما سنوضحه في الشكل التالي:

---

[1]– كامل الحرمي ،" **أسباب انخفاض أسعار البترول بهذه السرعة** " ، مقالة منشورة في العربية ، الاثنين 18 يناير 2016 م الموافق لـــ 8 ربيع الثاني 1437 .

[2]–الجزيرة.نت ، "**أربعة أسباب رئيسية لهبوط أسعار النفط**" ، الأحد 2015/12/13 م الموافق لـــ 1437/03/02 هـــ .

[3]– زياد أبو منديل ، "**ما لسر وراء انخفاض أسعار النفط و أسعار الدولار الأمريكي** ؟" ، مقالة منشورة في جريدة سوا ، 3 فبراير 2016 .

[4]–راهم فريد و بوركاب نبيل ، "**انهيار أسعار النفط : الأسباب و النتائج ، القطاع الصناعي كخيار استراتيجي لمرحلة ما بعد النفط في الجزائر : بحث في حلول مشاكله و آليات تنميته**"، المؤتمر الأول : السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية و تأمين الاحتياجات الدولية ، جامعة سطيف ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير 2015، ص5 .

الشكل رقم -11-:إنتاج النفط الصخري الأمريكي مقابل منصات الحفر

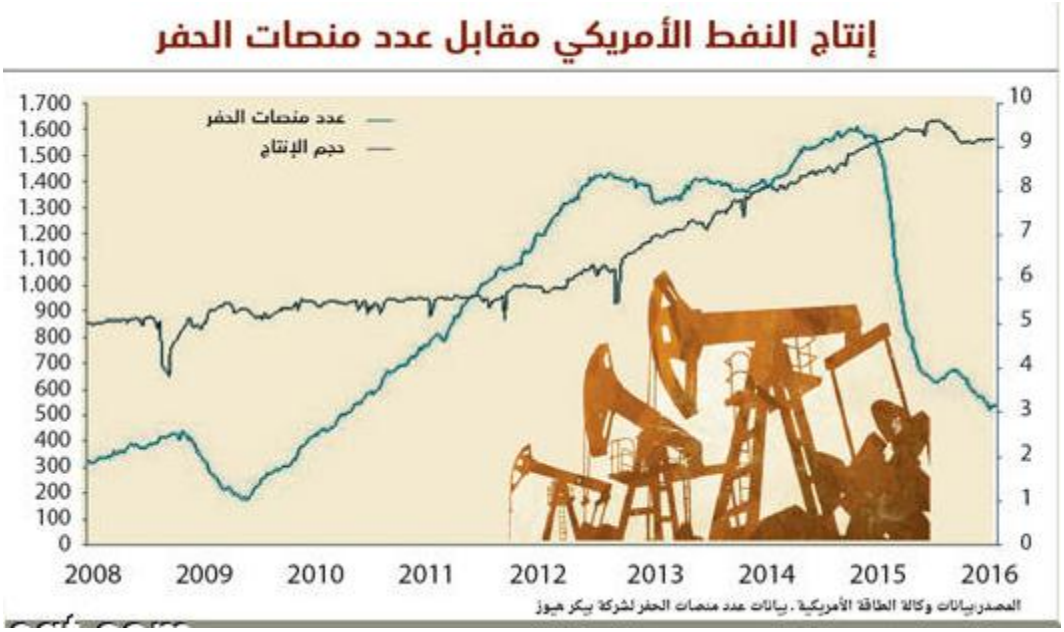

المصدر : جريدة الاقتصادية ، " سوق النفط في 2016 .. المنتجون يتسلحون بـــ «سقف الإنتاج» لضبط الأسعار"، العدد 8207، الخميس 31 مارس2016.

4- **تبدد المخاوف الجيوسياسية** : عدم تأثر أسواق النفط العالمية لا من بعيد ولا من قريب من الصراعات الداخلية التي كانت تهدد وصول البترول إلى العالم ، فمثلا ليبيا باعتبارها بلدا نفطيا و التي كانت تعاني من الانقسامات الداخلية و الحروب الأهلية لم يتأثر إنتاجها بل ارتفع 0.5 مليون برميل في اليوم ، بالإضافة إلى روسيا التي تعتمد ميزانيتها على عوائد بيع الطاقة عالميا بنسبة تزيد على 50%و التي فرضت عليها عقوبات في جويلية 2014 بسبب حربها على أوكرانيا من طرف أمريكا و الاتحاد الأوروبي من خلال فرض قيود على تجارتها إلا أنها لم تنقص من إنتاجها اليومي من النفط .

5- **زيادة المخزون العالمي من النفط** : أدى زيادة المخزون العالمي من النفط إلى تخفيض الأسعار ، فأمريكا مثلا و التي تعتبر أكبر منتج و أكبر مستهلك للنط في العالم تقلصت وارداتها النفطية نتيجة لاعتمادها على النفط الصخري والذي سمح لها بالاستفادة من 0.9 مليون برميل يوميا.

6- **تباطؤ النمو العالمي** : أضر انكماش النمو في كل من الدول الأوروبية و اليابان و تباطؤ اقتصاد الصين بقطاع النفط . حيث يقدر معدل النمو الاقتصادي في العالم المتوقع للعام 2016 في حدود 3.3 %فقط ، بعد أن كان 3 % سنة 2015 و 2.6 % سنة 2014[1]، مما يعني أن الزيادة على الطلب على النفط ستكون بطيئة .

[1]-بيان صحفي ، البنك الدولي : **تحسن النمو الاقتصادي متوقع هذا العام** ، البنك الدولي ، 13 جانفي 2015.

7 **سياسات الأوبك** :حيث لا يوجد أي مؤشرات للأوبك على تخفيض سياسة الإنتاج ، لإعادة التوازن للسوق الذي يعاني من التخمة ، حيث تطور إنتاج منظمة الأوبك من 35.9 مليون برميل يوميا في سنة 2014 إلى 37.1 مليون برميل سنة 2015 أي بزيادة حوالي 3 مليون برميل يوميا ، و ذلك راجع لارتفاع صادرات أعضائها و خاصة العراق و السعودية ، و سنوضح في الشكل التالي إنتاج أوبك اليومي بالمليون برميل من النفط :

الشكل رقم -12- : إنتاج الأوبك اليومي بالمليون برميل من النفط

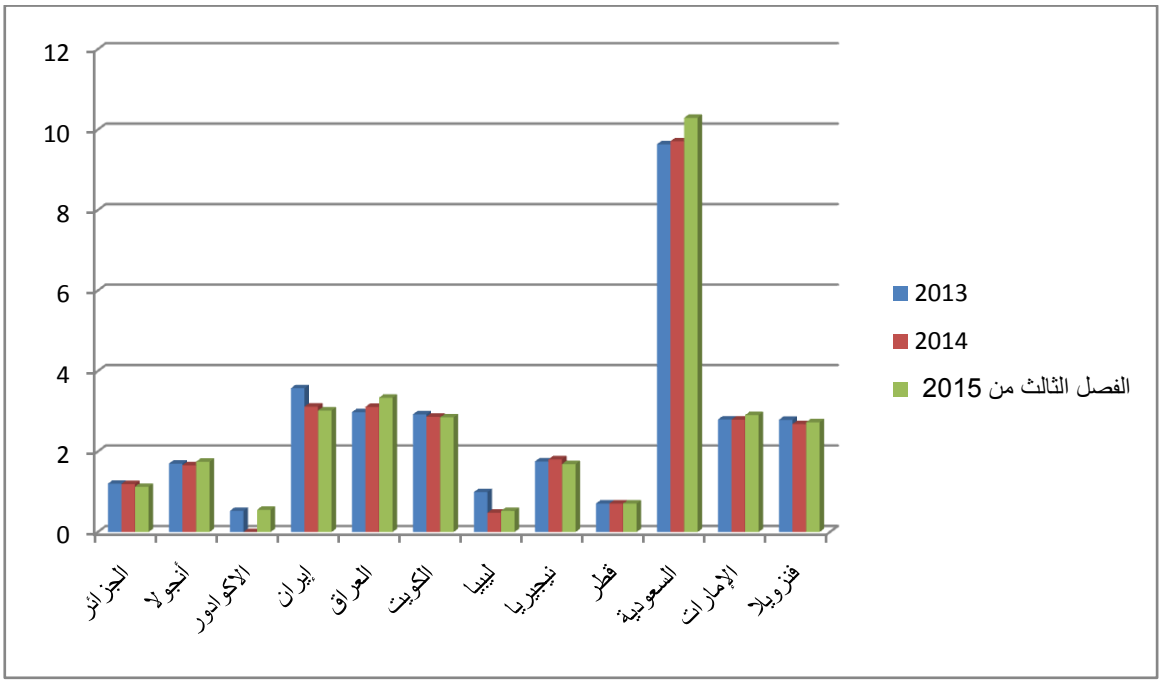

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على:

1-opec annual statistical report 2015.

2-جريدة اليوم، "أوبك و تطورات الأسواق النفطية"،العدد 15342 ، الأربعاء 17 جوان 2015.

من خلال الشكل رقم – 10- نلاحظ بأنه تم زيادة المعروض النفطي من طرف بعض دول الأوبك عامي 2013 و 2014 و ذلك بسبب ارتفاع أسعار البترول إلى ما فوق الـــ 100 دولار للبرميل ،و بالرغم من الأزمة النفطية التي ظهرت في النصف الثاني من سنة 2014 إلا أن الإنتاج لهذه الدول استمر بالارتفاع وهو ما نلاحظه بالنسبة للسعودية باعتبارها من أكبر منتجي النفط في المنظمة و العالم حيث ارتفع إنتاجها من 9.683 مليون برميل يوميا سنة 2014 إلى 9.997 مليون برميل في الربع الثالث من سنة 2015، و ذلك لمجموعة من الأسباب نذكر منها:

- رغبتها في الدفاع عن حصتها في السوق العالمية.
- إغراق السوق و طرد المنافسين لها .
- التضييق على صناعة النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية .

و على الرغم من أن الأوبك تلعب دوراً محورياً في سياسات النفط العالمية، حيث يصدر أعضاؤها معظم إنتاجهم وتؤثر قرارات وأوضاع أعضائها السياسية والأمنية بقوة على إمدادات وأسعار النفط العالمية ، إلا أننا نلاحظ أن دورها في الأزمة الحالية يعتبر سلبيا .

ثانيا: أثر الأزمة النفطية لسنة 2014 على الاقتصاد العالمي

يعتبر النفط مادة أولية أساسية سواء بالنسبة للدول المنتجة أو المصدرة ومن ثمة فان انخفاض أسعاره مثلما حدث في النصف الثاني من سنة 2014 له آثار تتراوح بين الإيجاب والسلب على اقتصاديات الدول، ومن هذا المنطلق سنوضح آثار هاته الأزمة انطلاقا من جانبين:

1 **جانب الدول المصدرة للنفط:** يختلف تأثير الأزمة النفطية على اقتصاديات الدول المصدرة للنفط على حسب اعتماد هذه البلدان على الصادرات النفطية، وعلى نسبة الإيرادات الخاصة بالموازنة، حيث تختلف الدول المصدرة للنفط في السعر المرجعي الذي وضعته من أجل موازنة ميزانياتها كما يوضحه الجدول الآتي:

الجدول رقم -11-: أسعار النفط اللازمة لموازنة ميزانية الدول المصدرة للنفط لسنة 2015

الدولة	النرويج	الكويت	الإمارات	روسيا	نيجيريا	إيران	الجزائر	فنزويلا
السعر اللازم لموازنة ميزانيات الدول لسنة 2015 "$الأمريكي"	40	54	81	105	122	131	131	160

المصدر: صندوق النقد الدولي(2014) و البنك الألماني 2014

مما سبق نلاحظ أن عجز الميزانية العامة سيكون الأثر التلقائي لانخفاض أسعار النفط خاصة أن الدول المذكورة – ماعدا النرويج – أعلاه تحتاج لسعر مرجعي يضاعف سعر برميل النفط في الوقت الحالي و لتصحيح هذا الخلل فان هذه الدول ستبدأ صياغة سياساتها فيما يتعلق بجانب الطاقة حيث ستلغي الدعم على الطاقة و الذي سينجر عنه ارتفاع أسعارها ، والذي سيؤدي إلى زيادة معدلات التضخم بشكل أو بآخر ، و في التأثير على أسعار عملاتها من أجل تشجيع النمو الاقتصادي من جهة ثانية ، و بعض الدول ستؤدي إلى فرض نوع من أنواع الضرائب كالضرائب على بعض المواد الاستهلاكية و ربما أيضا نوعا من أنواع الرسوم على تحويلات العمالة الأجنبية.

2 **جانب الدول المستوردة** [1] : إن انخفاض أسعار النفط يتيح للبلدان المستوردة له مجموعة منالايجابيات فهو يخفض فواتير استيراد الطاقة بالقيم نفسها الناتجة عن تراجع أسعار النفط ، و يخفف الضغوط على الميزانيات العامة بسبب انخفاض تكلفة دعم منتجات النفط في الدول الداعمة لأسعاره أو أسعار منتجاته، كما و أنه يخفض من نفقات المشاريع المستخدمة للمنتجات النفطية

[1]- أنس بن فيصل الحجي، **هل انخفاض أسعار النفط من مصلحة الدول المستهلكة؟** (1-2)، سير أونلاين.

بالإضافة إلى ذلك فان انخفاض أسعار النفط سيؤثر على المستوردين من خلال زيادة الدخل الحقيقي على الاستهلاك و تخفيض تكلفة إنتاج السلع تامة الصنع الذي سيؤدي إلى خفض أسعارها و ارتفاع الأرباح من تلك السلع . إلا أن الآثار الايجابية لانخفاض أسعار النفط تكون على المدى القصير و المتوسط و ليس على المدى الطويل حيث و على حسب الدكتور أنس بن فيصل الحجي فان: "**انخفاض أسعار النفط تحت حد معين يتعارض مع سياسات ومصالح وآمال وطموحات الدول المستهلكة.بالإضافة إلى ذلك فإن الآثار السلبية لانخفاض أسعار النفط على الدول المستهلكة أكبر بكثير من الآثار السلبية لارتفاع أسعار النفط عليها**" [1]و ذلك لان ذلك سيؤدي إلى زيادة الاعتماد على النفط على حساب مصادر الطاقة الأخرى خاصة المتجددة منها و زيادة الاعتماد على الواردات النفطية وهو ما يتعارض مع أحد مبادئ سياسات الطاقة في هذه الدول و الذي تدعو إلى تخفيف الاعتماد على النفط المستورد.كما تتعارض مع سياسة الأمن القومي الرامية إلى تخفيف الاعتماد على واردات النفط حتى لا تصبح سياساتها الداخلية والخارجية رهينة متطلبات الدول المصدرة للنفط.

وبشكل عام سيقود تراجع أسعار النفط إلى تراجع حجم التجارة الدولية بالقيمة نفسها، ذلك أن النفط ومنتجاته يعتبرون من أهم السلع المتبادلة على المستوى العالمي حيث تزيد الكميات المتبادلة دوليا على 50 مليون برميل سنويا. ما يعني أن حجم التجارة الدولية سينخفض بنحو 1 مليار$ في اليوم و ذلك على افتراض تراجع متوسط أسعاره بنحو 20$ للبرميل [2].

المطلب الثاني: الاقتصاد الوطني والأزمة النفطية لسنة 2014:

يعتبر الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي رهين بإيرادات المحروقات فمنذ اكتشافه سنة 1956 و منذ الاستقلال أصبح هو القطاع المهيمن على النشاط الاقتصادي الجزائري حيث يمثل حوالي 40 % من مجموع إجمالي الناتج المحلي و 98 % من صادراتها و نحو ثلثي إيرادات الموازنة العامة ، لكن هذا القطاع لا يوفر فرص عمل إلا لنسبة 2 % تقريبا من القوى العاملة [3]، و يقلص انخفاض سعر البرميل إلى 60 $ الموارد المالية للجزائر بنحو50%[4]وهو ما جعل الجزائر تعيش تحت هاجس التغيير في أسعار النفط ، بسبب أنها استغلت مداخيلها من المحروقات في مشاريع البنية التحتية غير القادرة على الإنتاج من الناحية الاقتصادية بدل الاتجاه للاستثمار في القطاعات المنتجة في وقت وفرة إيراداتها من المحروقات. فالاقتصاد الجزائري ينفق 3.5$لإنتاج دولار واحد وهو ما يؤكد ضعف المردودية لمختلف القطاعات

---

[1]–أنس بن فيصل الحجي ، مرجع سبق ذكره.

[2]–سعود بن هاشم جليدان، "**آثار تراجع أسعار النفط العالمي**"، جريدة الاقتصادية، 2014/10/26.

[3]–كريستين لاغارد، " **زيادة الانفتاح والتنوع الاقتصادي لصالح الجزائريين** "، منتدى صندوق النقد الدولي.

[4]–– الجزيرة. نت، "**تحذير من تداعيات انهيار أسعار النفط على الجزائر** "،2014/12/13.

الاقتصادية[1]. إلا أن الجزائر قامت بإنشاء صندوق ثروة سيادي منذ سنة 2000 مستفيدة من فوائض المالية العامة كخط دفاع أول للوقاية في حالة الأزمات، إلا أن فوائض " صندوق ضبط الإيرادات " ستتآكل في ظرف 3 سنين إذا ما استمر هذا الهبوط في أسعار النفط و تواصل استخدام الجزائر لهذه الاحتياطات وهو ما سيترك آثارا واسعة النطاق على الاقتصاد الجزائري على المدى الطويل.

و حتى اللحظة فقد تركت الأزمة النفطية آثارا غير مرغوبة على الاقتصاد الوطني أهمها [2]:

- **انخفاض فادح في حجم صادرات المحروقات** : فقد تراجعت مداخيل صادرات النفط في الجزائر بأكثر من النصف، حيث لم تسجل هذه السنة سوى 26.6 مليار دولار مقابل 58.3 مليار دولار سنة 2014 أي بانخفاض قدره 54% في ظرف سنتين.
- **خسائر كبيرة في رصيد صندوق ضبط الإيرادات:** فلمواجهة هذا الانخفاض قامت الجزائر باستخدام أموال صندوق ضبط الإيرادات والذي انخفضت موارده بشكل حاد حيث تراجع رصيده من 4408.5 مليون دج إلى 3081.9 مليون دج سنة 2015 و إلى 1797.4 مليون دج سنة 2016 .
- **عجز في الحسابات الخارجية:** سجلت الجزائر لأول مرة منذ 15 سنة عجزا تجاريا بلغ 7.78 مليار دولار في النصف الأول من 2015، وهذا بسبب تراجع الصادرات النفطية والتي تمثل 98 % من صادرات الجزائر والذي قابله ارتفاع الواردات خاصة السلع الاستهلاكية.
- **انعكاسات الأزمة على الناتج المحلي والاحتياطات الرسمية** : إن استمرار انخفاض أسعار البترول سيؤدي إلى التأثير السلبي المباشر على ثلث الناتج المحلي الإجمالي والتخفيض التدريجي لحجم الاحتياطات الرسمية، وإضعاف مقدرتها التمويلية لبرامجها العامة.

ولمواجهة هذه الآثار فقد اتخذت السلطات الجزائرية مجموعة من الإجراءات تمثلت فيما يلي[3]:

- رفع بعض الرسوم بموجب قانون المالية 2016 شملت أساسا رفع الرسم على القيمة المضافة على استهلاك الكهرباء والمازوت من 7 % إلى 17 %، وفرض حقوق جمركية بـــ 15 % على أجهزة الإعلام الآلي المستوردة.
- الرفع من قيمة قسيمة السيارات ما بين 16 و40 %حسب عمر ونوع وقدرة السيارة من اجل وضع في متناول الدولة موارد إضافية لتمويل صيانة و إعادة تأهيل الطرق والطرق السريعة المنجزة.

---

[1]–" **انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري** "، منتدى جريدة الخبر، 2014/10/15.

[2]–صالح صالحي، "**آثار انخفاض أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري** "، المؤتمر الأول: السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية، جامعة سطيف 1، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير 2015، ص7.

[3]–عبد الحميد مرغيت، "**تداعيات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري**""، ورقة بحثية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة جيجل، ص4.

- تكريس تدابير التقشف في النفقات العامة في قانون المالية والميزانية لعام 2016 بغرض خفض التكاليف التي تتحملها المالية العامة، حيث انخفضت نفقات ميزانية 2016 مقارنة بعام 2015 بنسبة 8.8% والتي قدرت بـــ 7.984.1 مليار دج –منها 4807.3 مليار دج لنفقات التسيير و 3176.8 مليار دج لنفقات التجهيز –، كما انخفض تقدير ميزانية التسيير بنسبة 3.3%و انخفضت ميزانية التجهيز بـــ 16%. وقد شملت تدابير التقشف الإلغاء التدريجي للنفقات الغير متكررة غبر تخفيض الاستثمار العمومي (تجميد مشاريع مستشفيات و مشاريع الترامواي...) و تقليص الواردات مع فرض رخص الاستيراد على منتجات منها السيارات و الاسمنت ، و خفض التوظيف في القطاع العام و تفعيل عملية الإحالة على التقاعد بعد سن 60 سنة.
- سمحت الجزائر بانخفاض سعر الصرف، كإجراء لرفع حصيلة النفط المقومة بالدولار الأمريكي عند تحويلها للدينار الجزائري وتخفيض الإيرادات، حيث انتقل سعر الصرف من 80.7 دج سنة 2014 إلى 98.0 دج سنة 2016، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع أسعار الواردات والتدهور النسبي للقدرة الشرائية.

الجدول رقم –12– :أبرز نقاط الاختلاف بين قانون المالية 2014، 2015 و 2016

	2014 "محققة"	2015	2016	الوحدة	نسبة التغير
السعر المرجعي الجبائي للنفط الخام	37.0	37.0	37.0	$/البرميل	% 0.0
السعر السوقي للنفط الخام	99.2	60.0	45.0	$/البرميل	% 25.0–
سعر الصرف	80.7	98.0	98.0	دج /$	% 0.0
حجم صادرات المحروقات	58.4	33.8	26.6	مليار $ أمريكي	% 21.9–
حجم واردات السلع	58.3	57.3	54.7	مليار $ أمريكي	4.5%–
معدل التضخم	2.9	4.0	4.0	%	%0.0
الناتج المحلي الخام	17205.1	18255.5	18734.5	مليار دج	% 2.6+
معدل النمو	3.8	3.8	4.6	%	/
الناتج المحلي الخام خارج قطاع المحروقات	12574.3	14718.9	15901.9	مليار دج	% 8.0+
معدل النمو	5.6	5.1	4.7	%	/
القيمة المضافة لقطاع المحروقات	4657.8	3536.6	2832.6	مليار دج	%11.8–
معدل النمو	0.6–	1.3	4.5	%	/

رصيد صندوق ضبط الإيرادات	4408.5	3081.9	1797.4	مليون دج	/

المصدر: journée d'études loi de finance 2016 CPE « AIN EL BIA » ORAN 19 JANVIER 2016

المبحث الثاني: مستقبل الاقتصاد الجزائري بعيدا عن قطاع المحروقات

المطلب الأول: تقييم الاقتصاد الجزائري

أولا: واقع الزراعة في الجزائر

اتبعت الجزائر منذ الاستقلال سياسات اقتصادية متنوعة تستهدف في حيثياتها كافة القطاعات الحيوية من زراعة وصناعة وخدمات وتجارة للدفع بعجلة التنمية، نلخصها فيما يلي:

أ -**لمحة عن الزراعة**: عرفت الزراعة في الجزائر 3 مراحل رئيسية تميزت بما يلي:

1 -**المرحلة الأولي (1960 -1979)**[1]: بعد الاستقلال عرفت الجزائر سيادة نظام المزارع المسيرة ذاتيا، والتي قامت بعد استيلاء الفلاحين والعمال على الوحدات التي أصبحت مهجورة إثر رحيل الأوروبيين إلا أن هذا الوضع خلف مجموعة من المشاكل يمكن حصرها فيما يلي:

- عدم الاستغلال الكامل للموارد الطبيعية.
- ضعف التنظيم في القطاع الزراعي بشقيه الخاص والمسير ذاتيا.
- وجود بطالة مقنعة في الزراعة.
- عدم ملائمة هيكل الإنتاج الزراعي مع حاجيات الشعب الجزائري.

ومن أجل القضاء عليها قامت السياسة الاقتصادية على الحد منها من خلال ما يلي:

- تحسين وتنظيم القطاع الزراعي.
- زيادة التشغيل وتحسين مستوى التكوين في الزراعة.
- زيادة الطاقة الإنتاجية الطبيعية.
- إعطاء الأفضلية لسد حاجيات البلاد من المحاصيل وزيادة الإنتاجية.

وذلك عن طريق المخططات الرباعية حيث شهدت الجزائر أول إصلاح زراعي جذري للقضاء على رواسب ومخلفات الزراعة الاستعمارية والعلاقات الاستغلالية بين المالكين والمنتجين من خلال المخطط الرباعي الأول 1970-1973، بالإضافة إلى الخطة الرباعية الثانية (1974-1977) بقيمة 12000 مليار دينار بهدف ربط دخل الفلاح بنتيجة عمله، إلى جانب تغيير هيكل الإنتاج بما يتلائم مع حاجيات الاقتصاد الوطني.

إلا أن هذه الإجراءات كانت تنقصها المتابعة والمراقبة الفعلية مما نجم عنه نتائج سلبية نلخصها فيما يلي:

- ضعف الزراعة.

[1]-محمد السعيد ، "**تقييم الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات**" ، ورقة بحثية ، ص3

- زيادة التبعية الاقتصادية في مجال الزراعة للخارج.
- زيادة الاحتياجات الوطنية إلى المنتجات الفلاحية بسبب زيادة عدد السكان.
- تغطية العجز من المواد الغذائية بالمواد النفطية.
- تفشي ظاهرة النزوح الريفي.

2-**المرحلة الثانية (1980-1990)**[1]:شهدت هذه المرحلة تزايد الاهتمام بالقطاع الزراعي، وذلك من خلال المخطط الخماسي الأول (1980-1984) حيث تم إجراء الكثير من التجديدات على الهياكل الزراعية لزيادة فعالية الإنتاج والعمالة وتعميم استعمال الوسائل الحديثة، إلا أن هذا القطاع يأتي في المرتبة الثالثة بعد الصناعة وقطاع السكن لأن النسبة المخصصة له غير كافية. ثم جاء بعده المخطط الخماسي الثاني (1985-1989) الذي حث على ترقية الفلاحة والري من أجل تحقيق الأمن الغذائي والإعداد لفترة ما بعد النفط وذلك من خلال إعادة هيكلة القطاع الزراعي وذلك بانتهاج مجموعة من الإجراءات نذكر منها ما يلي:

- إصدار تشريعات تمتاز بالمرونة من أجل تسهيل المعاملات الفلاحية وتحويلها إلى وحدات سهلة الاستغلال مثل القانون رقم 87-19 المؤرخ في 08-12-1987 الذي نص على كيفية استغلال الأراضي الزراعية التبعة للأملاك الوطنية حيث تم تشجيع الاستثمار في النشاط الزراعي للمتخرجين من المراكز والمعاهد الفلاحية.
- منح قروض للفلاحين.
- الاهتمام ببناء السدود الكبيرة والصغيرة وإصلاح وصيانة القديمة منها.
- إنشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية ومحاولة تقريب وحداته للفلاحين من أجل خدمتهم.
- دفع تعويضات لأصحاب الأراضي المؤمنة في إطار الثورة الزراعية
- الحرص على استصلاح الأراضي بإقرار مبدأ "**الأرض لمن يخدمها** ".
- منح تسهيلات للفلاحين الصغار.
- توسيع الإنتاج النباتي والحيواني والاهتمام بالزراعة البلاستيكية.

إلا أن إعادة هيكلة القطاع الزراعي نتجت عنها مجموعة من السلبيات نذكر منها:

- الإضرابات العمالية.
- التعطيل في إبرام العقود بين المستثمرين والبنوك بسبب ضمانات منح القروض التي تشترطها البنوك.
- قيام كل مستثمر بتأجير المستثمرة الفلاحية للغير.

[1]- محمد السعيد ، مرجع سبق ذكره ، ص 10.

- تقسيم كل مستثمرة فلاحية جماعية إلى عدة مستثمرات فردية مما أدى إلى القضاء على العمل الجماعي التعاوني.

إلا أن السياسة الاقتصادية عرفت انكماشا اقتصاديا سنة 1986 مع اضطرابات اجتماعية بسبب انخفاض أسعار النفط إلى 12.97 دولار للبرميل في نهاية 1986.

3-المرحلة الثالثة (الوقت الراهن): منذ سنة 2000 حاولت السلطات الجزائرية تطوير القطاع الفلاحي الوطني فانتهجت مجموعة من الإجراءات نذكر منها ما يلي:

1 -**المخطط الفلاحي للتنمية الفلاحية (2000-2004)**: جاء هذا المخطط لتأهيل القطاع الفلاحي لتحسين الإنتاج و الإنتاجية و توفير كامل متطلبات المنافسة العالمية تمثلت أهدافه فيما يلي [1]:

- تحسين المنتجات الغذائية والزراعية وتحقيق الأمن الغذائي للبلاد.
- إعادة استغلال المناطق الفلاحية والريفية مع تحقيق الاستقرار السكاني.
- زيادة الإنتاج الزراعي لتحسين وضعية الميزان التجاري الزراعي.
- إعداد خطة لدمج الزراعة الجزائرية في سياق عالمي (منظمة التجارة الدولية، اتحاد المغرب العربي ... الخ)
- إعادة استغلال المناطق الزراعية والريفية وتحقيق الاستقرار السكاني.
- التوسيع في مساحة الأراضي الزراعية وكذلك المروية عن طريق مكافحة التصحر.

ولتحقيق هذه الأهداف اتخذت وزارة الفلاحة بعض التدابير نذكر منها:

- دعم التنمية في الجنوب.
- تكييف أنظمة الإنتاج مع مختلف الظروف البيئية للمناطق المناخية الزراعية المختلفة.
- وضع برامج للتشجير الوطني من أجل استعادة مناطق الغابات.

2-**المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية (2004-2013)**:جاء هذا المخطط تكملة للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية وهو عبارة عن أداة لدعم تطوير القطاع الزراعي وهدفه الرئيسي هو التحسين المستدام للأمن الغذائي في الجزائر وهذا من خلال[2]:

- الحد من الفوارق الإقليمية في الأنشطة الزراعية.
- زيادة حيوية الاقتصاد الزراعي والفلاحي وتوطيد دور المزارع.

---

[1]-بن يعقوب طاهر و قرعي مريم، أثر **تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الدولي و الاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات " دراسة حالة الجزائر**" ،المؤتمر الأول : السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية و تأمين الاحتياجات الدولية ، جامعة سطيف 1 ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير 2015 ، ص10 .

[2]- بن يعقوب طاهر و قرعي مريم ، مرجع سبق ذكره ، ص12.

- إعادة تأهيل المناطق الريفية وتحسين الظروف المعيشية للسكان من أجل تعزيز الاستقرار في المناطق الريفية وتنميتها.

و من خلال المخططين الوطنيين السابقين ظهرت النتائج التالية [1]:

- استحداث 1008000 منصب شغل.
- دمج وترقية أكثر من 300.000 مزرعة منها 200.000 مزرعة أصبحت قابلة للتمويل.
- زيادة حجم المساحة الزراعية المستغلة.
- زيادة كفاءة استخدام مياه الري من خلال تطوير الري بالتنقيط على مساحة وصلت 200.000 هكتار.
- تنشيط المناطق الريفية أدى إلى استقرار السكان في هذه المناطق حيث تم إنشاء 693 مشروع لتعزيز التنمية الفلاحية والريفية استفادت منه 43161 أسرة.
- تعزيز مكافحة التصحر عن طريق إعادة تأهيل 3 ملايين هكتار من إقليم السهوب من 7 ملايين هكتار متدهور للغاية.

2 **تقييم القطاع الفلاحي في الجزائر**: على الرغم من النتائج المذكورة أعلاه إلا أن النتائج المحققة على المستوى الوطني ليست في مستوى الإمكانيات المتاحة وذلك بسبب مجموعة من الاختلالات نذكر منها ما يلي[2]:

- عدم وجود علاقة منسجمة بين مختلف القطاعات الاقتصادية.
- عدم تطبيق القوانين المنظمة للعقار الفلاحي بشكل صارم.
- الاستغلال العشوائي للأراضي الزراعية والذي يؤدي إلى إتلافها.
- تفشي الفساد من بيروقراطية ورشوة وغيرها، فانتشار الفساد يؤدي إلى فساد الاقتصاد الوطني الكلي.
- انخفاض نسبة الاستثمار في القطاع الزراعي بسبب عدم توفر دراسات أمام الراغبين في الاستثمار حول الفرص المتاحة للاستثمار في التنمية الصناعية.
- إهمال البحث العلمي في المجال الزراعي، لأن مستقبل الزراعة يتطلب استمرار تطوير التكنولوجيا والأبحاث العلمية كوضع برامج مكثفة في مجال البحوث التطبيقية والهندسة الوراثية، وعلوم التربة والبيئة والأمراض النباتية.
- غياب التنسيق بين مختلف المعاهد والجامعات والمخابر ومراكز البحث والفاعلين في المجال الفلاحي.

[1]-le plan national de développement agricole et rural un instrument au niveau de l'agriculture Algérienne ,ministère de l'agriculture et de développement rural .

[2]–فوزية غربي، "**الزراعة العربية وتحديات الامن الغذائي – حالة الجزائر –**"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2010، ص303.

ثانيا: واقع الصناعة في الاقتصاد الجزائري

أ – **لمحة عن قطاع الصناعة في الجزائر:** حاولت الجزائر كغيرها من الدول النفطية البحث عن مصادر متجددة لتتنقل من الاقتصاد الريعي نحو الاقتصاد الإنتاجي، حيث يعتبر قطاع الصناعة من بين القطاعات التي حاولت الجزائر النهوض بها من خلال جملة من الإصلاحات لبناء اقتصاد منتج وتنويع مداخيل الاقتصاد الجزائري، وتتمثل أهم مساهمات قطاع الصناعة في الاقتصاد فيما يلي[1]:

أ - **مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي:** تعتبر الصناعة من أهم القطاعات التي تساهم في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تتجاوز 50 %، حيث تستحوذ الصناعات الاستخراجية على أكبر نسبة بينما لا تتجاوز مساهمة الصناعة التحويلية نسبة 6 % ، و تساهم الصناعة خارج قطاع المحروقات في الناتج المحلي انخفاضا متواصلا حيث انتقلت من 12.1 % سنة 1993 إلى 4.6 %سنة 2012 بالموازاة مع مساهمة المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي حيث انتقل من 21.5 في 1993الى 45.3 %سنة 2008 ثم 32.9 % سنة 2012.

ب -**مساهمة الصناعة في التشغيل:**يعتبر الإنتاج أساس الصناعة، ومن أهم عوامله اليد العاملة ولذلك توفر الصناعة مناصب شغل من مختلف الفئات سواءا كانت مؤهلة أو غير مؤهلة، حيث تساهمالصناعة في استقطاب ما يقارب 13 % من مجموع اليد العاملة في الجزائر، والتي تعتبر ضعيفة بسبب مجموعة من العوامل نذكر منها:

- الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي مرت بها الجزائر.
- الانتقال من النظام الاشتراكي نحو اقتصاد السوق.
- التكنولوجيا التي أدخلت على القطاع.
- تسريح العمال بسبب برنامج التعديل الهيكلي الذي أدى إلى بطالة قصرية أو إلى توجه العمال إلى قطاعات أخرى.والتي ساهمت بشكل رئيسي في عدم ثبات حجم العمالة وهو ما سنوضحه في الشكل التالي:

[1]-زغيب شهرزاد و آخرون ،**القطاع الصناعي كخيار استراتيجي لمرحلة ما بعد النفط في الجزائر : بحث في حلول مشاكله و آليات تنميته** ، المؤتمر الأول : السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية و تأمين الاحتياجات الدولية ، جامعة سطيف ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير 2015 ، ص 3.

الشكل رقم 13: تطور حجم اليد العاملة في القطاع الصناعي في الفترة 2006-2013

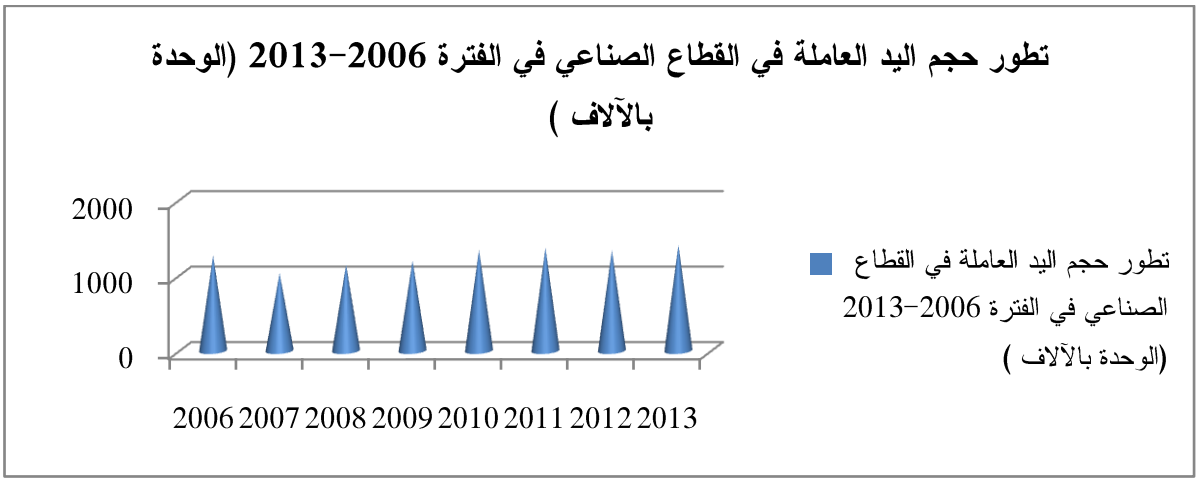

المصدر: من إعداد الطالبتين استنادا على مداخلة لزغيب شهرزاد في مؤتمر السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية و تأمين الاحتياجات الدولية ، جامعة سطيف.

من خلال الشكل نلاحظ عدم استقرار حجم العمالة في القطاع الصناعي حيث انتقلت من 1264 ألف عامل سنة 2006 إلى 1194 ألف عامل سنة 2009 ثم إلى 1407 ألف عامل سنة 2013.

ت -**الإصلاحات على قطاع الصناعة في الجزائر:** تبنت الجزائر منذ 1965 إستراتيجية الصناعات المصنعة ، التي مكنتها من بناء عدة مصانع و مؤسسات كبيرة مثلت دعائم للاقتصاد الوطني وكان يمكن لها أن تكون منطلقا لبناء اقتصاد قوي لو استغلت استغلالا أمثل و اعتمدت على المردود الاقتصادي بدل المردود الاجتماعي ، و رغم أهمية الإستراتيجية في تلك الفترة إلا أنها لم تنجح في النهوض بالقطاع الصناعي بل حملت الاقتصاد أعباء هائلة دون إعطاء المردود المنتظر ، ولهذا قامت الجزائر بانتهاج إستراتيجية جديدة لبناء القطاع الصناعي و النهوض بالاقتصاد تتمثل فيما يلي [1]:

أ -**السياسة الصناعية الجديدة لسنة 2007**: جاءت من أجل الإنعاش الصناعي إذ تعتبر بمثابة استراتيجية جديدة لإعادة هيكلة البنية التحتية الصناعية بهدف خلق تنافسية فعالة بواسطة جملة من التعديلات انحصرت في 4 مجالات تتمثل فيما يلي:

- **تعزيز اختيار الفروع:** وذلك عن طريق تحديد الفروع التي لديها إمكانات نمو عالية كالصناعات الغذائية والالكترونية والصناعات الأكثر توجها نحو الأسواق الدولية كالحديد والصلب، المواد الصيدلانية، البتروكيميائية ... الخ، وتحليل القدرة التنافسية لها.
- **الانتشار القطاعي للصناعة** : يتم ذلك بالعمل على 3 مجالات تبدأ بتنمية الموارد الطبيعية، والانتقال من مصدر فقط للمنتجات الأولية إلى منتج مصدر للسلع المصنعة، ثم تمتد إلى تكثيف

[1]- زغيب شهرزاد وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 7.

القاعدة الصناعية بالتركيز على الصناعات المتكاملة (سلع كهربائية، سلع غذائية . .. الخ) بالإضافة إلى تشجيع الصناعات الجديدة.

- **الانتشار المكاني**: يعني إحداث التوازن بين مختلف المناطق بواسطة نشر الصناعة على مختلف الأقاليم من خلال ما يعرف بالمناطق الصناعية، مع الأخذ بعين الاعتبار تركيز الأنشطة الاقتصادية في أماكن قريبة من مراكز البحوث والتدريب لضمان تفاعل وتطوير الصناعة.
- **سياسات التنمية الصناعية**: تقوم بتغطية 4 مجالات رئيسية هي:
  - ترقية الاستثمار وفتح المجال أمام القطاع الخاص محليا كان أو أجنبيا.
  - اعتماد برنامج ملائم للتأهيل.
  - تبني الجودة بهدف عصرنة الاقتصاد.
  - الاهتمام بتطوير العنصر البشري.

ب – برامج الدعم من الاتحاد الأوروبي: تتمثل هذه البرامج في تقديم الدعم لمختلف القطاعات بما فيها القطاع الصناعي لمساعدة الجزائر على التنويع الاقتصادي حسب الشراكة الموقعة في سنة 2005 بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، وقد جاء هذا الدعم بجملة من البرامج هي[1]:

- **برنامج ديفيكو 1**: يعد أحد البرامج الهامة التي تهدف إلى دعم إستراتيجية تنويع الاقتصاد الجزائري في 3 قطاعات رئيسية هي: الفلاحة، السياحة والصناعة، كما يركز على أهمية التنوع الاقتصادي بالنسبة للجزائر من أجل تخفيض اعتمادها على استغلال وتصدير النفط والغاز، وفيما يتعلق بقطاع الصناعة فقد أولى هذا البرنامج أهمية كبيرة لأهم فروعها وهي الصناعات الغذائية بتسخير الخبرة التقنية إنشاء نظام معلوماتي خاص بها.
- **برنامج دعم تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (PME 2)**: يقوم هذا البرنامج بالسماح للجزائر من الاستفادة من الاتفاقيات الدولية ومن انفتاح السوق خاصة في مجال القطاع الخاص، وذلك بتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومرافقتها لتكثيف استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

جـ –مخطط التحسين الإنتاجي (قانون المالية 2014): يأتي قانون المالية لسنة 2014 متوجا للمرحلة الأخيرة من برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014 وذلك في إطار استكمال مسار التنمية الاقتصادية حيث خصص قانون المالية ما يقارب 4.452.530.000 دينار جزائري للتنمية الصناعية من موازنة 2014. وقد جاءت المادة 95 من قانون المالية 2014 لتكرس أهداف المخطط والمتمثلة في:

- ترقية الإنتاج الوطني وإعطاء الأولوية له.

[1] زغيب شهرزاد وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص 5.

- تقليص الاستيراد.
- تخفيض الأعباء الجبائية باعتماد التحفيز الجبائي، التحفيز الإداري بتبسيط الإجراءات الإدارية وتشجيع الاستثمار وتكييف إجراءات دعمه خاصة في الجنوب ... وغيرها.

ب **تقييم القطاع الصناعي في الجزائر:** بالرغم من الفترة الكبيرة ما بين الاستقلال ووقتنا الحالي ومجموعة الإصلاحات التي قامت بها الجزائر لتطوير قاعدتها الصناعية من أجل تنويع اقتصادها إلا أنه ما زالت تعاني من مجموعة من المشاكل والاختلالات نذكر منها ما يلي[1]:

- ضعف الأداء وانخفاض الإنتاجية الصناعية من جهة وضعف الكفاءة الصناعية * التي لم تتعدى 1.2 % في 2011.
- اعتماد موارد مالية ضخمة لمشاريع يغيب فيها الإنتاج، فما زالت صادرات المحروقات تفوق 97 %.
- عدم مرونة الجهاز الإنتاجي وقدرته على التكيف مع المحيط الخارجي.
- غياب روح الابتكار والإبداع في المؤسسات الصناعية سواء في القطاع الخاص أو العام.
- ضعف القدرة التنافسية للمنتجات الصناعية الجزائرية.
- تزايد معيقات الاستثمار في المجال الصناعي خاصة مشكلة العقار والتنمية.
- ضعف استيعاب اليد العاملة للتقليل من البطالة.
- بقاء الاقتصاد الوطني تحت تبعية المحروقات،مايعني عدم استقرار العوائد المالية الكفيلة بتنمية القطاع الصناعي.
- سوء التسيير في المؤسسات العمومية لانتشار اللامبالاة، البيروقراطية، الرشوة ... الخ.
- محدودية مساهمة القطاع الخاص في الصناعة بسبب سيطرة القطاع العام على هذا المجال.
- العراقيل القانونية والمؤسساتية والمالية والبيروقراطية أمام القطاع الخاص للدخول لقطاعات استراتيجية في المجال الصناعي كالصناعات الميكانيكية.
- عدم وجود هيكل صناعي متنوع وهيمنة الصناعات البيتروكميائية على القطاع الصناعي.

ثالثا: واقع السياحة في الجزائر

1 -**لمحة عن قطاع السياحة في الجزائر** : تعرف السياحة بأنها:" **مجموع العلاقات والظواهر التي تترتب على سفر وعلى إقامة مؤقتة لشخص خارج مكان إقامته الاعتيادية، طالما هذه الإقامة المؤقتة لا تتحول إلى إقامة دائمة، وطالما لم ترتبط هذه الإقامة بنشاط يدر ربحا لهذا الأجنبي**"[2].

[1]-زغيب شهرزاد وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص6.
***الكفاءة الصناعية**: تتمثل في نسبة الناتج المحلي الصناعي بالنسبة للناتج المحلي مقسوما على القوة العاملة الصناعية.
[2]-Robert LANQUAR،**le tourisme international.Que sais –je ?** , 5eme édition, Paris : Pressesuniversitaires, 1993, p 10.

والسياحة في الجزائر حديثة النشأة إذ يرجع ظهورها في الجزائر إلى تأسيس المستعمر الفرنسي "اللجنة الشتوية الجزائرية" سنة 1897 ، ليتم بعدها إنشاء نقابات للسياحة أولها كانت في وهران سنة 1914 تلتها قسنطينة سنة 1916 لتصل سنة 1919 إلى 20 نقابة سياحية توجت بتشكيل أول فيدرالية للسياحة في نفس السنة ، ثم تم بعد ذلك إنشاء الديوان الجزائري للنشاط الاقتصادي و السياحي سنة 1931 ، الذي أصبح يسمى فيما بعد "مركز التنمية السياحية " و استمر نشاطه حتى بعد الاستقلال ، ليتم بعدها دخول السياحة في مرحلة جديدة خالية من تسلط الاستعمار في كنف الاستقلال و السيادية و مر هذا القطاع في الجزائر ب 3 مراحل نلخصها فيما يلي :

1 **المرحلة الأولى (1962-1975)**[1]: عرف القطاع السياحي في هذه المرحلة تطورا كبيرا حيث تزامنت هذه الفترة بتحديد سياسة الدولة في هذا القطاع من خلال وثيقة صادرة عن الحكومة سنة 1966 سميث " ميثاق السياحة " بعد تقييم شامل من طرف وزارة السياحة بالإمكانات السياحية للجزائر وتحديد عام للمشاكل التي كان يعاني منها هذا القطاع والتوجيهات الأساسية للنهوض بالقطاع السياحي. وتمثلت أهداف النهوض بهذا القطاع فيما يلي:

- **توجيه النشاط السياحي نحو السياحة الدولية:** وذلك من أجل جلب العملة الصعبة لحاجة الجزائر لموارد مالية معتبرة لتغطية وتمويل برامج التنمية.
- **خلق مناصب شغل:** من خلال توسيع هياكل هذا القطاع مع إدماج الجزائر في السوق الدولية للسياحة.

ومن أجل بلوغ هذه الأهداف تم الشروع في العمل باستراتيجية لتنمية القطاع تتمثل فيما يلي[2]:

- الشروع في تطوير الصناعة الفندقية حيث تم إنشاء 11 ألف سرير ورصد المطاعم والمقاهي ذات الطابع السياحي وإعادة تهيئتها بما يتناسب مع السياحالأجانب.
- إصلاح كل المرافق المخصصة للسياحة عبر الشواطئ، الصحراء، والمناطق السياحية الجبلية والريفية.
- إحصاء كل الآثار السياحية والتاريخية وتحسينها،مع تنمية الجوانب الثقافية والفنية بخلق وتطور الثقافة السياحية لدى المواطن الجزائري.
- الشروع في إقامة الهياكل اللازمة لتكوين الإطارات السياحية المختصة واليد العاملة المؤهلة.
- تسهيل عميلة الدخول عبر الحدود والمطارات، وإنشاء الوكالات السياحية في الداخل والخارج، بغرض الدعاية والإشهار للسياحة في الجزائر.

---

[1]-أحمد الجلاد، "**السياحة المتواصلة البيئية**"،عالم الكتاب، الطبعة 1، الدار الجامعية، مصر ،2006، ص 9.

[2]-بوحرود فتيحة وبن سديرةعمر، **تنمية الصناعة السياحية كإستراتيجية لتنويع الاقتصاد الجزائري في ظل انهيار أسعار النفط**، المؤتمر الأول: السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية، جامعة سطيف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير 2015، ص9.

انتهاج هذه الاستراتيجية مع الإدارة الجيدة وحسن التنظيم لهذا القطاع أدى إلى تطوير السياحة الجزائرية واعتبارها من أفضل الوجهات في المغرب العربي حيث اعتبرت هذه المرحلة بالعصر الذهبي للسياحة الجزائرية.

2- **المرحلة الثانية (1976 -1990):** انغلقت السياحة الجزائرية على نفسها في هذه المرحلة بسبب المصادقة على الميثاق الوطني الذي أعطى الأولوية للسياحة الشعبية الداخلية على حساب السياحة الدولية، أي حلول البعد الشعبي السياحي محل البعد الاقتصادي للسياحة مما أدى إلى تدهور القطاع وعدم اهتمام الدولة به، خاصة مع بداية تدهور الوضع الأمني في الجزائر.

3- **المرحلة الثالثة (1991-2012) [1]:** شلت السياحة الجزائرية في فترة التسعينيات بسبب أحداث العشرية السوداء التي كانت تمر بها الجزائر لتعود الأوضاع إلى ما كانت عليه بعد هدوء الأوضاع الأمنية و السياسية الذي انجرت عنه بداية التدفقات الأجنبية من السياح حيث بلغ عدد السياح الوافدين إلى الجزائر 1640000 سائح منهم 1160000 مقيم بالخارج والتي تمثل نسبة 71 %من مجموع السياح الوافدين ، و 480000 سائح أجنبي من جنسيات مختلفة خاصة الأوروبية أي ما يمثل 29 % سنة 2006 ، من النسبتين السابقتين نلاحظ بأن المغتربين الجزائريين امتلكوا حصة الأسد من مجموع التدفقات السياحية على الرغم من رجوع الأمن إلى ما كان عليه قبل العشرية السوداء ، إلا أن نسبة السياح الأجانب ارتفعت من جديد و لكنها تظل قليلة إذا ما قارناها بالنسبة الكاملة .

جدول رقم -13- : يوضح تطور نسبة السياح الأجانب من مجموع السياح الوافدين إلى الجزائر

السنوات	2009	2010	2011	2012
العدد الكلي	1.911.506	2.070.496	2.394.887	2.634.056
السياح الأجانب	655.810	654.987	901.642	981.955
النسبة " %"	34.03	31.61	37.64	37.28

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على مداخلة لـــ بحرود فتيحة و بن سديرة عمر ضمن فعاليات مؤتمر: السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية و تأمين الاحتياجات الدولية ، جامعة سطيف

من الجدول السابق نلاحظ أن نسبة السياح الأجانب لا تتخطى 37 %من مجموع السياح الوافدين للجزائر إلا أن هناك تطور حيث ارتفع العدد إلى 981.955 بعد أن كان 655.810 وهذا الرقم قابل للتزايد وهذا راجع لمجموعة من العوامل منها[2]:

- تحسن الوضع الأمني في الجزائر.
- اهتمام الدولة بتنمية قطاع السياحة والدعاية لها.

[1]- بوحرود فتيحة وبن سديرة عمر ، مرجع سبق ذكره ، ص 12.

[2]-بن يعقوب طاهر وقرعي مريم، مرجع سبق ذكره، ص 13.

- تشجيع الاستثمار في المجال السياحي العام منه والخاص.
- إعداد الحكومة مخطط توجيهي للتهيئة السياحية لآفاق عام 2025 والذي يعتبر الإطار الاستراتيجي المرجعي للسياحة في الجزائر على مستوى أفاق زمنية مختلفة سواء على المدى القصير 2009 أو على المدى المتوسط 2015 أو على المدى الطويل 2025 في إطار التنمية المستدامة حيث يهدف إلى:
  - جعل السياحة إحدى محركات النمو الاقتصادي.
  - التوفيق بين ترقية السياحة والبيئة.
  - تثمين التراث التاريخي والثقافي والتحسين الدائم لصورة الجزائر خارجيا لتعزيز فرص جلب الاستثمار.

2- **تقييم القطاع السياحي في الجزائر** : يعتبر القطاع السياحي من بين أهم الحلول للجزائر للخروج من تبعيتها للنفط، أن راهنت عليه واستغل بالطريقة المناسبة باعتبار أن الجزائر بلد قارة تحتوي على مقومات مادية وبشرية وطبيعية هائلة تؤهلها إلى أن تكون بلدا سياحيا من الدرجة الأولى إلا أن هذا القطاع لم يتطور إلى الدرجة المتوقعة منه بسبب مجموعة من الأسباب نلخصها فيما يلي:

1- محدودية القطاع السياحي الجزائري في مساهمته في الاقتصاد الوطني إذ لم تتوصل الحكومة إلى تحقيق الأهداف المرجوة منه رغم توفر الإمكانيات خاصة الطبيعية منها.

2- عدم وجود الثقافة السياحية لدى المواطن الجزائري.

3- غياب الإرادة السياسية للنهوض بهذا القطاع بسبب اعتماد الاقتصاد الوطني على المحروقات.

4- عدم الكفاءة في استخدام الموارد السياحية والقدرة في الاستجابة لمتطلبات السياح وهو عامل أساسي في فشل المنظومة السياحية في الجزائر.

5- فشل سياسات ترقية السياحة كالاستثمار والخوصصة والشراكة للقطاع في فترة التسعينيات بسبب الأوضاع السائدة آنذاك.

6- قلة الموارد البشرية ذات الكفاءة المهنية في الخدمات السياحية بسبب قلة التكوين في المجال السياحي.

المطلب الثاني: الحلول المقترحة لانطلاق الاقتصاد الوطني

تملك الجزائر العديد من البدائل لمواجهة الاعتماد على الطاقة الغير المتجددة (النفط) وذلك بتطبيق بعض الاستراتيجيات من أهمها:

1. بعث قاعدة صناعية في مجال البتروكيمياويات من أجل رفع القيمة المضافة من النفط والغاز بدلا من تصديرهما مباشرة كخامات.

2. ترشيد الطاقة الكهربائية من خلال تنويع مصادر الطاقة :"**كالطاقة الشمسية**" التي تعتبر من الطاقات المتجددة والنظيفة التي لا تنضب وانطلاقا مما تتوفر عليه الجزائر من صحاري شاسعة تسمح باستقبال كميات كبيرة من أشعة الشمس فـإنها تمثل أحد الحلول فعالة نظرا لاستخدامها في شتى الميادين كتسخين الماء و تدفئة المباني و التكييف و صناعة البخار من أجل توليد الطاقة الكهربائية وتجفيف المحاصيل الزراعية[1]، حيث نجد أن مدة الشمس في كامل التراب الوطني تفوق 2000 ساعة في السنة ويمكنها أن تصل إلى 3900 ساعة في الهضاب العليا والصحراء، بالإضافة إلى الطاقة المتوفرة يوميا على مساحة عرضية قدرها واحد متر مربع تصل الى 5 كيلواط/الساعة لكل متر مربع في السنة في شمال البلاد و2650 كيلواط/ الساعة لكل متر مربع في السنة بالنسبة لجنوب البلاد [2] . كما تتوفر الجزائر على"**الطاقةالمائية**"حيث تشير الاحصائيات الى أن كمية الأمطار الكلية التي تسقط على الإقليم الجزائري هي حوالي 65 مليار م^3 (سنويا) وهي كميات مهمة ولكن لا تستغل منها سوى 5 بالمئة، كما تقدر كمية المياه النفعية والمتجددة ب 25 مليار م^3 ثلثا هذه الكمية هي عبارة عن مياه سطحية (103 سد منجز و50 سد في طور الإنجاز) [3]،إذن على الجزائر زيادة الاهتمام بمواردها المائية في توليد الطاقة الكهربائية. بالإضافة إلى " **طاقة الرياح**".

3. تشجيع الاستثمار الأجنبي في القطاعات ذات القدرة التصديرية العالية عن طريق إنشاء شركات نوعية مع متعاونين أجانب لهم الريادة وخبرات تكنولوجيا عالية في المجال الصناعي والفلاحي وقطاع المناجم والخدمات بالإضافة إلى تربية المواشي والمائيات.

4. دراسة المعوقات التي تحد من تدفق الاستثمارات الأجنبية سواء من الناحية الاقتصادية أو القانونية أو الإدارية أو الإجرائية مع مراجعة القاعدة (51-49) بحيث يتم تعديل النسب لاستقطاب أكبر قدر ممكن من المستثمرين الأجانب.

5. ضرورة إنشاء أقطاب صناعية وطنية كبرى ذات قدرة إنتاجية كبيرة وجودة عالية تخدم قطاعات معينة ومدروسة وتأهيل المؤسسات الصناعية الجزائرية التي تعاني من اهتلاك وتقادم التجهيزات وسوء التسيير بهدف رفع القدرة التنافسية والتصديرية.

6. تشجيع إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتوجيهها نحو تبني استراتيجيات المناولة الصناعية مع كبريات الشركات العالمية لأهميتها في تنمية الاقتصاد وامتصاص البطالة.

7. ضرورة وضع جهاز وطني لتنمية قطاع التصدير وإيجاد حلول وتسهيلات لهذا القطاع الاستراتيجي.

8. إعادة الاعتبار لقطاع الزراعة من خلال تفعيل السياسات الاستثمارية وذلك عن طريق وضع خطة وطنية محكمة.

---

[1]-بن رمضان أنيسة، مرجع سبق ذكره، ص 313.

[2] – تكواشت عماد، "**واقع وأفاق الطاقة المتجددة ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية**"، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية فرع الاقتصاد والتنمية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2012/2011، ص 20.

[3]– تكواشت عماد، المرجع أعلاه، ص 156.

9. الاهتمام بقطاع السياحة لدوره الفعال في التنمية الاقتصادية من حيث زيادة المداخيل بالعملة الصعبة وتحسين وضعية ميزان المدفوعات وتوفير مناصب الشغل، بالإضافة لمساهمتها بنسب مهمة في الناتج المحلي الإجمالي لكثير من دول العالم. أما بالنسبة للجزائر فمساهمة هذا القطاع بالنسبة للاقتصاد الوطني محدودة جدا، ولهذا يجب عليها وضع سياسة تمويلية أكثر جدية وفعالية. فمثلما اقترح الأستاذ "**بشير مصيطفى**" تنمية ولايات الجنوب :مثلولاية "**أدرار**" تحتضن مرقد العلامة "محمد عبد الكريم بن محمد المغيلي التلمساني" الذي اختارها من بين حواضر عدة، وتتربع على مساحة تلامس خمس مساحة الوطن (480 ألف كم مربع)، وتنفتح حدوديا على عدة ولايات جنوبية وعلى إفريقيا، وتختزن تراثا يؤهلها لأن تتحول إلى عاصمة كبرى للسياحة الثقافية. وكذلكمدينة "**تاغيت**" التي تعتبر جوهرة الجنوب الغربي [1] . بالإضافة إلى الساحل الجزائري المتميز بالشواطئ الرملية والصخريةوالرمال الذهبية. كما لا ننسى التلال والمساحات الخضراء التي تتخللها غابات كثيفة وسلاسل جبلية صخرية وبحيرات في الشرق والسبخات في الغرب.

[1] بشير مصيطفى، "نهاية الربع –الأزمة والحل-"، جسور للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2015، ص42.

خاتمة

خاتمة:

يعتبر النفط أكثر من مجرد مصدر للطاقة ، فهو سلعة إستراتيجية لها أهميتها على مختلف الأصعدة ، نظرا لخصائصه التي لا تتوفر في بدائله دائما ، كما وتعتبر إيراداته من مصادر تمويل التنمية الاقتصادية في الدول التي تنتجه مما يجعل اقتصاد هاته الدول مرتبطة به ، و منها الجزائر التي يشكل البترول معظم الحجم التجاري لصادراتها بنسبة 97%حتى أصبح اقتصادها " ريعيا " حيث أنها و لحد الساعة لم تتخلص من تبعيتها لقطاع المحروقات ما يجعلها عرضة للتأثر بالصدمات الخارجية المتعلقة بالنفط ، وهو ما أكدته الأزمة النفطية الأخيرة لسنة 2014 .

وقد سعينا من خلال الدراسة التي قمنا بها الإجابة عن الإشكالية المطروحة والمتمثلة في: " **ما مدى تأثير أزمة 2014 على الاقتصاد الوطني** " من خلال معالجتها عبر 3 فصول وهذا انطلاقا من الفرضيات التي تمت صياغتها في مقدمة البحث، ومن خلالها يمكننا تثبيت الاستنتاجات التالية:

- تقوم سياسة الأوبك على الدفاع على الأسعار وحماية مصالح أعضاءها الفردية والجماعية إلا أنها ولحد الآن لم تنجح في التوصل إلى إستراتيجية تستطيع بموجبها التحكم في الأسعار عن طريق التحكم في الطاقة الإنتاجية الفائضة وبالتالي إعادة الاستقرار لسوق البترول.
- الجزائر ولحد الساعة لم تتعلم من دروس وتجارب انهيارات أسعار البترول السابقة ومازالت لم تغير استراتيجياتها لتنويع الاقتصاد الوطني، وهو ما أكدته الأزمة النفطية الأخيرة لسنة 2014.
- تستفيد الدول المستوردة من انخفاض أسعار النفط في استيراد هذه المادة بتكلفة أقل، كما تنخفض التكاليف بالنسبة لقطاع الأعمال وتنخفض بالتبعية الأسعار بالنسبة للمستهلكين. في المقابل فان تراجع أسعار النفط يحمل آثارا كارثية على الدول المصدرة للنفط سواءا الأعضاء في الأوبك أوخارج الأوبك، إلا أن حدة هذه الآثار تختلف حسب حالة كل دولة.
- لم تستفد الجزائر من فوائضها المالية بالرغم من إنشائها لـــ " صندوق ضبط الموارد " حيث أن موارده ستنضب في حدود 35 شهرا إذا ما استمرت الجزائر في السحب منه بدون اللجوء إلى حلول أخرى.
- سيبقى الاعتماد في استهلاك الطاقة على المصادر التقليدية.
- أن الحاجة اليوم ملحة في الجزائر لإقامة صناعات ضخمة لتنويع الاقتصاد الوطني وتشجيع الصادرات خارج المحروقات خاصة وأن الجزائر تملك مختلف الحلول والبدائل للخروج من تبعيتها للنفط وكل ما ينقصها هو التخطيط السليم والرقابة الجيدة.

التوصيات:

على أساس ما توصلنا إليه من نتائج نوصي بمايلي:

- الاهتمام أكثر بالنقاش الاقتصادي الدائر في المؤتمرات والندوات الدولية حول قضايا المحروقات وضرورة توحيد السياسات مع الدول الأعضاء في منظمة الأوبك.
- ضرورة إشراك القطاع الخاص ومنحه مكانة هامة في تنفيذ المشاريع بالإضافة الى تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدفع بعمليات النمو، ذلك لأن الخروج من تبعية النفط ليس مسؤولية الدولة فقط بل يتطلب تظافر كل الجهود.
- العمل على تحسين صورة الجزائر السياحية.
- تنظيم قطاع المحروقات عن طريق الاستغلال الرشيد والعقلاني لموارد الطاقة والرقابة الصارمة للموارد النفطية خاصة بعد الاختلاسات التي كثرت في الفترة الأخيرة.

الآفاق المستقبلة:

بعد طرحنا لهذه الدراسة نقترح بعض المواضيع التي يمكن أن تكون مواضيع لدراسات مستقبلية كالآتي:

- مدى مساهمة القوانين والتشريعات الوطنية في حماية قطاع المحروقات.
- دراسة إشكالية استغلال الموارد الغير متجددة وأثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر.
- تقييم قطاع المحروقات في الجزائر بين نضوب الموارد ولعنة الفساد.

قائمة المراجع

أولا- المراجع باللغة العربية:

I - الكتب:

1 -محمدي فوزي أبو السعود و آخرون ، " **الموارد و اقتصادياتها**" ، الدار الجامعية جامعة الإسكندرية مصر2001 .

2 -محمد حلمي صيوح، "**طرق الاستخلاص المحسن للبترول**"، النشر العلمي و المطابع، المملكة العربية السعودية 1993.

3 -محمد مجدي واصل، "**أسس الكيمياء الصناعية**"، دار الفجر للنشر و التوزيع، مصر 2005.

4 -سيدة إبراهيم مصطفى و آخرون ، " **اقتصاديات الموارد و البيئة** "، الدار الجامعية ، جامعة الإسكندرية مصر 2007.

5 -أحمد عبد الرزاق ، " **تقييم النفط و مشتقاته** "، مجموعة محاضرات منشورة في الكيمياء الصناعية ، المحاضرة الثانية.

6 -محمد محروس إسماعيل و آخرون ، " **اقتصاديات الموارد و البيئة** " ، 1966 ، ص : 128

7 -حسين عبد الله ، " **اقتصاديات البترول** " ، دار النهضة العربية ، الطبعة الثانية ، القاهرة 1979.

8 -عصام الجلبي و آخرون ، " **مستقبل الاقتصاد العربي بين النفط و الاستثمار**"، المؤسسة العربية : بيروت ، مؤسسة عبد الحميد شومان: عمان-الأردن ، الطبعة الأولى 2008.

9 -بن رمضان أنيسة ، "**دراسة اشكاية استغلال الموارد الطبيعية الناضبة و أثرها على النمو الاقتصادي**"، دار هومة : الجزائر 2014.

10 -حسين عبدالله، "**مستقبل النفط العربي**"، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت لبنان 2006.

11 -سمير التنير، " التطورات النفطية في الوطن العربي والعالم ماضيا وحاضرا"، دار المنهل اللبناني ، لبنان، 2007.

12 -ضياء مجيد الموسوي، " الأزمة الاقتصادية العالمية 86-89 " دار الهدى للطباعة والنشر، عين مليلة ، الجزائر.

13 -فوزية غربي، "**الزراعة العربية وتحديات الامن الغذائي – حالة الجزائر** –"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2010.

14 -أحمد الجلاد، "السياحة المتواصلة البيئية"، عالم الكتاب، الطبعة 1، الدار الجامعية، مصر ،2006.

15 -بشير مصيطفى، "نهاية الريع –الأزمة والحل–"، جسور للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2015.

16 -الأمانة العامة لمنظمة الدول المصدرة للبترول "أوبك" إدارة العلاقات العامة و الإعلام ، " **أريد أن أعرف – مقدمة عن صناعة البترول و منظمة الدول المصدرة للبترول "الأوبك""** ، دار يوبيريتير برينت آند ديجيميديا ، كورينيبيرغ ، النمسا ،2011.

II -أوراق الملتقيات :

17 - طارق بن قسمي و الزهرة فرحاني ،**"تقلبات أسعار النفط في السوق العالمية و أثرها على النمور الاقتصادي دراسة قياسية للفترة (1990-2013)** "، المؤتمر الأول : السياسة الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية و تأمين الاحتياجات الدولية ، جامعة سطيف 1 ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير.

18 -بوعشة مبارك و آخرون ،أبحاث المؤتمر الدولي : "تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014 "، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة سطيف ، الجزء الأول ، منشورات مخبر الشراكة و الاستثمار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الفضاء الأورو-مغاربي.

19 -راهم فريد و بوركاب نبيل ، "انهيار أسعار النفط : الأسباب و النتائج ، القطاع الصناعي كخيار استراتيجي لمرحلة ما بعد النفط في الجزائر : بحث في حلول مشاكله و آليات تنميته "، المؤتمر الأول : السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية و تأمين الاحتياجات الدولية ، جامعة سطيف ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير 2015.

20 -صالح صالحي، "آثار انخفاض أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري"، المؤتمر الأول: السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية، جامعة سطيف 1، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير 2015.

21 -بن يعقوب طاهر و قرعي مريم، أثر تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الدولي و الاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات " دراسة حالة الجزائر" ،المؤتمر الأول : السياسات

الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية و تأمين الاحتياجات الدولية ، جامعة سطيف 1 ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير 2015 .

22 -زغيب شهرزاد و آخرون ، القطاع الصناعي كخيار استراتيجي لمرحلة ما بعد النفط في الجزائر : بحث في حلول مشاكله و آليات تنميته ، المؤتمر الأول : السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية و تأمين الاحتياجات الدولية ، جامعة سطيف ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير 2015.

23 -بوحرود فتيحة وبن سديرة عمر، تنمية الصناعة السياحية كإستراتيجية لتنويع الاقتصاد الجزائري في ظل انهيار أسعار النفط، المؤتمر الأول: السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية، جامعة سطيف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير 2015.

III - المقالات:

24 - رابح أرزقي و آخرون ،صناديق الثروة السيادية في عصر النفط الجديد ، منتدى صندوق النقد الدولي ، 26 أكتوبر 2015.

25 -محمد يونس الصائغ، " أنماط عقود الاستثمارات النفطية في ظل القانون الدولي "، مجلة الرافدين للحقوق ، المجلد 12 ، العدد 46 ، 2010.

26 -بيان صحفي لمجموعة العمل الدولية لصناديق الثروة السيادية IWG رقم 08/06 ، 11 أكتوبر 2008.

27 -مجلة العربي الجديد ، مقالة بعنوان :" الصندوق السيادي الكويتي السادس على مستوى العالم " ، نشرت يوم 6 ماي 2015.

28 -مجلة اليوم السابع، مقالة بعنوان "6.3 تريليون دولار أصول الصناديق السيادية فى العالم " ، السبت 11 أبريل 2015 .

29 -كامل الحرمي ،" أسباب انخفاض أسعار البترول بهذه السرعة" ، مقالة منشورة في العربية ، الاثنين 18 يناير 2016 م الموافق لـــ 8 ربيع الثاني 1437 .

30 -الجزيرة . نت ، "أربعة أسباب رئيسية لهبوط أسعار النفط" ، الأحد 2015/12/13 م الموافق لـــ 1437/03/02 هـــ.

31 -زياد أبو منديل ، "ما لسر وراء انخفاض أسعار النفط و أسعار الدولار الأمريكي ؟" ، مقالة منشورة في جريدة سوا ، 3 فبراير 2016.

32 -بيان صحفي ، البنك الدولي : تحسن النمو الاقتصادي متوقع هذا العام ، البنك الدولي ، 13 جانفي 2015.

33 -سعود بن هاشم جليدان، آثار تراجع أسعار النفط العالمي، جريدة الاقتصادية، 2014/10/26.

34 - كريستين لاغارد، " زيادة الانفتاح والتنوع الاقتصادي لصالح الجزائريين"، منتدى صندوق النقد الدولي.

35 -الجزيرة نت، تحذير من تداعيات انهيار أسعار النفط على الجزائر ،2014/12/13.

36 -انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري، منتدى جريدة الخبر، 2014/10/15.

IV - **الأطروحات ،الرسائل و المذكرات:**

37 -بوفليح نبيل ،" دور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية الواقع و الافاق مع الإشارة لحالة الجزائر " ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، قسم علوم التسيير ،جامعة الجزائر 3.

38 -بلقاسم سرايري ، "دور و مكانة قطاع المحروقات الجزائري في ضوء الواقع الاقتصادي الدولي الجديد و في آفاق الانضمام **الى المنظمة العالمية للتجارة** "، مذكرة ماجستير العلوم الاقتصادية منشورة ، جامعة الحاج لخضر بباتنة ، دفعة 2008 .

39 -سمير بن عمور، "إشكالية إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية لتمويل ميزانية الدولة"، مذكرة ماجستير منشورة، جامعة سعد دحلب البليدة، دفعة 2006.

40 -جوهرة شرقي ، "بناء نموذج تنبؤي للجباية البترولية"، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر،2003.

41 -حمادي نعيمة، "**تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة 1986-2000**"، مذكرة ماجستير تخصص نقود ومالية عن كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف 2009.

42 -سليماني عبد الكريم،" دور صناديق الثروة السيادية في ترشيد الإيرادات العربية النفطية العربية مع الإشارة حالة أبوظبي "، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ،2013-2014.

43 -تكواشت عماد، "**واقع وأفاق الطاقة المتجددة ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية**"، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية فرع الاقتصاد والتنمية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2012/2011.

44 -علماوي عمر و آخرون، "**أثر تغير أسعار البترول على الاقتصاد الوطني(حالة الوفرة المالية في الجزائر) من 1990 إلى 2012** "، مذكرة لنيل شهادة الليسانس، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسير جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2012-2013.

45 -الزناتي كريم " **آفاق إحلال الجباية العادية للجباية البترولية في تمويل الميزانية العامة** "، مذكرة تخرج لنيل شهادة الليسانس علوم تجارية تخصص محاسبة 2006/2005.

V - أوراق بحثية:

46 - بن رمضان أنيسة و بلمقدم مصطفى ، "**الموارد الطبيعية الناضبة و أثرها على النمو الاقتصادي : دراسة حالة البترول في الجزائر ، أبحاث اقتصادية و ادراية**"، العدد الخامس عشر ، جوان 2014.

47 -زغيب شهرزاد و حليمي حليمة ، "القطاع النفطي بين واقع الارتباط و حتمية الزوال في الاقتصاد الجزائري "، ورقة بحثية.

48 - عبد الحميد مرغيت، "تداعيات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري""، ورقة بحثية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة جيجل.

49 - محمد السعيد ، "تقييم الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات" ، ورقة بحثية.

القوانين والمراسيم و القرارات:

50 -قانون المالية لسنة 2016، الجريدة الرسمية، العدد 72.

51 -قانون المالية لسنة 2015، الجريدة الرسمية، العدد78 .

52 -قانون رقم 2000-02 المؤرخ في 24 ربيع الأول 1421 الموافق لـــ 27 يونيو 2000 يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2000 ، الجريدة الرسمية ، العدد 37 ، الصادرة بتاريخ 28 يونيو سنة 2000 م الموافق لـــ 24 ربيع الأول 1421 هـــ.

53 -قانون رقم 03 -22 مؤرخ في 4 ذي القعدة 1424 الموافق لـــ28 ديسمبر 2003 المتضمن لقانون المالية لسنة 2004، المادة 66، الجريدة الرسمية، العدد 83، الصادرة بتاريخ 29 ديسمبر 2003 الموافق ل5 ذو القعدة 1424.

54 -أمر رقم 06-04 المؤرخ في 19 جمادى الثانية 1427 هـــ الموافق 15 يوليو 2006 يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2006 ، المادة 25 ، الجريدة الرسمية ، العدد 47 ، الصادرة بتاريخ 23 جمادى الثانية 1427 الموافق لـــ 19 يوليو 2006.

المواقع الالكترونية

55 -موقع الجزيرة. نت ، منظمة الدول المصدرة للنفط ، نشرت يوم 2007/12/6 .
/ http://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2007/12/6

56 - البوابة الجزائرية للطاقات المتجددة
http://portail.cder.dz/ar/spip.php?article2003

57 - sovereign wealth institute : http://www.swfinstitute.org/sovereignwealth-fund/

58 - أنس بن فيصل الحجي، **هل انخفاض أسعار النفط من مصلحة الدول المستهلكة؟** (1-2)، سير أونلاين.

ثانيا المراجع باللغة الفرنسية

59- Robert LANQUAR،le tourisme international.Que sais –je ? , 5eme édition, Paris : Pressesuniversitaires, 1993.

60- le plan national de développement agricole et rural un instrument au niveau de l'agriculture Algérienne, ministère de l'agriculture et de développement rural.

61- Sovereign wealth fund institute, what is a sovereign wealth fund ?!http://www.swfinstitute.org/fund-rankings/

62- common sovreign wealth fund objectives ,Sovreign wealth fund institute" http://www.swfinstitute.org/sovereign-wealth-fund/"

63- Silvana tordo, "fiscal systems for hydrocarbons design issuses" , world bank , working paper , n°123 , 2007.

64- Rabah mahiout , le pétrole Algérien , ENAP , Alger , 1974.

ملخص الدراسة:

تلعب الثروة النفطية دورا هاما في الاقتصاد العالمي ذلك لارتباط الحياة العصرية به وبشكل كبير، إلا أن القطاع النفطي يتميز بتقلبات لها آثار تمس النواحي الاقتصادية والاجتماعية في العالم، سواء كانت هذه التقلبات في اتجاه تصاعدي أو تنازلي.

وآخر أزمة نفطية شهدها العالم كانت في النصف الثاني من سنة 2014 بسبب الانخفاضات القياسية في أسعار النفط بعد الاستقرار النسبي في حدود 100 دولار للبرميل الواحد، والتي انجرت انعكاساتها على الدول المصدرة والمستوردة على حد سواء، وباعتبار أن الجزائر من الدول المصدرة وتتميز باعتمادها الكامل على عوائد المحروقات كان هدفنا ن هذه الدراسة معرفة أسباب الأزمة النفطية لسنة 2014 وتداعيات انخفاض أسعار البترول على الاقتصاد الوطني.

وتم التوصل من خلال هذه الدراسة إلى أن الأسباب التي أدت إلى انخفاض أسعار البترول هي أسباب اقتصادية بالإضافة إلى الأسباب الجيوسياسية التي كان يمر بها العالم في تلك الفترة ،غير أن إلى أثر هذه الأزمة على الاقتصاد الوطني بدراسة تأثيرها على الناتج المحلي الخام والميزان التجاري ... الخ ، وكذا الإشارة إلى قانوني المالية 2015 و2016... الخ.

الكلمات المفتاحية:النفط، أزمة نفطية، الحلول، الاقتصاد الجزائري.

Résumé :

La richesse pétrolière joue un rôle très important dans l'économie mondiale pour relier le mode de vie et de façon spectaculaire ce secteur pétrolier se caractérise par des fluctuations contraignantes qui engendrent des implications directes sur les aspects économiques et sociaux dans le monde et que ces dernières s'orientent dans un ordre croissant ou décroissant.

Et cette dernière crise pétrolière mondiale a connu courant la seconde moitié de l'année 2014 et en raison des baisses des prix standards du pétrole après la relative faible stabilité dans les limites des 100 $US par baril qui a entraîné son impact sur les pays exportateurs et importateurs dans ce même contexte et considérant que l'Algérie un des pays parmi les pays exportateurs de pétrole dont la rente des entrées provenant des hydrocarbures sur laquelle se base toute son économie.

Le but de cette étude est de connaître et de déterminer les causes de la crise pétrolière à compter de la seconde moitié de l'année 2014 les effets et les influences sur l'économie Algérienne à la suite de la baisse des prix pétroliers parmi les raisons qui ont conduit à la chute des prix du pétrole sont économiques et sans pour autant oublier sont aussi géopolitiques qui se traduisent par des conflits et intérêts stratégiques dans le monde durant cette période, en plus de l'impact de cette étude qui a amené durant cette période des effets sur le PIB et la balance commerciale, ainsi que la référence juridique financière en 2015 et 2016 ... etc.

Mots clés : pétrole, crise pétrolière, solutions, économie Algérienne.